سلسلة الكوثر

الأبعاد التّداولية

في شروح التلخيص للقزويني



سلسلة الكوثر

بإشراف البروفسور **أبو يعرب المرزوقي**

الأبعاد التّداوليّة في شروح التّلخيص للقزويني

تأليف: صابر الحباشة

الدار المتوسطية للنشر



الكتاب : الأبعاد التّداوليّة في شروح التّلخيص للقزويني

الكاتب : صابر الحباشة

مدير النشر: عماد العزّالي

تصميم الغلاف و الكتاب : ريم بن عامر

الطبعة الأولى: 2009 م ـ 1430 هـ

الترقيم الدولي للكتاب :



5 شارع شطرانة 2073 برج الوزير أريانة

الهاتف: 880 698 70 216 00 الفاكس: 633 698 70 216 00

البريد الإلكتروني: medi.publishers@gnet.tn

Mediterranean Publishers -Tunis Tunisia
5 Avenue Chotrana 2073 borj Elouzir Ariana
Tél.: 00216 70 698 880 - Fax : 00216 70 698 633
E-mail : medi.publishers@gnet.tn



إلى روح والدي

إلى والدتي

إلى زوجتي هناء

إلى كلّ من يضرب بسهم في شأن البلاغة من قريب أو بعيد عسى أن يكون هذا العمل لَبِنَةً صالحة لمقاربة المتن البلاغي القديم بعيون منفتحة وبصدور منشرحة.

الفهــــــرس



تليجرام
غواص في بحر الكتب


تليجرام
هنا
سور الأزبكية

تمهيد

ينتمي هذا العمل إلى ضرب من ضروب الدراسات التي تسعى إلى قراءة التراث البلاغيّ قراءة معاصرة تستثمر بعض المناهج اللسانية المستحدثة. وتتوجّه الدراسة إلى جزء من ذلك التراث عُدّ كالمهمل عند المحدثين، ونعني «الشروح البلاغية» وقد اعتمدنا مدونة مخصوصة هي شروح التلخيص للقزويني (ت. 739هـ).

وقد واجهتنا عدّة صعوبات عند محاولتنا الاقتراب من «الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني» منها عسر تناول المتن، فقد ضمّ خمسة شروح تتآلف وتختلف، تجتمع وتفترق، وخشينا أن نضيع في الفويرقات القائمة فيما بينها (والبحث في هذا الأمر مشروع) فعمدنا إلى النظر إليها وكأنّها جسد واحد أو صياغات متقاربة لرؤية عامّة واحدة، فجعلناها كالمتعاوضة. ومن الصعوبات الأخرى شساعة المتن البلاغيّ، فحاولنا تجنّب التشتت بتركيز النظر على مبحث مخصوص يندرج في علم المعاني: هو أحوال المسند إليه واتخذنا بعض النماذج من تلك الأحوال (الحذف والذكر والتعريف والتأخير)

وقد بحثنا في غايات إيراد المسند إليه على كل حال من الأحوال السالفة الذكر. وعلّقنا على تلك الغايات مقارنين إياها بمقاربات غربية اهتمّت ببعضها وذلك كلّما توافرت لنا تلك المقاربات.

وكانت المقارنة ضربا من التنبيه إلى نقاط التقاطع أو نقاط التنابذ بين الرؤية والتطبيق التراثيين والرؤية والتطبيق الحديثين المنتسبين إلى التقاليد التداولية.

كما اعترضتنا صعوبات أخرى تتصل بالمنهج التداوليّ وهو شديد الثراء والتنوع حتى ليعسر تحصيل فكرة شاملة عنه وقد تعددت التيارات التي تنتظم هذا المنهج وكثُر الأعلام الذين أسسوا له فلسفيا وإبستيمولوجيا والباحثون الذين أجروه تطبيقيا فضلا عن اللسانيين الذين نقدوه نقدا داخليا و/أوخارجيا. لذلك وجدنا عنتا في المسك بزمام هذا المنهج، وحاولنا الإفادة من بعض المصنّفات الأصول التأسيسية في هذا الباب كما لم نغفل عن الأخذ بخلاصات احتوتها مؤلّفات مدرسية غربية قرّبت الشقّة بيننا وبين المنهج.

وقد حرصنا على تجنّب الإسقاط المنهجيّ لذلك بقينا متردّدين بين رؤية نهائية إلى التداولية ورؤية متنامية تسمح بفتح الآفاق نحو التعديل بعض المقاربات وتوجيهها نحو الإفادة بشكل أجدى نفعا.

وقد أقمنا هذه الدراسة على افتراضين مختلفين:

• أحدهما: أنّ شروح التلخيص تشتمل على أبعاد تداولية، فعلينا أن نستخرجها منها ونتبين طبيعتها.

• الآخر: أنّ شروح التلخيص تخلو من الأبعاد التداولية، ونحن سنضطلع بإضفائها عليها وذلك بإثراء المقاربة التراثية بتسليط أضواء جديدة عليها تنتحي منحى تداوليا، يخلو من الإسقاط والتقويل.

ولما نظرنا في المدوّنة المخصوصة ونعني أحوال المسند إليه (الذكر والحذف والتعريف والتأخير) وجدنا أن القطع بأحقّية أحد الافتراضين على الآخر أمر يُجافي

الصواب، فعدّلنا نظرتنا وزاوجنا بين كليهما، فاستخرجنا ما وجدناه من أبعاد تداولية دون أن نقع في وهم نسبة الطارف إلى التليد وعلقنا على ذلك. كما لوّنّا بعض غايات إيراد المسند إليه على حال من الأحوال المدروسة تلوينا تداوليا أتيناه نحن دون أن نقلّد القدامى في ما شرحوه طريقةً وغايةً. وقد ربطنا العلاقة بين ظواهر اختصّ بها المتن البلاغيّ وأخرى اختصّ بها المنهج التداوليّ كلّما وجدنا إمكانية الربط واردةً (كما فعلنا بين مبحث الحذف ومبحث الضمنيّ) ولعلّ ما قمنا به لا يخلو من تقحّم محفوف بالمزالق. والذي يشرّع لهذا الضرب من المقارنة الذي أتيناه، أنّه ماثل في كلّ نشاط علميّ أو سلوك بشريّ [1]

ولعلّ التفريقات التقليدية بين الاختصاصات العلمية في العلم والإنسانية ولا سيما اللسانية منها صارت لاغية، فأصبحنا نقف على دراسات تسوي بين علمين عدا سابقا منفصلين ومختلفين نحو ما فعلته الباحثة أنّا جوبير Anna Jaubret في قراءتها بعض آثار جون جاك روسو قراءة أسلوبية تداولية[2] .ولعلّها في ذلك إنما تشايع مذهب مواطنتها كربرات أوريكيوني التي عرّفت البلاغة بأنها «قبل كل شيء هي نظرية «الوجوه» (figures) ونظرية طرق تحريف الكلام وتحويله ولكنها أيضا في نطاق الإرث الأرسطي (الذي تابعه برلمان وتيتيكاه قي مؤلّفهما: «مصنّف في الحجاج: البلاغة الجديدة») هي دراسة فنّ الإقناع ودراسة الوسائل الناجعة للتعبير: إنّ الصور والوجوه البيانية تُعلَّل تداوليا»[3]

---

1 هذا رأي يقول به غي جوكوا Jucquois ، أورده ف. بلانشيه :»التداولية» ص.125
P.Blanchet: La pragmatique: d`Austin à Gauffman. Bertrand Lacoste. P - .ris.1995. P125

.Anna Jaubert: la lecture pragmatique.p.52

3 «التلفظ بالذاتية في اللغة» باريس، 1980 ، ص203
C.Orecchioni: L`enunciation de la subjectivité dans le langage. .Paris.1980.P203

ولئن اعترفت أوريكيوني بالبعد التداولي في اللغة (langage) معتبرة أنه لم يعد بحاجة إلى الاستدلال عليه، فإنها بالمقابل حذرت من المغالاة في «العقيدة التداولية»[4] .

إذ اعتبار الممارسة اللغوية مجرّد عمل نفعيّ، مصلحيّ، غائيّ قد يقلّل من شأن الوظيفة الإخبارية للغة، فأن نتكلم هو أن نفعل قطعا، ولكن هو أن نقول ما نعتقد أنه صحيح، هو أن نطلب تزكية الآخر لنا وهو أن نكون على حق فقط دون أن نطلب تزكية الآخر لنا، ثم إن بعض الاستعمالات اللغوية مجانية ذلك أنه إذا كان ممكنا أن نتكلم دون أن نقول شيئا، فإنه من الممكن أيضا أن نتكلم دون أن يكون لكلامنا مقصد عملي»[5]

فإذا كان هذا النقد للبعد التداولي في الاستعمال اليومي للغة صادقة، فإنه لا يستساغ في القول الشعري بله النص القرآني، وهما عمدة التحليل ومناط النظر لدى البلاغيين.

ولما كانت التداولية علم استعمال اللغة في المقام كما تظاهر على القول بذلك كثير من اللسانيين وفلاسفة اللغة، فقد أفردنا لمبحث المقام قسم التأليف لا بوصفه جامعا لما بحثناه من تحليل الشراح لمقامات ورود أحوال المسند إليه، فحسب، بل لأننا نرجو أن يكون المقام مبحثا يفتح لنا آفاق ولوج علامات حضوره في مدوّنات تراثية أوسع من شروح التلخيص، ونعني سائر علوم العربية وحتى بعض العلوم المقاصد كأصول الفقه والتفسير (وقد ألمعنا في بحثنا إلى نقاط تداخل بين العلم الأول (أصول الفقه) والنحو والبلاغة)، فلقد روعي المقام لا في صياغة القول فحسب، بل وفي طريقة تشكيل اللغة للعالم.

---

4 ص217

5 نفسه، ص-ص217-218

أما عن مستوى تناول مبحث المقام في «شروح التلخيص»، فقد رأينا أنه لا يتعدى الوقوف عند النواحي الاصطلاحية التفسيرية: و لا يتم الوقوف عند تعريف المقام تعريفا دلاليا وكأن الشراح يعتمدون على ظهور هذا المعنى وجلائه لكونه أقرب ما يكون إلى المعروف بالضرورة. وقد تناول الشراح المقام في علاقة ثنائية مقارنته بالحل (كما نشير إلى تفريق الدسوقي بين الحال والملكة جاعلا الأخيرة متميزة بمعنى الرسوخ ونستنتج من السياق أن الحال تعادل الكيفية النفسية «لأن الكيفية النفسانية لا تسمى ملكة إلا بعد الرسوخ إذ في ابتداء حصولها تسمى حالا»[6] فقد ضم المقام والحال ضم الزوجين وقارن الشراح بينهما وفرقوا بينهما اعتمادا على جملة من الأسس:

×الحال تقترن بالزمان الحاضر / الحال ما عليه الإنسان من الصفات

× المقام يقترن بالمكان / المقام بمعنى الرتبة

والتفاوت بين المقامات يستتبع تفاوتا في الحالات والعكس صحيح، فالحال النفسية للمخاطب (خلو الذهن أو الشك أو الإنكار) تقتضي مقاما (مرتبة من مراتب الكلام) مناسبا (التأكيد أو الخبر العاري من المؤكدات،...) وقد ينزل المخاطب غير الحال التي يعلم المتكلم أنه عليها فيورد المقام طبق الحال التي نزلها المخاطب غير المخاطب لا طبق حاله الأصلية وذلك تحقيقا لغرض من الإغراض التي نزلها المخاطب لا طبق حاله التي نصطلح على اعتبارها أبعادا تداولية. وسماها البلاغيون «خروجا عن مقتضى الظاهر».

وإنّنا لم نر الشراح يعنون بجرد المقامات فضلا عن وضع أصنافية تستقصيها، بل هم في الغالب يعرضون بعضها عرضا سرديا الغاية منه إفادة القارئ المتعلم وإقناعه بوجاهة القول باستتباع تفاوت المقامات لتفاوت الأحوال، والحال أن

6 شروح التلخيص، حاشية الدسوقي، ج1 ص.153

الأمثلة الواردة على ذلك في بعض الشروح[7] إنما تشير إلى تفاوت المقامات في حد ذاتها فقط دون تعليق لها بالأحوال (وقد يكون سبب ذلك شدة ظهور الأحوال لأن الأمثلة الواردة إنما هي قرآنية كثيرة التداول كقوله تعالى« كما أرسلنا إلى فرعون رسولا. فعصى فرعون الرسول» (المزمل، الآيتان 15 و6) فإيراد (الرسول) معرفا بـ»لام العهد الخارجي الصريحي» كما يقول الشراح يحقق فضلا عن انسجام الخطاب وتمتين لحمته، يحقق تأدية المعنى المطلوب دون الحاجة إلى استخدام طريقة في التعريف أقوى (كالتعريف بالعلمية)، والحال إن المقام يقتضي التعريف باللام فحسب، فلو قيل (فعصى فرعون موسى) لأوقع ذلك في اللبس ولأمكن عدم المطابقة بين مدلول (رسولا) ومدلول (موسى)، والحال أنهما متطابقان: فقد سكت عن إيراد اسم العلم- رغم كونه مقصودا ورغم كونه أرفع درجة في التعريف- واستعمل التعريف باللام بشكل يناسب مقام التعريف وحال معرفة السامعين انطلاقا من حصيلة معارفهم الإيديولوجية بأنّ الرسول الذي أرسل إلى فرعون هو موسى. والحاصل أن المخاطب يتذكر موسى دون أن يقرأ اسمه في الآية، بشكل أبلغ وأضمن مما لو أنه قرأه فيها، ولعل ذلك يذكرنا بمصطلح «الإستراتيجية التداولية» عند هرمان باريه[8]. وقد يقول قائل إنّ هذا المثال المحلل لا يحتوي حالا من أحوال المسند إليه، ولا نردّ عليه إلا بما قاله الدسوقي «ولكنه تنظير مناسب من حيث العهد الصريح»[9].

وبعد، فلقد وقفنا من خلال نظرتنا إلى مدونة شروح التلخيص على حقيقة مؤداها ثراء التراث البلاغي العربي، وعلى حقيقة أخرى، هي حاجتنا اليوم

---

7 عروس الأفراح للسبكي، ج1، ص130

H.Parret: Prolégomènes à la théorie de l›énonciation، Peterlang، Berne،8 .1987،p.221

9 حاشية الدسوقي، ج1، ص 322

إلى التسلح بالصبر وكد الرؤية في سبيل الملاءمة بين روح التراث من جهة ومقتضيات الرهانات العلمية في هذا العصر الذي جلله تصاعد مهول في العلوم اللغوية كما وكيفا، حتى لا نكاد نلم بنظرية حتى تزحف عليها نظريات تفد فتحل محلها وتراجع أشد مصادرات النظرية السابقة بداهة، وهكذا دواليك، من جهة أخرى.

وربما رجونا- نحن دارسي البلاغة العربية- في هذا العصر الذي تقاس فيه اللغات بمواقعها على الشبكة العنكبوتية وبمكتباتها الافتراضية وباعتمادها في العلوم الحيوية رجونا أن يشاطرنا الناس رأي أبي الريحان البيروني (ت440هـ) أن «الفضيلة الذاتية للشيء غير المنفعة العارضة لأجله»[10].

ولكن الثابت لدى الباحثين أن وضع البلاغة الحرج ليس أمر طارئا ألم يقل أنطوان كمبانيون[11] في فصل تعارض خاتمته عنوانه الذي هو «إعادة الاعتبار للبلاغة في القرن العشرين» يقول في خاتمته «وهل كان تاريخ البلاغة إلا سلسلة طويلة من عمليات سوء الفهم لطبيعة البلاغة ولوظيفتها المتجادل عنهما دائما؟» [12].

10 أورده د.محمود فهمي حجازي في مقال البيروني» البحث عن الفضيلة في العلم المطلق» مجلة العربي، العدد 516، نوفمبر، 2001.

11 Antoine Compagnon

12 ورد في تاريخ البلاغة في أوروبا الحديثة من سنة 1950، إشراف مارك فامارولي، 1999 ،P.U.F، ص1.280

التّقـديـم

عدّ أمر البلاغة منتهيا أو كالمنتهي عند من يُنسبون إلى علوم العربيّة، إذ عدّت علما مكتملا اُتخم بحثا حتّى لم يعُد للجديد فيه قولٌ إلاّ ترداد أقوال السّابقين أو محاكاة أقوالهم في ضرب من الإيحاء بترويضها على مناهج الأسلوبيّة أو التداوليّة مثلا . وهو أمر ولئن عدّ إيجابيا من جهة نظره إلى البلاغة نظرا ديناميّا، فإنّه لا يخلو من إسقاط لا سيّما إذا قام نظره إلى علوم اللّسان على اعتبار أنّها بلغت في صيغتها السّوسّيرية (نسبة إلى فردينان دي سّوسّير) البنيوية اكتمالها ، ومن ثمّ يكون النّظر إلى إسهامات جميع الباحثين في اللّغة (والبلاغة من علوم اللّغة) قديما و حديثا على منوالها ووفق مبادئها، فهذا النظر يؤدّي إلى حجب ما نفترضه من وجوه إفادة كثيرة في المنوال البلاغي العربيّ .

غير أنّ وجود مثل تلك الإفادات لا يحجب عنّا السّؤال عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء جمود البلاغة وما نسب إلى مباحثها من تحجّر [13] . كما لن يعوقنا

13 لمّح الأستاذ حمّادي صمّود إلى عناصر مفيدة في تشكيل إجابة عن هذه الأسئلة تستند إلى قراءة فاحصة للسّياق الثقافي والحضاري العربي الإسلامي منذ نشأة البلاغة في القرنين الثاني والثالث للهجرة .. اُنظر « أهمّ نظريات الحجاج في التّقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم «، فريق البحث في البلاغة و الحجاج، كليّة منّوبة، 1998، مقدّمة حمّادي صمّود « في الخلفيّة النّظريّة للمصطلح « ص- ص11 . 48.

ذلك عن الانفتاح على مناهج البحث اللّساني المستجدة ولا سيّما منها التّداوليّة ، لا لنحاكم البلاغة العربيّة وفق منوالاتها، بل لنجرّب النظر في إمكانيات المقارنة بينهما وتغذية التراث التّنظيري البلاغي العربي بروافد جديدة جاءت بها التّداوليّة ، دون أن تكون غايتنا إرجاع اكتشافات التّداوليّة و إسهاماتها إلى البلاغة،على نحو يشي بالإسقاط المهدر للبعد التّاريخي ، أو القول بالتّطابق بين آليات العلمين قولا مجحفا لا يقوم على دليل .« الموضوعي» إلى المدوّنة البلاغيّة نظرة تسقط الأفكار المسبقة (نحو القول بجمود البلاغة بَلْهَ موتها) وذلك تأسيسا على أطروحات غربيّة [14] قد لا تصدق بالضّرورة على السّياق العربي الإسلامي .

ولعلّ مدوّنتنا المخصوصة (شروح التلخيص للقزويني) من أقلّ المدوّنات التماسا لدى الباحثين في البلاغة إلاّ تأريخا أو تعليقا ، أمّا النظر الفاحص عن القيمة الكامنة في تلك الشّروح، فيبدو لنا منعدما أو في حكم المنعدم .

حتّى أنّه من الشّائع جدّا اعتبار الباحثين أنّ المدوّنة التي نشتغل عليها تتدخل في حكم التّوابع المردّدة لغير المجدّدة لما بناه عبد القاهر الجرجاني (ت.471هـ) وقنّنه أبو يعقوب السكاكي (ت.626 هـ)، لذلك، فقد مرّوا عليها مرور الكرام معتبرين إيّاها في أحسن الأحوال شروحا تعليميّة ، ليس لها من قيمة إلاّ التوضيح وتسهيل المسالك على المبتدئين وتيسير الخوض في البلاغة لغير المتمكّنين .

وإن كنّا لا ننكر هذا القول ، فإنّنا نعترض على حصر كتب الشّروح في ذلك الأمر التعليمي من ناحية ، كما نعترض من ناحية ثانية على الاعتبار المسبق أنّ الكتب التعليميّة مطلقا لا غَناء علميّا منها . صحيح أنّ النظر في مبادئ العلم النّظريّة لا ينبغي أن يتّجه إلى الكتب التّعليميّة ، لكن لا يليق بنا أن نذهل عن أنّ الكتب التّعليميّة من أكثر الأدوات المساعدة على تقييم ثقافة العصر نظرا إلى اتّجاهها إلى شريحة كبيرة

14 اُنظر الهامش رقم 44 في المرجع المذكور آنفا، ص. 33.

من المهتمّين . وهذا الأمر اسهم إسهاما واضحا في احتواء الشروح و الحواشي خليطا من المعارف المترافدة الّتي تشكّل المعارف الأساسيّة في البرنامج التّعليمي لذلك العهد ؛ وما الاستطرادات الّتي ترشح بها « حاشية» الدّسوقي (ت . 1230 هـ/ 1815 م) من تاريخ وأخبار ونقد أدبي وعَروض وأنساب ... إلاّ صورة عنها .

ولعلّ لمثل تلك الاستطرادات، فضلا عن دورها في إغناء معارف المتعلّمين، دورا بيداغوجيّا يقلّص من حدّة صرامة المنهج الذي اتّخذه صاحب « التلخيص» [أي الخطيب القزويني (ت .739هـ /1338 م)] وصاحب« المفتاح »[أي أبو يعقوب السكّاكي] من قبله، والشرّاح من بعدهما. فذلك ينشّط همّة المتعلّم ويزيده شغفا بالعلم.

تحـديـد المدوّنــة

لّما كانت شروح التّلخيص تعدّ بالعشرات[15]، ومجال بحثنا محدودا ، فقد تقيّدنا بمدوّنة مضبوطة تقتصر على ثلاثة شروح لغير المؤلّف، وشرح له هو كتاب «الإيضاح »[16]، وأضفنا إلى ذلك «حاشية» الدّسوقي وهي على أحد تلك الشّروح الثلاثة (شرح سعد الدّين التفتازاني).

وإذا استثنينا حاشية الدّسوقي، فإنّ سائر الشّروح متقاربة زمنيّا، فهي تنتمي إلى القرنين السّابع والثّامن للهجرة، في حين تعود « الحاشية » إلى القرن الثّالث عشر للهجرة .

والنّسخة الّتي اعتمدناها مرتّبة وفق الطّريقة التّقليديّة في ترتيب الشّروح.

---

15 أحصى منها حاجّي خليفة بضعة وستّين شرحا في «كشف الظّنون عن أسامي الكتب و الفنون» ج I المقدّمة

16 توجد نسخة من كتاب « الإيضاح في علوم البلاغة « للخطيب القزويني، شرح وتعليق محمّد عبد المنعم خفاجي، المطبعة الفاروقية الحديثة، مصر ، 1369هـ / 1950 م ، تقع في 6 أجزاء

وهي نسخة انتظمت كالتّالي:

في صدر الصّفحة نجد « إيضاح» القزويني

في صلب المتن المقسّم إلى ثلاثة أقسام نجد :

في القسم الأوّل : شرح السّعد .

في القسم الثّاني : شرح ابن يعقوب المغربي المسمّى « مواهب الفتّاح »

في القسم الثّالث : شرح بهاء الدّين السّبكي المسمّى « عروس الأفراح »

وتحت الإيضاح في الهامش توجد « حاشية « الدّسوقي على شرح السّعد.[17]

ويمكن تجسيم صفحة تعبيرا عن تقسيم الصّفحات شروح التّلخيص، كما يلي :

<table>
<tr><td colspan="3">إيضاح القزويني (ت . 739 هـ)</td></tr>
<tr><td rowspan="3">على شرح السّعد</td><td>شرح السّعد التفتازاني
ت.771هـ</td><td rowspan="3">حاشية الدّسوقي
ت. 1230هـ</td></tr>
<tr><td>مواهب الفتّاح لابن
يعقوب المغربي1110 هـ</td></tr>
<tr><td>عروس الأفراح لبهاء
الدّين السّبكي
(ت. 773 هـ)</td></tr>
</table>

والتّقارب الزّمني بين الشّروح من شأنه أن ييسّر الوقوف على مجال تداولي منسجم في ما بينها، مع تحسّس مواطن الاختلاف والإثراء عند كلّ شارح .

17 شروح التلخيص : طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ، (د . ت .) .

منزلة شروح التلخيص عند المحدثين

ولعلّه من اليسير للملاحظ أن يتبيّن أنّ أغلب المحدثين من دارسي الشروح اللغوية و البلاغية يذهب إلى عدم اعتبارها ذات قيمة أو قد يهوّن من شانها تهوينا، وقد اختلفت طرائق الغضّ من شأنها عند هؤلاء وتراوحت بين النظرة العلم و اللمحة الانطباعية .

ونمثّل على النزعة الأولى بموقف أحد الباحثين يعترض على الاستشهاد بالحواشي و الاختصارات و ذلك عند النظر إلى إحدى النظريّات ذلك أنّه « من ناحية منهجية لا يصحّ أن نناقش نظرية ما انطلاقا من الكتب التعليمية التي وُضعت لشرحها لما تؤول إليه غاية التعليم من اختصار أو تقريب قد يُفيد المبتدئين ولا يصحّ من وجهة نظريّة خالصة عند من يريد التحقيق»[18]

واحتجاج المجدوب بالفارق الغائيّ بين كتاب العلم وكتاب التعليم مُقنع، لأنّ انصرافه لم يكن عن كتب الشرح لكونها كتب شرح بل لما كان منها مؤلّفا لغاية تعليمية ؛ ثمّ إنّه اعتدّ بشروح أخرى واعتمد عليها في مناقشة النظريات لما توسّم فيها من منزع علميّ .

وعلى النزعة الثانية التي وسمناها باللّمحة الانطباعية يسهل التمثيل لكثرة الشواهد وغزارتها. من ذلك أنّ محقّق كتاب «مفتاح العلوم» للسّكاكي حكم جازما بتوقّف البحوث البلاغيّة بعد صاحب المفتاح واحتباسها ورأى أنّها « اقتصرت

18 د.عزالدين المجدوب :»المنوال النحوي العربيّ : قراءة لسانية جديدة « ، تونس ، كليّة الآداب ـ سوسة، دار محمد علي الحامّي، ط. 1، 1998؛ ص. 133

من بعده على عمل التلخيصات والاختصارات »[19] فإذا اكتفينا بهذا الحكم لم يبدُ لنا متعسّفا ولا منحازا لا سيما وأنّه يقف على حقيقة مؤدّاها أنّ الكتب التي تلت مصنّف السكاكي إنّما كانت في الغالب مُؤسِّسة عليه إن لم تكن أحيانا عالة عليه وعلى المؤسّسين عليه، فضلا عن كون محقّق « المفتاح » قد ميّز تابعي السّكاكي فصنّفهم إلى « الكوكبة من العلماء » ويقصد بهم الخطيب القزويني (ت. 739ه) وسعد الدين التفتازاني (ت.771 ه) والسيّد الجرجاني (ت. 816 ه) وإلى أصحاب الأعمال التي اقتصرت « على إعادة الاختصار ومن ثمّ الشرح من جديد وكلّها تدور حول كتب الخطيب »[20].

ويبدو لنا مثل هذا الحكم مطلقا وإن تحرّى بعض الدقّة ، فإنّه محكوم بوجهة صاحبه وهو تحقيق أصل من الأصول المعتبرة في فنّ البلاغة وهو« مفتاح» العلوم « للسّكاكي، ومن ثمّة ،فإنّ من استتباعات ذلك أن تتقلّص الأضواء المسلّطة على كتب الشروح لنزولها عن درجة الأصل إلى درجة الفروع اللاحقة .

ولعلّ المحقّق في هذا غير مُجافٍ لما اشتهر من حُكم مسبق يطلق على تلك الفترة التي تعقب القرنين الثامن و التاسع للهجرة يتمثّل في اعتبارها « عصر الانحطاط » بما يعنيه هذا الوصف من انحسار معرفيّ وانكباب على الاجترار اعتُبرت كتب الشرح مؤشّرا من مؤشّراته لما تتّسم به عادة من غلق أفق البحث وارتداد على جهود السابقين استيعابا وتصنيفا (شرحا وتلخيصا وتهذيبا) قصد إفادة الناشئة منها. ولعلّنا إن رُمنا الإنصاف،ينبغي علينا أن نشير إلى أنّ المحقّق لم يكن يصدر ـ ضمنيا ـ عن هذا الحكم المسبق فحسب بل هو إلى ذلك يعتبر التأليف البلاغيّ لم تقم له قائمة قطّ منذ أن رحل السكاكيّ، فهو يطلق حكما عامّا يجعل اللاّحقين جميعهم

19 السكاكي : مفتاح العلوم، مقدّمة المحقّق : نعيم زرزور، بيروت دار الكتب العلمية ، ط.1، 1983، ص. د.

20 المرجع ذاته، الصفحة ذاتها

عالة على السابقين، إذ في نظره « لم تظهر دراسات تضارع كتب السابقين،مع محاولة الاستفادة من بعض المناهج الغربية »[21] فهذا الحكم لا يستثني من التبعية للرّواد أحدًا، بل لقد ذهب إلى التهوين من الاستعانة بالمناهج الغربية كما يقول .

وقد لا يكون بدوي طبانة مجافيا لهذه النزعة في الحكم على الحواشي وأصحابها إذ يقول : « وتلك التلخيصات والشروح على كثرتها [أحصى منها المؤلّف أربعة عشر تلخيصا [، لم تقدّم للبيان أيّة فائدة إيجابية بل وقفت به من حيث انتهى السكاكي»[22] . وقد علّل حكمه الجازم بتقرير حال هؤلاء الملخّصين والشرّاح إذ يبدو أنّ أكثرهم « كانوا من طائفة المعلّمين ، فوقف نشاطهم عند التدريس ، وكان أسلوبهم هو أسلوب التقرير الذي لا يعدو ذكْر الكلمة أو العبارة من الأصل ثمّ إتْباعها بالشرح و تبيين المراد منها ولذلك لا تُعَدّ هذه الكتب الكثيرة مُؤلفات بالمعنى الصحيح للتأليف الذي تجد فيه الفكرة الخاصّة ،أو المنهج المختلف عن مناهج الغير»[23] .

غير أنّ ما نراه تعسّفا في هذا الحكم الذي يبدو في عمومه صالحا ، هو أنّه وضع نفسه موضع من يعترض على أمر لم يَقمْ به مُدّع ولم يقل به قائل، إذ ما الذي يدعوه إلى أن ينفيَ عن كتب الشروح والتلخيصات أمر كونها مؤلّفات و الحال أنّ لا أحد ولا حتّى أصحابها ادّعوا أنّها كذلك . والحاصل أنّ القارئ المتعجّل تحصل له

---

21 السكاكي : مفتاح العلوم ، مقدّمة المحقّق : نعيم زرزور ، بيروت دار الكتب العلمية ، ط.1، 1983، ص. د.

22 د. بدوي طبانه ، البيان العربي : دراسة في تطوّر الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، بيروت ، دار العودة ط.5، 1972، ص. 272

23 د. بدوي طبانه ، البيان العربي : دراسة في تطوّر الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، بيروت ، دار العودة ط.5، 1972، ص. 272

من كلام طبانه صورة سلبية في خصوص كتب الشروح بحيث يحاكمها انطلاقا من معايير لم تكتب على أساسها أليس تعسّفا أن تطلب من سائق الطائرة أن يكون سبّاحا ماهرا . فضلا عن أنّ مثل تلك المؤاخذة تجعل الكتب درجات دقيقة تستند إلى ميزان مستقيم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فمادام د.طبانة يتحدث عن« المعنى الصحيح للتأليف »، فإنّنا ننتظر أن يعيّن لنا ما اشتبه بالمؤَلّفات ولم يكن مؤَلّفا،كيف نعامله ؟ وهل حقّا يمكن لنا الإقرار بأنّ شرط التأليف (أي أن يجد القارئ فيه « الفكرة الخاصّة أو المنهج المختلف عن مناهج الغير») هو شرط كافٍ، أم إنّه الشرط الناجع لإقصاء كتب الشرح عن دائرة التأليف فحسب.

وإن كان محقّق كتاب «مفتاح العلوم » قد ميّز تابعي السكاكي طبقتين ـ كما رأينا آنفا ـ فإنّ د. طبانه، لم يقرّ تمييزا بين سائر شرّاح التلخيص مكتفيا بالإشارة إلى شهرته بينهم وحظوته لديهم . و كأنّه بذلك يتحاشى مصادمة « الإجماع »الضمنيّ القائم بين العلماء على استجادته و إلاّ لم يَلِق بهم أن يتعاوروه كلّ ذلك التعاور والحال أنّهم باعتراف طبانه « علماء » والمفترض أنّ منزلة التقليد تُجَافِي منزلة العالم . فعمد فقط إلى كشف مصادر القزويني التي اعتمدها عند إنشائه «إيضاح التلخيص و تتمثّل خاصّة في « زيادات [...] من كتابي عبد القاهر « دلائل الإعجاز» وأسرار البلاغة »[24] وكأنّه بمثل هذا الكشف يشير من طرف خفيّ إلى أنّ وجاهة عمل الخطيب إنّما تكمن في أنّه ضمّ إلى بلاغة السكاكي المنطقية بلاغة الجرجاني الأدبية ، حتّى إذا ما صُهرت البلاغتان في بوتقة واحدة، أمكن اعتبار الحصيلة « زُبدة الحِقَب» كما يقول أبو تمّام أي خلاصة معارف العرب في هذا الفنّ .

ولعلّ عبد العزيز عتيق قد واصل ـ من حيث انتهى طبانه ـ اعتبار السكاكي منزلة بين مدرسة عبد القاهر و المتأخّرين « الذين سلكوا بالبلاغة العربية مسلك

24 المرجع ذاته ص. 271

العلوم النظريّة و فسّروا مصطلحاتها كما يفسّرون المفردات اللّغويّة »[25]

قد يكون من الوجيه إلقاء اللاّئمة فقط على المتأخّرين ورميهم بالعجز إذ أصبحوا يتنافسون في الاختصار و الإيجاز مُبينين عن جفاف قرائحهم، ولكنْ أليس أكثر وجاهة أن يردّ هذا المصير « المقفر» إلى أصله الذي أنشأه ونقصد السكاكي وقد أولِعَ بالتقنين لقد خُيّل إليه بمنهاجه المنظّم المقنّن وبأسلوبه المنطقيّ الذي حجب جوهر البلاغة في طيّاته أنّه يُصلح من شأنها، فإذا به من حيث لا يدري يسيء إليها [26]

يبدو لنا هذا التأويل الذي ذهب إليه عتيق مغريا لكونه يسبر مسار التحوّلات في البلاغة العربية في بعض فتراتها الحرجة سبرا يتحرّى الموضوعيّة ويكفّ عن إفراد أصحاب الشروح بتحمّل مسؤوليّة « تحجّر» البلاغة ، إذ يعود إلى رأس المشكلة ولا يعبأ كثيرا بذنَبها .إنّ مثل هذا التأويل، يشير صراحة إلى كون السكاكي بالنسبة إلى المتأخّرين قد رسّخ البلاغة ووطّد دعائمها، بحيث يكون الخروج على منواله خروجا عن البلاغة، فهي لم تستقم علما نظريّا متميّز الأبواب والفروع إلاّ على يديه، فمن باب الأمانة العلمية (لا فقط التعليم) تحرّى المتأخّرون الانضباط بضوابطه والاحتكام إليه وإلى الخطيب من بعده في كلّ شاردة وواردة .

وما أبلغ استنتاج عتيق إذ قال : « فقد أصّل [السكاكي [منهاجه على أسس منطقية حوّلت البلاغة من فنّ إلى علم له قواعده ونظريّاته التي إن نجحت في تكوين طبقات من البلاغيين فهيهات أن تنجح في تكوين البلغاء»[27]. لقد تحوّلت

---

25 عبد العزيز عتيق : تاريخ البلاغة العربية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1970 ،ص. 301 (التسطير من عندنا)

26 نفسه

27 عبد العزيز عتيق : تاريخ البلاغة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 1970، ص. 301 (التسطير من عندنا)

البلاغة على يدي السكاكي من فنيات قول إلى تقنيات صناعة وبذلك فارقت الطبع والحسّ والذوق إلى القاعدة والمقياس والقانون . وهذه المنزلة التي أُورِثَتْها البلاغة العربية بسبب تحكُّم المنطق فيها أمارة على اكتمال هذا العلم ونضجه، وبداية اشتمام روائح احتراقه كانت على يد المتأخّرين لذلك حمّلهم بعضهم ـ خطأ ـ وِزر ذلك كلّه. ولعلّه من الأقسط أن نعتبر تقصير المتأخّرين راجعا أساسا إلى عدم اطّلاعهم على المتقدّمين واقتصارهم على السكاكي والقزويني مكتفين بالشذرات النزرة المنقولة عن القدماء وقد كان أولى بهم أن ينهلوا من منابع البلاغة حتّى يكوّنوا ما سمّاها طبانه « فكرة خاصّة » ورؤية متميّزة لها ليس من المهمّ أن توافق أو تخالف رؤية السكاكي على سلطانها وقوّتها. و الرأي عندنا أنّ المتأخّرين قد ضيّقت عليهم دائرتهم المعرفيّة الخناق إذ كان النحو والفقه والكلام والمنطق علوما لها أصولها المقرّرة ، وشذّت البلاغة إذ هي فنون شتّى لا ضابط يحكمها ، فلمّا فعل السكاكي فعلته اطمأنّت إليه النفوس لأنّه أتى أمرا طبيعيا إذ حوّل الشّاذ إلى قياسيّ ولمّ شمل المتفرّق .

فمن ناحية نظرية صرف، تنظر إلى أبعاد المسألة المعرفية الأصولية (الإيبستيمولوجية) نجد السكاكي قد قفز بالبلاغة قفزة نوعيّة حوّلتها إلى كيان علميّ متماسك منطقيا منسجم داخليا .

غير أنّ الذي يُثير، في المسألة، هو أنّ انعكاسات هذا الصنيع كانت سلبية، إذ رسم مسار البلاغة الجديد خطّا فاصلا مع الإرث الأدبيّ والبلاغيّ قبل السكاكي إلاّ قليلا، بحيث اطُّرِحَ التراث التليد الذي على أساسه قُدَّ العِلْم الوليد. وهذا أمر مفارق ؛ إذ كيف لعلم مازال غضّا أن يحقّق قطيعة إيبستيمولوجية مع إرثه الأدبيّ؟ أو فلْنقل إنّ ما حصل من تَنَام نظريّ لم يتأسّس على مدوّنة نصيّة تعكس ذلك التنامي وتزخر به . فكأنّ الأدب جنَى على البلاغة، ولم تجنِ تقنينات السكاكي على« إنشائية» الجرجاني .

توضيـــح عنـــوان العمـــل

هذا العمل عنوانه الأصليّ « الأبعاد التّداولية في شروح التلخيص للقزويني: بعض أحوال المسند إليه نموذجا» فهو يهتمّ بقسم من المتن البلاغي المذكور، يقع بين الصفحتين 273 و343 فالصفحة الأولى انطلق منها اهتمام الشرّاح بأحوال المسند إليه، أمّا الصفحة الثانية، فانتهى فيها حديثهم عن حال تعريف المسند إليه بالألف واللام .

فالأصحّ أنّنا لاندرس أحوال المسند إليه، بل بعض أحواله أي ما يشمل:

- الحذف (ص.ص 273 ـ 281)
- الذّكر : بالتّعريف :

1. بالعَلَميّة (ص.ص 292 ـ 301)
2. بالموصوليّة (ص.ص 302ـ 312)
3. باسم الإشارة (ص.ص 313 ـ 319)
4. بالألف و اللاّم (ص.ص 320 ـ 343)
5. التأخير

إذن فقد أخرجنا من دائرة اهتمامنا أحوالا أخرى للمسند إليه تدخل في باب الذّكر : وذلك بالتّعريف : بالضمير و بالإضافة أو بالتنكير ،أو بالوصف (النعت) أو بالتوكيد أو بالإبدال أو بالنّفي أو بالإلتفات أو بأسلوب الحكيم.

أمّا اقتصارنا على تلك الأحوال فحسب، فناجِمُ عن اتّقائنا سطحيّة التعامل مع هذا المتن البلاغي، الكثيف، وحتّى لا يصير عملنا محض إعادة كتابة أو إعادة صياغة لما ورد في كتب الشّرح . فكلّما انحصرت المدوّنة كانت الدراسة أقدر على التعمّق .

ولا ننكر أنّ كلّ اقتطاع ـ كالذي أتيناه ـ إنّما يقوم على التّعسّف، وربّما أوحى بضعف المرونة في التعامل مع المتن الشّرحي . غير أنّه لا حلّ لنا لتجاوز ضغط كثافة المادّة، إلاّ اتّخاذ هذا الإجراء . فهو من باب اعتماد أخفّ الضررين .

فإذا توضّح مقصودنا بأحوال المسند إليه، فإنّه علينا أن نفسّر المقصود بالأبعاد التّداولية . فهي الضّوابط التي تحكم العلاقة بين الخطاب (أو القول أو الجملة) بالمخاطب وبالسّياق وذلك استنادا إلى اعتبار التداولية ـ فلسفيّا ـ هي علمُ الاستعمال اللّساني في السّياق، أو بمعنى أشمل علم استعمال العلامات Signes في السّياق[28] .

فالتداوليّة في معناها العامّ تشمل ما أورده الشرّاح من أسباب أو غايات (أو مقاصد) لإيراد المسند إليه على تلك الأحوال ؛ بما أنّ تلك الأسباب تُعيّن نوعيّة العلاقة بين المتكلّم والمخاطب وتضبط تلوّن الخطاب بالسّياق الذي يرد فيه .

على أنّنا لن نقتصر على هذا الحدّ العامّ للتّداوليّة ، بل سنسعى إلى استحصال تحديدات دقيقة لمسالك تداوليّة (مثل التّداوليّة المُدمَجة Pragmaique intégrée) ثمّ نحاول المقارنة بين طرق تحليلها للأقوال وطريقة المتن الشّرحي انطلاقا من العيّنات التي اتّخذناها من أحوال المسند إليه .

وكي لا يكون الأنموذج الذي نعتمده معزولا عن سياقه الأدنى (وهو علم المعاني) وسياقه الأوسط (علم البلاغة) وسياقه الأقصى (المنظومة المعرفيّة للعلوم العربيّة الإسلاميّة)، فقد نسّقنا القول بطريقة تطرح إشكاليات الوصل والفصل بين علم المعاني والنحو من جهة، وبين علم المعاني وأصول الفقه من جهة أخرى : وهي إشكاليات تتعلّق بالمادّة و بالمنهج .

إنّ البيانيّين ـ فيما نظنّ ـ هم أولى المشتغلين بالخطاب وقوعا على الأبعاد التّداوليّة للأقوال. وذلك أنّهم لا يتوقّفون عند حدود السلامة والصحّة المنطقيّة

---

28 Françoise Armengaud :la pragmatique، coll. que sais-je، P.U.F.éd.delta،3ème (éd.، 1993(1ère édition .1985

(كالمناطقة) أو النحويّة (كالنّحاة) بل يتعدّون ذلك إلى تفهّم « أسرار » إيراد القول على تلك الشّاكلة دون غيرها ممّا لا يقف عليه قانون منطقيّ ولا وضعٌ لغويّ. إنّ أيدي البيانيين تطول الكلام وتفقهه لأنّها خلاصة النظر إليه من زوايا علوم العربيّة الأخرى التي تنظر في الكلام مفردا ومركّبا. أمّا هي فتتجاوز الوصف إلى تعليل الوجه التعبيري باستنطاق المكوّنات اللّغويّة والمقاميّة معا. ومن ثمّة فهذه الزاوية المنفتحة التي يرى منها البيانيون (الشرّاح في مدوّنتنا) الكلامَ تجعلهم أقدر من غيرهم على تمثّل الأبعاد التداولية في الأقوال وإحكام إظهارها إظهارا مُقنّنا مُبوّبا مُفرّعا . وهم في ذلك يستجيبون لشروط إنتاج المعرفة في عصرهم ويراعون المجال التداولي والحقل الإبستيمي الذي اندرجوا فيه.

من المعنى النحوي إلى المعنى التداولي

إنّ هذا العنوان الفرعيّ الذي اتّخذناه لعملنا يلخّص، بوجه من الوجوه، الفكرة المركزيّة التي ندافع عنها عند حديثنا عن « الأبعاد التداولية » في شروح التلخيص للقزويني. تتمثّل هذه الفكرة في أنّ التحليل البلاغي يسير على سَمْت التحليل النحوي، ولكنّ سيره ذاك لا يتوقّف حيث ينتهي التحليل النحوي، بل يواصل مساره، وذلك لكونه يُدخل معطيات معرفية لا يُعيرها التحليل النحوي « النظامي » ـ في العادة ـ اهتماما[29] فإذا كان التحليل النحوي يحدّد استقامة الشكل القضوي (forme propositionnelle) للجملة (أو الملفوظ)، فإنّ التحليل التداولي يتدخّل عبر آلياته المختلفة (جهازه المفاهيمي) كمبدإ الإفادة مثلا، فينظر في كلّ لحظة من لحظات تكوين الشكل القضوي: إزالة الغموض

29 تبقى هذه الفكرة في حاجة إلى الاستدلال

(désambiguïsation) وإسناد المراجع و إلغاء الكلمات المبهمة»[30] ومن ثمّة يأخذ التحليل التداولي على عاتقه إعادة النظر في تأويل الملفوظ، معتبرا أنّ « أفضل شكل قضويّ للملفوظ، هو ذاك الذي يقود إلى تأويل للملفوظ يكون منسجماً مع مبدإ الإفادة »[31]. غير أنّ آليات التحليل التداولي، ليس بإمكانها ـ في جميع الحالات ـ أن تضمن التأويل « الصالح » دائما إذ « نلاحظ مع ذلك، أنّ آلية إسناد المراجع مثلها كمثل آلية إزالة الغموض، ليست مضمونة، وبعبارة أخرى، إذا أخطأ المتكلّم في ما يشكّل جزءا من المحيط العرفانيّ المتبادل [بين المتكلّم والمخاطب]، فقد يحدث، أن يكون المرجع الذي يسنده المخاطب إلى أحد الألفاظ المرجعية التي يستعملها المتكلّم، ليس هو المرجع الذي قَصَدهُ المتكلّم . وهذه الإمكانية ليست في شيء، خاصّة بإسناد المراجع أو بإزالة الغموض: إنّها خصيصة عامّة لكلّ عمل تواصليّ »[32] . غير أنّ التركيب الذي اتّخذناه لهذا العنوان الفرعي [مِن ....إلى .....] يوحي بالتجاور، والحال أنّنا على غرار ديكرو[33] وكربرات أوريكيوني[34]« نشكّ في الفصل التقليدي بين علم الدّلالة والتداولية شكّا قويّا » كما هو الحال عند ديكرو، أو إنّنا نعتبر « التقابل علم الدلالة / التداولية غير مُفيد » كما هو الأمر عند كربرات أوريكيوني. على أنّ مثل هذا الموقف الشكّي أو الدحضي، يحتاج إلى بديل نظري نبني عليه العمل. لقد بدا مناسبا مقترح هرمان بارّيه بتداولية معتدلة في إطار التداولية المدمجة، هذه

---

30 - Jacques Moeschler & Anne Reboul : Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Paris, Editions du Seuil, 1994, p.146

31 Loc. cit. op. cit.

32 Loc. cit. . p.153

33 F. Armengaud :La pragmatique, P.U.F.,Paris, 1993, p.75

34 - Catherine Kerbrat - Orecchioni :L'Enonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Colin,Paris,1988,p.196

التداولية المعتدلة « تقدّم الدلالة بوصفها سياقية أساسا، كما تقترح تنسيق تحليل الدلالة ـ بوصفها ـ حقيقة »[35] ويميّز باريه بين موقف التداولية المعتدلة وموقف آخر يقع بين الدلاليّة القصوى والتداولية القصوى. وهو المتعلّق بما يُسمّى « التداولية الدلالية» وهو موقف أعتقد ـ والكلام لباريه ـ أنّنا نقع عليه عند غرايس Grice . فحسب «التداولية الدلالية» يكون تحليل الدلالة الخطابية دلاليّا وتداوليّا: فالدلاليّة تركّب مجموع القواعد المنشئة للدّلالة والمفسّرة لها، في حين تشمل التداوليّة مجموع القواعد التي تجعلنا في حالة تواصُل بطريقة مناسبة ومرضيّة، وينبغي أن نُضيف أنّ الدلاليّة من هذا المنظور « مفتوحة » بما أنّها تحتوي خصائص تُسهّل إجراء المبادئ التداولية، إنّ غرايس يُسند في كتابه المنطق والمحادثة[36] إلى النواة الدالّة في الدلالة، وظيفةً حقّةً هي أرسطيّة تماما ويضيف بطريقة تكتيكية موازية إلى هذه النواة المستقلّة ملحقا تداوليّا مشكّلا في صورة مبادئ خطابية (محادثية) غير وظائفيّة حقّة»[37]

بعد أن يعرض باريه لنظريّة غرايس، يرى وجوب « العودة إلى نقد هذه الوضعية المؤسفة سواء من زاوية النظر الإبستيمولوجية (تناسق المنوال وبساطته) أو من زاوية النظر الاختباريّة (ملاءمة الوضعية للثراء الدالّ للحياة الخطابية)»[38].

ويستتبع القولُ بتداولية معتدلة ـ عند باريه ـ القولَ بوظائفيّة معتدلة « بوصفها أساسا للتداولية المدمجة تُقرُّ في الوقت ذاته بدعامة المسار التواصلي النفسية

---

35 Herman Parret: Prolégomènes à la théorie de l'énonciation: de Husserl à la pragmatique, Peterlang, Francfort, New York, Berne, 1987.p.213

36 H. Paul Grice: << Logique et conversation >>, communications 30.1979,(1ere éd. New York, 1975)

37 Op cit.

38 op. cit. p.215

والاجتماعية كلّها (البنية النفسية الاجتماعية المتطابقة للمتخاطبين وعموم الأهداف والوسائل في صورة تحقيق الغرض من التواصل)، كما تقرّ ضرورة (وجود) كفاءة أو معرفة نظام القواعد »[39]. ويستدرك بارّيه ـ بعد أن تعرّض إلى مكانة مفهوم الكفاءة في علم النفس العرفانيّ ـ قائلا « من الأحسن القول إنّ الكفاءة ليست » معرفة « حقّا بل هي براعة، « صناعة » لا توجد إلاّ بوصفها إنتاجيّة عمليّة ذات مكانة تأسيسيّة للذاتية ولدى الجماعة، قطعا لا تحتاج التداولية المدمجة إلى الإيغال في الظنون الذاهية إلى النزعة الذهنية أو إلى متاهات أخرى خطيرة، يكفي تطوير رؤية تكون الوظيفة الخطابية وفقها مبدأ تشكيل نحويّ، وتكون الكفاءةُ براعةً تتأسّس على نمط حياة جماعة من المتكلّمين وتنتُج عنه »[40]

منهج العمل

لقد أقمنا هذا العمل على خطّة تستهدف الاتّجاه من العامّ إلى الخاصّ : من السياق المعرفي لعلوم العربيّة (النحو، أصول الفقه ، البلاغة ...) إلى سياق البلاغة الخاصّ ومنه إلى علم المعاني الذي تندرج فيه أخيرا أحوال المسند إليه .

فاهتممنا بتداخل مباحث علوم العربيّة و هو تداخل ثريّ، إذ لم تكن علميّة البحث ـ عصر ذاك ـ تُنكر التباسه بغيره من العلوم ، أو تداخل بعض المباحث . فكان التصوّر العلميّ يقوم على التراكم والتراكب ، مع إضفاء سمات التمايز لكي لا يستحيل التداخُلُ خلْطا .

وقد وجدنا في مقاربة هرمان بارّيه للتداوليّة المدمجة إقرارا بزئبقية الحدود

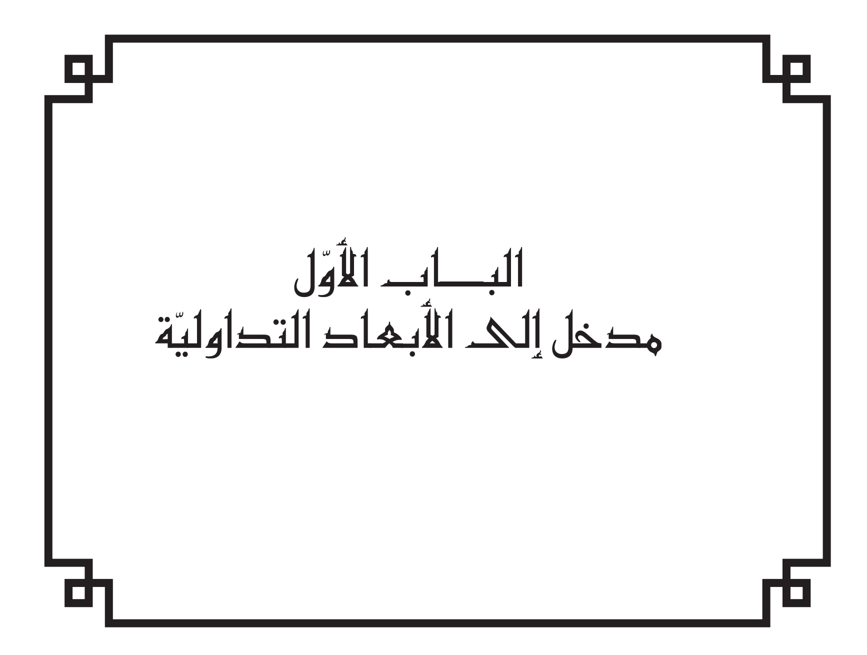
39 op. cit. p .215 - 216

40 op. cit. p .215 - 216

بين التداولية (باعتبارها مرادفا للبلاغة الجديدة) والنحو[41] وعرضنا إلى حدّ علم المعاني، ثمّ حدّ الإسناد وأقسامه ، لنخلص إلى القول في أحوال المسند إليه وهو مجال اهتمامنا في هذا العمل. وقد عرضنا لبعض المقُولات التداولية ، وبعض الآراء الواردة ضمن المنوال التداولي ،مقارنين بين وجهات نظر التداولية بالمنوال البلاغي العربي وذلك في بعض المسائل المختارة كالقيمة الحجاجية في مقابل القيمة الإخباريّة ومفهوم المقام أو السياق، ... وهذا الاهتمام يتعلّق بالتناول الداخلي للبلاغة و التداولية في آن، ممّا يمكن تسميته السياق التحليلي الخاصّ .

ثمّ اهتممنا بالبلاغة في علاقتها بالعلوم العربية المحايثة لها ، موجّهين اهتمامنا إلى أمر التداخل بين البلاغة والنحو وبين البلاغة وأصول الفقه . وهذا العرض يتّصل بالتناول الخارجي للبلاغة في تعاطيها مع المنظومة المعرفية أو السياق المعرفي العام الذي تنخرط فيه البلاغة (وخاصّة علم المعاني) .

41 هرمان باريّه Herman Parret عضو المؤسّسة الوطنيّة للبحث العلمي (FNRS) البلجيكية. نحيل في هذا البحث أساسا على الفصل السابع من كتابه:
H.Parret : Prolégomènes à la théorie de l'énonciation :de Husserl à la pragm -
. tique . Peterlang, Francfort . New York, Berne . 1987
والفصل السابع يهتمّ بالتداولية المدمجة Pragmatique intégrée p. p. 207- 227



البــــاب الأوّل
مدخل إلى الأبعاد التداوليّة

لمّا كانت النظريّات البراغماتية كثيرة ، فقد آل بنا الأمر إلى الانتقاء مع عدم زعمنا بأنّ ملَكة الاختيار قد استقامت عندنا تمام الاستقامة، ولكن لابُدّ ممّا ليس منه بُدّ إذن فنحن مقتنعون تماما بالمحاذير الواردة علينا من جهة اعتماد نظريّة دون أخرى أو الاستعانة بمصنّف دون أخر، غير أنّ المعيار الضابط للنظريّات التي توسّلنا بها يكمن في أقربها إفادةً لنا في إضاءة مباحث المدوّنة البلاغية التراثيّة التي نشتغل عليها، بما أنّ طموحنا يتأسّس على إقامة حوار بين ما هو حيّ في التراث البلاغي العربي وما تطرحه المباحث التداولية المعاصرة من طرق في تحليل الخطاب .

1 ـ البلاغة الجديدة :

تُعرَّف البلاغة الجديدة بأنّها نظريّة الحجاج التي تهدف إلى دراسة التقنيات الخطابية وتسعى إلى إثارة مُوالاة عقول الناس لتلك المعروضة عليهم للقبول إثارة . والبلاغة الجديدة تفحص أيضا الشروط التي تسمح للحجاج بأن يبدأ ثمّ يتطوّر كما تفحص الآثار الناجمة عن ذلك التطوّر .

هذا التعريف يبيّن إلى أيّ مدى تمثّل البلاغة الجديدة استمرارا للبلاغة الكلاسيكية وإلى أيّ مدى تختلف عنها. [في التقاليد الغربية طبعا[42]، وربّما انسحب ذلك على مسار البلاغة العربية بوجه من الوجوه [. إنّ البلاغة الجديدة تُواصل بلاغة أرسطو من حيث توجّهها إلى جميع أنواع السامعين. إنّها تحتضن ما يُسمّيه القدامى فنّ الجدل (طريقة النقاش والحوار عبر الأسئلة والأجوبة ، المهتمّة خاصّة بالمسائل

42 لعلّ أبرز من أشار إلى ذلك جيرار جينيت في مقاله:

(la rhétorique restreinte) ضمن (G .Genette : (Figures III

وكذلك أوليفيي ريبول في كتابه O. Reboul: La rhétorique، coll. que sais-je، PUF، Paris، 1984:

وانظر كذلك : حمادي صمّود (وغيره) : أهمّ نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، كليّة الآداب منّوبة ، 1998 ، المقدّمة ص..ص. 11 ـ 48

الظنّيّة)، وهو ما حلّله أرسطو في كتابه «الطوبيقا» الذي يعرض التفكير الذي وَسَمه أرسطو الجدليّ والذي يميّزه عن التفكير التحليلي للمنطق الصّوري . نظريّة الحجاج هذه سُمّيت بلاغة جديدة لأنّ أرسطو، ورغم الصّلة التي يعقدها بين البلاغة والجدل، قد طوّر الأولى فقط على أساس المستمعين / المخاطبين .

فضلا عن ذلك ينبغي الإشارة إلى تعارُض البلاغة الجديدة مع تقليد البلاغة الحديثة، وهي بلاغة أدبيّة صِرف، من الأفضل أن تُدعى أسلوبية. إنّها تختزل البلاغة في دراسة الوجوه الأسلوبية ، فالبلاغة الجديدة على عكس البلاغة الحديثة غير معنيّة بشكل الخطاب من أجل الزخرف أو القيمة الجمالية بل من جهة كون ذلك وسيلة للإقناع، وخاصّة وسيلة للإبداع أي «الحضور» (أي جلب أشياء إلى ذهن السّامع ليست حاضرة في ذلك الحين)، وذلك عبر تقنيات التّمثّل[43].

2 ـ التداولية المُدمجة :

إنّ التداولية المُدمجة تعتبر أنّ القيمَة الإخباريّة للملفوظ قيمةٌ ثانويّةٌ بالنّظر إلى قيمة الملفوظ الحجاجية[44]. من هذا المنظور نرى أنّ « المجال التداولي هو قاعدة التركيبة الجامعيّة حيث الإعراب والدّلاليّة لا يحتلاّن إلاّ مواضع التجريد دون توافُق منطقيّ نظريّ، ما لم يرتبطا بقاعدتهما المؤسَّسة»[45]. ويلاحظ هرمان باريه أنّ « مشكل

43 - Charles Peirce : The new rhetoric ، art. In The new encyclopaedia Britannica ، vol. 15، p-p 803 – 805

44 Jacques Moeschler et Anne Reboul : Dictionnaire encyclopédique de pragmatique ، Ed . du Seuil ،1994، p. 87

45 Herman Parret : Prolégomènes à la théorie de l'énonciation، Berne، 1987، p. 208

إمكانية وجود تداوليّة بوصفها أساسا مُدمجًا للنظرية اللسانية وحتّى للنّحو، يتحقّق بوصفه نقاشا يتّصل بتحديد التداولية والدّلاليّة (باريّه، 1980)»[46].

من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ أوزفالد ديكرو Oswald Ducrot ، هو الذي أدخل التداولية في اللّسانيات، ذلك أنّ التقاليد الأنغلوسكسونية منذ أعمال جون لنشو أوستين John Ling show Austin ولا سيّما كتابه « كيف نصنع أشياءً بالكلمات « ومصنّفات جون سورل John Searle وخاصّة كتابه « الأعمال اللّغويّة « قد كانت ذات طابع فلسفيّ باعتبار انتماء أعلامها إلى الفلسفة التحليلية ، وقد انصبّت أعمالهم على تصنيف الأفعال في اللّغة الطبيعية (اللّغة الإنجليزية) إلى أفعال تقريرية وصفية وأخرى إنجازية أو إنشائية ...

فإلى أ. ديكرو يعود فضل وضع التداولية في اللّسانيات ، بحيث اضطلع بما امتنع عن القيام به أوستين وسورل من بعده .

لا تبدو نظريّة ديكرو منحصرة في بُعد من الأبعاد، بل هي متشعّبة الفروع، ثمّ إنّ صاحبها ما انفكّ يطوّرها ويعدّل بعض عناصرها، وذلك في إطار النقد الذّاتي وسنّة تطوّر المعارف وثراء التجارب ... لذلك من العسير الإلمام بنظريّة ديكرو بطمّ طميمها في هذه الورقات القليلة، لذلك سنوجز القول في شقّ من مباحثه هو ما تعلّق بنظريّة التداولية المُدمجة مركّزين فقط على مسألة الوظيفة الحجاجية للّغة .

2 ـ 1 ـ التداولية المُدمجة و الحجاج

تعرَّف التداولية المدمجة حسب المعجم الموسوعي للتداولية بكونها "نظريّة دلاليّة تُدمِجُ مظاهر التلفّظ في السّنّة اللّسانية (بمعنى اللّسانLangue عند

Ibid 46

دي سوسّير 1968)"[47]وليست مظاهر التلفّظ، في بعض وجوهها، سوى عوامل حجاجية تندرج في الأقوال فتكيّف تأويلها وفق غاية المتكلّم. وقد درس ديكرو ألفاظا وكلمات مخصوصة لها قيمة حجاجية، ولكن قبل الانتقال إلى التحليل الحجاجيّ ما معنى الحجاج عند ديكرو؟ إنّ ديكرو يفرّق بين معنيين لِلَفظ الحِجَاج - Argumentation : المعنى العادي والمعنى الفنّي أو الاصطلاحيّ، والحجاجُ موضوعُ النّظر في التداوليّة المدمجة هو بالمعنى الثاني.

2.2. الحجاج بالمعنى الفنّي

يعني الحجاج بمعناه الفنّيّ صنفا مخصوصا من العلاقات المُودَعَة في الخطاب والمُدرجَة في اللّسان ، ضمن المحتويات الدّلالية. والخاصّيّة الأساسية للعلاقة الحجاجية أن تكون دَرَجيّة (Scalaire) أو قابلة للقياس بالدّرجات، أي أن تكون واصلةً بين سَلاَلمَ[48]. إنّ مفاهيم السُّلّم الحجاجيّ والتوجيه الحجاجيّ يختصّان إذن بالعلاقة الحجاجيَّة،سواء أحُدِّدت هذه العلاقة لسانيّا أم اندرجت تداوليّا . إنّه ضمن الحجاج بمعناه الفنّي ، نفهم إمكانيّة الدفاع عن أطروحة أولويّة الحجاج على الإخبار.

---

47 Jacques Moeschler&Anne Reboul :Dictionnaire encyclopédique de pragmatique ,Ed :du seuil,1994 p.79

48 op. cit. p. 88
عن المنطق غير الصّوري انظر برلمان Perelman 1977 ، وعن المنطق الطبيعي انظر غرايز 1982و 1990 وغرايز (ط.) 1984 ؛ بورال Borel وغرايز Grize وميفيل Miéville 1983 ، فينيو Vignaux 1976 .

إنّه من زاوية نظر إخباريّة (المستوفية شروط الحقيقة Vériconditionnel[49]) ، تقريبا ق تستلزم لا ـ ق[50]، والحال أنّ جملةً لها شكل: تقريبا ق، لا تستدعي موضعًا topos يُمكن أن تستعمله جملةٌ لها شكل لا ـ ق، بل هي تستدعي موضعًا يمكن اعتماده مع جملة لها شكل ق. إنّ القيمة الحجاجية (تحديد السّلّم الحجاجيّ الذي ينبغي أن يوُضَع عليه الفعلُ الذي يُحدِّده الملفوظُ) هي الأولى إذن بالنّظر إلى القيمة الإخبارية[51].

3 ـ تصوّر موريس Charles W. Morris **للدلائلية وللتداولية :**

التداولية هي العلم الذي يدرس علاقة العلامات بمؤوّليتها ، هذا هو التعريف الأوّلي للتداولية . ويفرّق موريس بين التداولية الخالصة والتداولية الوصفية ونعت «الخالصة» يعود على تطوير لغة حيث يكون الحديث فيها عن البُعد التداولي للسيميوزيس (توليد الدلالة) Semiosis والمفاهيم الأساسية للتداولية هي :المؤوِّل (بكسر الواو) و المؤوَّل (بفتح الواو) والاصطلاح (المطَبّق على العلامة) والأخذ بعين الاعتبار (بوصفه وظيفة للعلامات) والتحقّق والفهم كما توجد مفاهيم أخرى هامّة للدلائلية مثل الدليل (العلامة) واللغة والحقيقة والمعرفة وهي ذات مكوّن تداوليّ. إنّ التداولية تفترض التركيب والدلالة. فالمعلوم أنّها العلاقة بين العلامات فيما بينها

49 وجهة النّظر<< المستوفية شروط الحقيقة>>، أخذنا ترجمة هذا المصطلح عن عبد الله صولة: الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة، سلسلة لسانيات، المجلّد 13 ، 2001،ج.1 ، ص30.

50 يمكن أن نضرب مثالا على ذلك: يسأل الزوج زوجته: هل العشاء جاهز؟ فتجيبه: هو تقريبا جاهز. فالجواب يستلزم أنّه غير جاهز.

51 Ibid p. 89

والعلامات في علاقتها بالأشياء، حتّى نصل إلى علاقة العلامات بالمؤوِّلين[52].

مفهوم القاعدة التّداولية :

إنّ القواعد التركيبية تحدّد العلاقات بين العلامات الحوامل؛ أمّا القواعد الدلالية فتربط الصلة بين العلامات وأشياء أخرى؛ في حين تنطق القواعد التداولية بالظّروف الخاصّة بالمؤوّلين، وهي ظروف تكون العلامة الحامل ضمنها علامةً. ومن ثمّة، فإنّ كلّ قاعدة تجري بطريقة سلوك نمطي، وبهذا المعنى يوجد مكوّن تداولي في كلّ القواعد. ولكن ثمّة قواعد تداولية مخصوصة. إنّ هذه القواعد تعبّر مثلا عن الشّروط التي ينبغي أن يستجيب لها المؤوّلون ليؤديّ اسم الفاعل مثل« أوّاهُ !» وظيفته أو صيغة أمر مثل « تعَالَ ! "أو عبارة تقييمية مثل" لحسن الحظّ » أو عبارات مثل" صباح الخير ! " أو مختلف الوسائل البلاغية أو الإنشائية . وبما أنّ صياغة مثل هذه الشّروط لا تستوعبها حدود التركيب ولا الدلالة ، فهي من مجال اشتغال التداولية[53].لقد توقّع مُوريس منذ سنة 1938 المنعطف الذي ستتخذه البحوث اللاّحقة: المنزع العامّ يتمثّل في البحث المتخصّص سواء في التركيب أو الدلالة أو في ميدان التداولية الأرحب. لذلك لم يعد ثمّة تركيز زائد على العلاقات فيما بين هذه الاختصاصات ضمن الدلائلية. وغالبا ما يقدّم المعلّقون تقدُّم البحث على أنّه بناءٌ انطلاقا من التركيب، تنضاف إليه وجهة النظر الدلاليّة ثمّ التداوليّة (التي تُعهد إليها مسائل تستعصي معالجتها خارجها !). والحال أنّ البُعد التداوليّ حاضرٌ منذ إدخالنا

52 F. Armengaud، La pragmatique، PUF، 1993، p. 34

53 Op. cit.، p.p. 36 – 37

مفهوم القاعدة : القاعدة تكون دائما من أجل استعمال[54].

4 ـ **نحو تداوليّة صوريّة : برنامج ستالنكير** Stalnaker في 1972

علم الدلالة هو دراسة القضايا (propositions) أي دراسة مواضيع تمثّل شروط حقيقية. ننطلق في العادة من العالم الواقعيّ ولكن من الملائم إمكان تقييم لا فقط الحالة الراهنة للعالم ولكن حالات ممكنة له، وهو ما سمّيناه « عوالم الممكنة » إنّ القضيّة هي طريقة لتقسيم العالم على قسمين؛ لتقسيم مجموع الحالات الممكنة للعالم قسميْن : الحالات المُقصاةُ من قبل حقيقة القضيّة والحالات غير المُقصاة. كيف نحدّد عالًما ممكنًا؟ يكون ذلك بتخصيص مجال ذواتٍ يُقال إنّها تُوجد في هذا المجال[55].

فللتداولية إذن مهمّتان :

ـ تحديد الأعمال اللّغويّة الهامّة ، وذلك هو تحليل الأعمال المتضمّنة في الأقوال[56].

ـ تعيين خصائص سياق التلفّظ الذي يحدّد أيّ القضايا يُعبَّر عنها بجملة مُعطاة .

إنّ مشكلة تحليل الأعمال اللغوية هي إيجاد الشروط الضروريّة والكافية للنجاح أو حتّى للإنجاز العادي لعمل لغويّ . وتشتمل هذه الشّروط على وجود بعض الخصائص(السّمات) أو انتفائها في السّياق الذي يُنجز فيه العمل اللغوي. مثال ذلك : مقاصد المتكلّم والمعرفة والاعتقادات والمحاولات والمصالح المشتركة

54 Op. cit. . p. 37

55 Op. cit. . p.40

56 Op. cit. . p.44

بين المتكلّم والمخاطب، والأعمال اللغوية الأخرى المنجزة في السّياق ذاته، والظرف الذي جرت فيه المخاطبات وتأثيراتها وقيمة الحقيقة للقضيّة المعبَّر عنها ...إلخ . لا يختصّ سياق التلفّظ بالقوّة التي عُبّر بها عن القضيّة، فحسب، ولكنّه يشمل القضيّة نفسها[57].

ـ تعليــق :

هذا العرض لبعض المقاربات اللسانية والفلسفية للتداولية يُركّز على الطابع المنهجيّ و الإجرائيّ، وقد اعتمدنا بشكل غالب كتاب فرانسواز أرمنغو المحال عليه في الهوامش السّابقة، وذلك اقتصارًا منّا على الخطوط الكبرى، ففضّلنا الاطّلاع

---

57 << الأعمال المتضمّنة في الأقوال>> نترجم به مصطلح (Actes illocutionnaires) الفرنسي . وقد آثرنا هذه الترجمة على أخرى واردة هي << الأعمال اللاّقوليّة >> وقد استعملها شكري المبخوت في فصل» الحجاج في اللّغة»ضمن «أهمّ نظريّات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم « ، كليّة الآداب منّوبة ، 1998، وأورد عبد الله صولة الترجمتين معا : (الحجاج في القرآن ، مرجع مذكور ،ج1 ، ص107) .[أمّا أثناء مناقشة الرسالة فقد نبّهنا الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف إلى أنّه من الأفضل أن نختار ترجمة أكثر اختصارا وهي الأعمال اللاقولية. غير أننا وإن اقتنعنا برأيه، فإننا آثرنا أن نترك الاختيار الأول ليكون شاهدا على اجتهاد عملنا به في فترة ما ثمّ لم نجد غضاضة في تغييره إلى سواه، عملا بالقاعدة القائلة « لا مشاحّة في الاصطلاح إذا بانت المعاني»...

ومناط تفضيلنا الترجمة التي اخترنا على الأخرى أنّ المصطلح وارد على الفرنسية من الإنجليزية (الأمريكية) التي ظهر فيها أولا « Illocutionary acts " ومعلوم أنّ السابقة (in)[وقد ماثل الحرف (n) الحرف (l) المجاور له تدلّ في الانجليزية على الداخل أو المضمّن ، في حين أنّ السابقة ذاتها تدلّ في الفرنسية على الضدّ أو العكس ك: (متعدّ: transitif) مقابل (غير متعدّ : intransitif)<<والسابقة (in) كما تذكر فرانسواز أرمنقو، من اللاتينية تعني (في) و الجذع (locutio) يعني الخطاب؛ فالعمل المضمّن في القول هو ما نفعله ونحن نتكلّم>> La pragmatique، P.U.F.Paris، 1993، p: 78 F. Armengaud

ويوافقنا مسعود صحراوي في الترجمة ذاتها وإن كان يرسمي العمل فعلا. انظر: د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ط1، بيروت، دار الطليعة، 2005، 42.

وقد وجدنا اقتراحات أخرى لترجمة المصطلح نفسه منها « الفعل التكلّميّ « أو « فعل الإنجاز « ، طه عبد الرحمن : اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي ، ط1، الدار البيضاء ـ بيروت، المركز الثقافي العربي، 1998 ، ص 260 ، الهامش (10)

ومعلوم أنّ (Actes illocutionnaires) و(Actes illocutoire) هما بمعنى .

على عدد من المقاربات، ولم نتبنّ واحدةً منها فقط خشية الوقوع في الإسقاط عند مزاولة المتن التلخيصيّ أو رهبة من التمحّل في استخراج النتائج . غير أنّنا لا نزعم مع ذلك أنّ جـميع ما ذكرناه يمثّل الأطروحات التداوليّة، ولكنّه عرض مختصر يتوقّف عند بعض المحطّات الهامّة في النظريّات التداولية المعاصرة سنحاول الاستفادة من أخرى أحدث منها في الإبّان .

ثمّ إنّنا نزعم محاولة توظيف بعض تلك المقاربات في إنارة قراءة شروح التلخيص قراءة معاصرة تركّز على البُعد التداوليّ في هذا المتن البلاغيّ وما مسايرتنا لمصنّف فرانسواز أرمنغو إلاّ محاولة لاقتناص أكثر فُرَص المسك بخيوط المشهد التداوليّ الهامّة، فإن لم نفهم بعض المقاربات في هذا المضمار أو مررنا على بعضها الآخر مرور الكرام، فليس ذلك سوى قصور منّا عن إدراك الشّمول في مجال تشعّبت فيه الرّؤى وتزاحمت الفلسفات والمناهج وربّما تضاربت المقاربات. إنّ سمة الثراء الشديد في المباحث التداولية، قد تؤدّي بنا إلى محاولة تجنّب التشتيت، وذلك بالوقوف على ما نراه ملائما للمدوّنة التراثية سواء بالتوافق أو المخالفة أو غير ذلك من أنماط التلاقح .ولقد أقامت فرانسواز أرمنغو كتابها[58] على عرض أهمّ المقاربات التداولية عرضا تاريخيا ما أمكنها ذلك الحالُ، ثمّ أسّست الفصول الثاني والثالث و الرابع على برنامج هنسن (Hansson) الذي أسّس تداولية ذات درجات ثلاث. وكان الفصل الخامس بيانا لتفاعل التداولية في التيّارات الفلسفية المعاصرة .

58 F. Armengaud : La pragmatique. PUF , 1993 , p.127

5 ـ تكوين تداوليّة ذات درجات ثلاث : برنامج هنسن في 1974

إنّ هنسن (Hansson) هو الأوّل الذي حاول التوحيد بين مختلف أجزاء التداولية توحيدا نسقيّا مراعيا التمفصل بين مختلف تلك الأجزاء . وقد أقام محاولته هذه بطريقة تقدّميّة مستقلّة نسبيّا .

إنّ هنسن يميّز بين ثلاث درجات في التداولية . وعبارة درجات المختارة عوضا عن أجزاء تحدّد فكرة المرور التدريجي من مستوى إلى آخر. وسنرى أنّه يتمّ وضع بعض مظاهر السّياق في الاعتبار بالنسبة إلى كلّ درجة. ويمكن القول إنّ السّياق يغتني ويتعقّد من درجة إلى أخرى .

1) تداولية الدرجة الأولى هي دراسة الرموز الإشاريّة، أي العبارات الغامضة نسقيّا . عبارات معناها غامض ومرجعها يتنوّع نسقيّا حسب ظروف استعمالها، أي حسب سياق التلفّظ .ما هو السياق بالنسبة إلى الدرجة الأولى ؟ إنّه موجودات أو محدِّدات موجودات . سياق وجوديّ ومرجعيّ : المخاطَبون وإحداثيات المكان والزمان .

2) تداولية الدرجة الثانية هي " دراسة الطريقة التي تتّصل فيها القضيّة المُعبَّر عنها بالجملة المنطوقة، إذ في الحالات المهمّة، ينبغي أن تتميّز القضيّة المعبّر عنها عن الدّلالة الحَرْفية للجملة ما هو السّياق بالنسبة إلى الدرجة الثانية ؟ إنّه السياق في معناه الموسّع عند ستالنكير (Stalnaker)، أي هو موسّع حتّى ما يفترضه المتخاطبون . إنّه سياق معلومات ومعتقدات مشتركة . ومع ذلك فإنّه ليس سياقا « ذهنيّا » ولكنّه سياق يُعبّر عنه بألفاظ العوالم الممكنة .

3) تداوليّة الدرجة الثالثة هي نظرية الأعمال اللغويّة . ويتعلّق الأمر بمعرفة ما يتمّ إنجازه عبر استعمال بعض أشكال اللّسانية . إنّ الأعمال اللّغويّة موسومةٌ

لسانيا ، ولكن ذلك لا يكفي لرفع الالتباسات وتحديد ما تمّ إنجازه حقّا في وضعيّة تواصليّة معيّنة. وإنّ وجود الأعمال اللّغويّة غير المباشرة يجعل المشكل أعقد . وكما كتب شنال (Schnelle) منذ 1973 : " إنّ السّياق هو الذي يحدّد ما إذا كان ملفوظ جادّ قد تمّ إنجازه وليس مَزْحًا، أو إذا ما عَرَضنا مثالا، هل إنّه يشكّل إنذارًا أو إنّه يُعطِي أمرًا. " فإنّنا نرى أنّ مفهومُ السّياق هنا أشدّ ثراءً و أكثر إطلاقا منه في الحالات السابقة. إنّ رفع الالتباسات في الحالات التي طرحها شنال، قريبٌ إلى الانتساب إلى كفاءة موسوعية أو كفاءات ثقافية أو بين الثقافات وحتّى الحسّ الفرديّ [59] .

إنّ هذا التخطيط الذي نقلته فرانسواز أرمنغو عن هنسن يمثّل في ما نرى مقاربة صالحة للملفوظات بأنواعها في اللّغات الطبيعية. غير أنّنا نحدس مُسبّقا ، بِرهان هامّ يتمثّل في خصوصيّة المقاربة التداولية للنصوص المنتمية إلى جنس الشرح البلاغي، والرهان يكمن في ما نرى، في حيّز اشتغال المشروع التداولي المقترح : هل هو المتن الشّرحي باعتباره وحدة منسجمة ، فيتمّ تشريحه بطريقة كليّة وفق المنوال التداوليّ ؟ أم إنّ المقاربة التداولية ستغوص خلال ثنايا الشّرح، فتتسلّط على التناول البلاغي لمدوّنة الشّواهد (باعتبار انتماء هذه الأخيرة إلى الإنجاز الفرديّ للّغة وهو إنجاز خاضع من حيث المنطلق إلى السّياق والعلاقات التواصلية) لتُشكّل مقاربة ثانية ذات مستويين في التعامل :

1 ـ مستوى فهم الطرح البلاغي : التفسير البلاغي للوجوه الجمالية والتأثيرية في الأقوال.

2 ـ مستوى طرح بديل تداوليّ / أو إقرار تشاكل مع التناول البلاغيّ

59 Op : cit. p.p. 47 - 48

القائم [60].

ولعلّنا سنعمد إلى المراوحة بين المستويين بشكل منظّم عسانا نُوَفَّق إلى إحاطة أشمل بموضوع العمل، وهو دراسة البُعد التداوليّ في شروح التلخيص .

وإن كان نصّ العنوان يحتمل قراءتين على الأقلّ

1) القراءة الأولى تسلّم بوجود بُعد تداوليّ في المدوّنة، ومن ثمّة يكون البحث عبارة عن كشف ذلك البُعد وإماطة اللّثام عنه .

2) القراءة الثانية لا تسلّم بوجود بُعد تداوليّ في المدوّنة، ولكنّها تطرح إضافة صبغة تداولية على التناول المتوافر في الشّروح البلاغيّة المدروسة .

فيكون البحث إضافة وتلوينا مخصوصا للمدوّنة التي نشتغل عليها .

6 ـ التداخل بين النحو و البلاغة :

يُشير بعض الباحثين المستعربين إلى« تطابق في العمق » بين التحليل البلاغي في علم المعاني(مبحث الإسناد) والتحليل النحوي للمبحث ذاته[61] وفي ذلك إقرارٌ بثقل وطأة المنهج النّحويّ الذي تكرّس فجعل علم المعاني اختصاصا ضيّقا لا يبلُغه الباحث إلاّ بعد أن ترسخ قدمه في آليات التحليل النحوي.

---

60 1هذا التفريع في الافتراض يجعلنا نتفق مع ما قاله مسعود صحراوي «[... ولكن استقلالية التراث العربي لا تبرر الممارسات الإقصائية الحزبية التي تجعل منه غير قابل للتحاور العلمي المنصف مع معطيات العلوم المعاصرة، ولا سيما إذا توافرت لبعض مفاهيمها الكفاية العلمية الوصفية والتفسيرية المناسبة لدراسة البعد التواصلي الإبلاغي للظواهر الخطابية phénomènes discursifs للغة العربية.»، التداولية عند العلماء العرب، ص8.

61 Sylvain Aurous : Histoire des idées linguistiques ، tome1، chap. IV ، section 2 : l'analyse grammaticale dans la tradition arabe classique (G. Bohas، J – P. Guillaume، D. Kouloughli) ، Pierre Mardaga éditeur ، Liège ، Bruxelles ، 1989، p.271.

غير أنّ باحثا عربيّا معاصرا، قد ارتأى أنّ اختلاط مسائل النحو بمسائل علم المعاني، قد اضرّ بالبلاغة من جهة كونه يقيم تعارضًا صميما بين البلاغة بما هي دراسة الكلام الجميل والنحو بما هو دراسة الكلام السليم ، مع تحكيم منهج هذا في تلك . فالمنطق يقول إنّ المنهج الذي يُدرس به " الأسلوب العادي " ليس المنهج نفسه الذي يُحتكم إليه عند دراسة " الأسلوب العالي " أو الكلام السامي بعبارة جون كوهين .لذلك يخلص الباحث إلى الدعوة التالية : " ولعلّي أكون أكثر صراحة حين أدعو إلى تنحية علم المعاني عن كيان البلاغة لتحتفظ البلاغةُ بتجانُسها وصفائها ووظيفتها الجمالية التي تختلف عن وظيفة النحو القائمة على السلامة اللّغويّة" [62]

غير أنّ بوهاس وجماعته يروْن أنّ البلاغيين ـ في مبحث الإسناد ـ رغم اشتراكهم مع النّحاة، فقد توصّلوا إلى بعض النتائج التي لم يقف عندها النّحاة. وقد علّلوا ذلك بالمنهج المعتمد لدى أولئك البلاغيين، وهو منهج يتأسّس على اهتمام قارّ لديهم " بربط الأعمال المتّصلة بنظام الكلمات، باستراتيجيات المتكلّم و بآثار المعنى المرتبطة بتلك الاستراتيجيات بانتظام"[63]

فالمستعربون يعتبرون البلاغيين على تقارب كبير وتوافق شديد مع النّحاة،غير أنّ ذلك لم يطمس بعض التميُّز لديهم. في حين يرى د. صلاح عيد أنّ ارتباط البلاغة بالنحو منذ عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) في "دلائل الإعجاز" مرورا بفخر الدين الرازي (ت 606 هـ) وصولا إلى السكاكي (ت 626 هـ) والخطيب القزويني (ت 739 هـ) قد شلّ النظر الأصيل في جماليات الأسلوب ،

---

62 صلاح عيد : الأسلوب الأدبي بين الاتّجاهين النّحوي و البلاغيّ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، 1993 ، ص. 6

63 Sylvain Aurous : Histoire des idées linguistiques p. 271 عنوان سابق (الترجمة من عندنا)

وذلك بتسليط منهج النحاة على مباحث البلاغة، ولم تكف محاولة حازم القرطاجنّي في " منهاج البلغاء " في الفصل بين مجالي النحو والبلاغة ولا جهد ابن خلدون في " المقدّمة " في ربط النحو بمجاله الأصلي وهو الإعراب [64] . فكأنّ التداخل بين مباحث العلمين يُعدّ " خلطا " عند د. صلاح عيد، لا سيما إذا تعلّق الأمر باستبداد النحو بالبلاغة .

غير أنّ بوهاس وجماعته يرون أنّ أسبابا تاريخية تكمن خلف هذه الظاهرة، فقد حاولت البلاغة التخلّص من سيطرة النّحو ، بل أكثر من ذلك، إذ يقرّر المستعربون " أنّ لعلم المعاني نزعة الحلول محلّ النحو بالقوّة [لا بالفعل] (وبعض الصفحات [في دلائل الإعجاز] للجرجاني تلمّح إلى ذلك تلميحا)"[65] غير أنّ هذه النزعة قد ولدت ـ في نظر بوهاس وجماعته ـ متأخّرة جدّا (القرن الخامس للهجرة) فهي عاجزة عن أن تزحزح النحو من مكانته التي ابتناها منذ أواخر القرن الثاني للهجرة . فكان للنحو ذلك المحلّ الأسنى في " الصرح الثقافي [العربيّ] "[66] وارتضى البلاغيون بالتراتب بين الفنون ،بحيث لا يُصار إلى مباشرة البلاغة إلاّ بعد التفقّه في النحو[67] .

لنا على كلام د. صلاح عيد نقطة نقديّة، وأخرى على كلام بوهاس وجماعته.

64 د. صلاح عيد : الأسلوب الأدبي ، ص. 6

65 Sylvain Aurous : Histoire des idées linguistiques. p. 270

66 Sylvain Aurous : Histoire des idées linguistiques.p.270

67 وتتجلّى هذه الظاهرة في التعليم المدرسي إلى الآن، حيث يُدرس الإعراب والتصريف منذ التعليم الأساسي في مرحلته الأولى، ولا تدخل البلاغة إلاّ بعد الفراغ من اكتساب المعارف النحوية الضرورية، أي في بداية التعليم الثانوي، ولا يدوم تعليمها إلاّ سنة واحدة .

إنّ تفريق د. صلاح عيد بين هدف البلاغة وهدف النحو هو أساس دعوته إلى " تنحية " علم المعاني من البلاغة، وإن كان لم يبيّن هل يقصد بـ"التنحية" إلحاق هذا العلم بالنحو، أم اطّراحه وطمسه، أم إعطاءه منزلة أخرى بين المنزلتين؟

إذا سلّمنا بأنّ اللّغة من حيث هي جهاز (نظام سيميولوجي) عمياء عن الجمال : فهي آلة لإنتاج الكلام وتركيبه. أمّا النحو، فهو الضابط للسلامة والمقبوليّة يوجد فارق لطيف بين المقبوليةacceptabilité والنّحوية grammaticalité ، في النظرية التوليدية، على سبيل التدقيق). وأمّا البلاغة فهي الضابط للجماليّة. فإذا نظرنا إلى مباحث علم المعاني ـ وهو مجال الطعن عند د. صلاح عيد ـ ألفينا أنّ الفصل و الوصل والتقديم والتأخير والإيجاز والإطناب والمساواة، أبوابٌ لا مندوحة عنها، عند النظر في نحو النصّ أو بلاغة الخطاب. فإذا أفرغنا البلاغة من هذه الأبواب كان التحليل الجماليّ ناقصا. ولعلّ القول بالتكامل بين النحو والبلاغة أولى عندنا. إذ البلاغة تبدأ عملها عندما يستوفي النحو مهمّته. إذ من غير المنطقيّ النظرُ في بلاغة جُملة لاحنة (لا نحويّة)، طبعا ينبغي الأخذ بالنحو في مفهومه الواسع بما هو سَمْتُ العرب ونَهْجُهم في تصريف الأقوال وإنشائها .

وربّما شُبّه علم المعاني بعلم الدلالة La sémantique ، وهو عند الغربيين بمعزل عن البلاغة (أوالخطابة) La rhétorique ، وهذه المقارنة تقودنا إلى النقطة النقدية الثانية التي تتّصل بالقول بانحسار البلاغة واتّخاذها مرتبة أدنى من تلك التي للنحو ـ كما يشير إلى ذلك بوهاس وجماعته ـ فهذا التمشّي في التحليل يذكّرنا بتاريخ الأسلوبية ـ عند الغرب ـ حيث آلت إلى الذّبول عندما اتُّخذت مساعدة للنقد الأدبيّ وقد أجرى جورج مولينيي حُكما عامّا ينطبق على الأسلوبية الغربية وكذلك على البلاغة العربية، يقول : " عندما يُعدّ علمٌ ما ثانويا بطريقة مُسبقة، فإنّه

يضعُف بسرعة" [68]

6 ـ 1 ـ : مقارنة منهج البلاغيين بمنهج النّحاة :

يشير جورج بوهاس وجون بول غيّوم وجمال الدين الكُلُغْلِي إلى التقاليد العربيّة في علم البلاغة معرّجين على القزويني صاحب « تلخيص المفتاح» للسّكاكي (الباب الثالث) وهو المصنّف الذي " فتح عهد الشّروح و الحواشي الغزيرة في اختصاص البلاغة "[69] ويشير المستعربون إلى استقرار البلاغة علما يتفرّع إلى ثلاثة علوم :

علم المعاني [النحويّة [

علم البيان [بلاغة الصُّوَر [

علم البديع [علم تزيين الخطاب [

ونلاحظ أنّ التسمية الأجنبية التي اقترحوها للعلمين الثاني والثالث تذكّرنا ببعض أقسام الرّيطوريقا في التقاليد الغرْبيّة، إذ يتحدّث تودوروف [70]عن أقسام البلاغة مشيرا إلى أنّ المصنّفات [البلاغية / الخطابية [تقسّم إعداد كلّ خطاب إلى خمس فترات أوخمسة أقسام هي على الترتيب: الابتكار ـ الترتيب ـ الإلقاء ـ التذكّر ـ النّطق (أو التلفّظ).

فقسم الإلقاء يتمثّل في " البحث عن أحسن شكل ممكن للخطاب،

---

68 G Molinié ، Art. Stylistique ، in Encyclopædia Universalis ، Vol. 21، Paris، 1996، p. 706

69 G. Bohas ، J-P. Guillaume، D. Kouloughli : L'analyse grammaticale dans la tradition arabe classique ، in Sylvain Aurous : Histoire des idées linguistiques ، Tome 1، Pierre Mardage éditeur، Liège ، Bruxelles ، 1989 ،p.-p. 260 – 282

70 T. Todorov : Poétique، in. Encyclopædia Universalis ، Paris، 1990

وجوهر هذا البحث هو الجنس الأدبيّ بشكل خاصّ (غنائي، ملحميّ، دراميّ - تراجيدي أوكوميدي، تعليميّ، تاريخي، إلخ ....) ويكمن أساسا في علم تحسّس الصّور "[71]. ويشير تودوروف في موضع لاحق من المرجع نفسه إلى أنّ " البلاغات (أو الخَطابات بفتح الخاء) نزعت في القرن السابع عشر وبدرجة أشدّ في القرن الثامن عشر إلى تركيز اهتمامها على الإلقاء، أي الأسلوب، محقّقة بذلك عمليّا الربط بين البلاغات والبلاغات الثواني أي الشعريّات "[72].

وبتبسيط مخلّ (وكلّ مقارنة هي مغالِطة من بعض النواحي) نقول أنّ علم المعاني يوافق تقريبا، قسمي الابتكار والترتيب[73]، في حين يوافق علمَا البيان والبديع قسم الإلقاء .

71 Ibid.

72 Ibid.

73 نشير مجدّدا إلى سذاجة المقارنة ، ولكن لابأس من التذكير بأنّ الابتكار - كما يرى تودوروف - قسمٌ من الخطابة يشمل « البحث عن الأفكار وأساسًا الحجج والبراهين التي ستكوّن مادّة الخطاب و أساسه « براهين طبيعية أو واقعية ؛ براهين اصطناعية، أي تعود، إلى الفنّ و التي تُسمّيها المصنّفات أيضا مواضع (topoï) إنّها كلّ التأثيرات والوسائل الممكنة - عددها خمس عشرة - تستطيع تأثيث الخطاب : العودة إلى الاشتقاق، إلى التعريفات، إلى الترقيم، إلى اعتبارات عن الصّلة بين الجنس والنّوع، بين السّبب والتأثير، المقارنة، المتضادّات، الظروف .

ولكن الابتكار يشمل أيضا، وهذا غريب بالنسبة إلى التفكير المعاصر، بناء المتكلّم شخصيّته (أخلاقه) بنفسه، لأنّها تتحكّم كثيرا في مصداقيّته خطيبا ؛ ثمّ عِلم استعمال العواطف وهو شديد الحَدْسيّة، فهي أضمن « سرّ للذّهاب إلى القلب » كما يقول مصنّف جيبار (Gibert (1730 .

أمّا الترتيب، فيُعلّمنا تنظيم الموادّ المجمّعة عبر الابتكار حسب النظام الأنسب. ولكن مهما يكن المكان المختار لاستعمال هذه الموادّ في خطاب مُعطًى ، تتّفق كلّ المصنّفات إجمالا على نظام عامّ. فعن بوردالو Bourdaloue أنّ الاستهلال يجلب الانتباه ثمّ يقترح سؤالا مع إعلان عدّة نقاط تحتويها (القسمةُ) ؛ ويعرض السردُ الأحداثَ و الحجج (للتأكيد) وضدّ (التفنيد)، و الموجز يلخّص النقاط المحصّلة، ثمّ تمنح خاتمة الخطبة لها الطاقة المنطقية، الانفعالية، الجمالية للضربة الأخيرة المتقنة »

T. Todorov : Poétique, in Encyclopaedia Universalis, paris, 1990.

وبعيدا عن هذا الهاجس المقارنيّ غير الملائم ، نرى من الأصلح تركيز النظر على علاقة علم المعاني بإشكاليات الملفوظ (énoncé) والتلفّظ (énonciation)[74] ويشير بوهاس وجماعته إلى أنّ " قسما لا يستهان به من اهتمام المختصّين في هذا المجال، قد انصبّ على تحليل المعايير الموضوعيّة و الذاتيّة اللاّزمة ليكون الملفوظ مناسبا للمقام . هذا الأخذ في الاعتبار للعلاقات بين الملفوظ والتلفّظ قاد إلى أشكلة الأدوار المتوالية للمتكلّم والمخاطب ولحال الخطاب [سياق التلفّظ]، كما أدّى إلى التعرّف على سمات هذه المكوّنات المختلفة لحدث التّواصل، ضمن البنية الشّكليّة للملفوظ" "[75].وهذا التحليل مستقيم في نظرنا غير أنّ ما بُني عليه من نتائج يستحقّ التأمّل. يقول المستعربون :" وهكذا، فإنّ الحُكم نفسه [المحتوى القضوي نفسه]، لا ينبغي ـ حسب المختصّين في علم المعاني ـ أن يُقدّم بالطريقة ذاتها إلى المخاطب الخالي الذهن أو الطالِب أو المنكر.

وبالمِثل، يمكن حذف عناصر تكوينية أساسيّة من الملفوظ (المسند إليه ـ المفاعيل ـ أدوات التعريف) دون خسارة، وربّما حقّق ذلك الحذف فضْل نجاعة واقتصاد، أحيانا، إذا كان السياق المقاميّ الموضوعيّ أو العالم الذهنيَ الذاتيّ للمخاطب يسمح بتعويض العناصر المحذوفة. في حين أنّ عمليّات الحذف التي لا تتوفّر على

74 يقول محمد الشاوش : « وتجدر الإشارة إلى أنّ من يترجم العبارتين الفرنسيتين énonciation و énoncé بالتلفّظ والملفوظ على الترتيب، لا يحصل من هذه الترجمة إلاّ على تحريك الشّفتين وإصدار الصوت ، وهو معنى بعيد عن معنى العبارتين الفرنسيتين و الأنسب أن يجعل مقابلهما « القول « . بمعنى المصدر الدّال على الحدث للأولى وبمعنى الاسم أي المقول للثانية « . أصول تحليل الخطاب (مرجع مذكور ، ج2، ص618)

إن كانت وجهة نظر الشاوش وجيهة من جهة النقد ، فإنّها تثير إشكالا عندما يتعلّق الأمر بالاقتراح البديل. إذ هو قد اتخذ كلمة(قول) ترجمة للكلمتين الفرنسيتين، وهذا الضرب من الاشتراك، وإن أوحى بثراء معاني كلمة (قول) في العربية، فإنّه يوقع في الالتباس عند الاستعمال.

75 G. Bohas et al. Ibid.

ضمانات موضوعية وذاتية بالاسترجاع، تَصِمُ الملفوظ بعدم المناسبة [76] يمكننا أن نقول عن هذه الاستنتاجات الصائبة في مجملها عن ظاهرتي مراعاة حال المخاطب والحذف أنّها ـ رغم صوابيّتها ـ تبدو انتقائية . فالظاهرة الأولى تتعلّق بالمخاطب: فإذا كان خالي الذهن يتوجّه له القول خاليا من المؤكّدات كقولك :

(أ) عبدُ الله قادمٌ

أمّا إذا كان متردّدا بين القدوم وعدمه، فنستعمل مؤكّدًا واحدا لنرجّح كفّة القدوم فنقول :

(ب) إنّ عبدَ الله قادِمٌ

وإمّا إذا كان المخاطب مُنكرًا تماما لمسألة القدوم ، فعند ذاك يُحتاج إلى مؤكّديْن فأكثر لإزالة الوهم العالق بذهنه فنقول:

(ج) إنّ عبدَ الله لَقَادِمٌ

وقد استعملنا في هذا القول مؤكّدين هما (إنّ) واللاّم في صدر الخبر .

وقد نزيد على ذلك إخراج القول من الإخبار إلى الإنشاء باستعمال تأكيد مغلّظ كالقسم :

(د) والله إنّ عبد الله قادِم (أو لَقادِمٌ)

وخروج القول من صيغة الإخبار إلى صيغة الإنشاء ، فيه تقوية أشدّ لدرجة التأكيد. إذن ثمّة سلّمية تحكم قيس حالة المخاطب الذّهنية، فيرد القول مستجيبا لها على المقتضى المطلوب .

أمّا الظّاهرة الثانية المتعلّقة بالحذف ، فقد أدرجها الشرّاح تحت باب القول في أحوال المسند إليه وقد قدّم الشرّاح الحذف على سائر الأحوال (كالذّكر بأنواعه) استنادًا إلى قاعدة منطقية أوردها التفتازاني(على سبيل المثال)

---

76 G. Bohas et al. Ibid.

في قوله : " قدّمه (أي الحذف) على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عَدَم الإتيان به، وعدمُ الحادث سابقٌ على وجوده "[77]. فالحذف " من حيث مفهومه اللّغوي يعني الإسقاط "[78]، وهذا يُشعِر بأنّه العدمُ بعد الإتيان، لذلك فالمقصود بالحذف هو المفهوم الاصطلاحيّ : وهو عدمُ الإتيان بالمسند إليه .

وقد انتبه الشرّاح إلى أنّ ظاهرة الحذف بوصفها حالا من أحوال المسند إليه، إنّما تتعلّق أساسا بالمبتدأ لا بالفاعل (لأنّ الفاعل "مُسْتَكِنٌ في الفعل " كما يقول النّحاة)[79]

6.2 ـ المنوال النحوي و المنوال البلاغيّ

يشير بوهاس وجماعته إلى التناقض القائم بين المنوالين النحويّ والبلاغيّ في تحليل الملفوظات. يقولون : "[...] إنّ المختصّين في علم المعاني، قد طوّروا منوالا للتحليل الشكلي للملفوظات، تُناقضُ بساطتُه ورشاقتُه تعقيد التحليل التقليدي للنّحاة واعتباطيّته أحيانا "[80] لا شكَّ أنّ هذا الوصف لتحليل النحاة يتناقض وموقفَ الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف، فما سمّاه بوهاس وجماعته "اعتباطيّة التحليل أحيانا" قد يُقصد منه ما يسمّى "تمحُّل النّحاة" وقد بيّن الأستاذ الشريف أنّ اعتماد النّحاة أشكالا نحويّة نادرة ومعقّدة أحيانا إنّما هو " اختيار ذو قيمة منهجيّة، إذا كان القصدُ منه مثلا اختيار قدرة النظريّة على التكهّن بالظواهر قبل ملاحظتها ووضعها"، ويستنتج الأستاذ الشريف قائلا : " فليست الجملة [...] تأديةً

---

77 شروح التلخيص ، ج. I، شرح التفتازاني ، ص. 273

78 شروح التلخيص ، ج. I، حاشية الدّسوقي ، ص. 273

79 انظر تحليلا موسّعا لظاهرة الحذف في باب «أحوال المسند إليه » ،من هذا العمل

80 G. Bohas et al. : L’analyse grammaticale dans la tradition arabe classique , in. Sylvain Aurous : Histoire des idées linguistiques , Tome 1, Pierre Mardage éditeur, Liège, Bruxelles, 1989, p.268

عفويّةً لمعنى [...]، بل تأديةٌ مبحوث عنها ومقنّنة بتمشٍّ منهجيّ واضح مُسيَّر بنظريّة نحويّة ذات أبعاد تطبيقيّة في معالجة النّصوص الأدبيّة بحثا عن معناها، و النّصوص الشّرعيّة احترازا من الخطإ في فهم أحكامها ."[81]

وكيلا يكون النقد المتّجه إلى موقف بوهاس وجماعته اتّهاما للنّوايا أو رجمًا بالغيب، نعرض تصوّرهم لتميّز التحليل البيانيّ للمشتغلين بعلم المعاني عن التحليل النحوي، يقولون : هذا المنوال الذي نكتشف عناصره الأساسية عند الجرجاني ، يقوم على بعض المفاصل الوظيفية الأساسية التي يمكن تلخيصها كما يلي :

(1) كلّ ملفوظ بسيط يتكوّن من علاقة إسنادية بين مسند إليه ومُسند

(2) في كلّ ملفوظ، ما خرج عن المسند إليه والمسند، فهو قيد يتسلّط على المسند عليه أو على المسند أو على العلاقة الإسنادية . ويحمل هذا القيد حصْرًا للّفظ الذي يتعلّق به .

(3) عمليّة التقييد يمكن تكرارها، أي إنّ قيدًا يُمكن أن يُسلّط على قيد آخر؛

(4) كلّ ملفوظ معقّد يُحلّل إلى إسناد بسيط واحد تتعلّق به عمليّة تقييد واحدة أو أكثر، وتكون للعملية تلك بنية إسناديّة هي الأخرى. وكذلك عمليّات التخصيص للمركّب الاسميّ (التعريف، النعوت، الإضافة، البدل، إلخ...)، هي قيود تتسلّط على المسند إليه أو على اسم آخر. وبالمثل فإنّ المفاعيل بأنواعها، هي عمليّة قيد على المسند. أخيرًا فإنّ ملفوظا معقّدًا كالشرط مثلا، يُحلّل إلى جواب الشرط [إسناد بسيط [يتعلّق به الشرط [قيدٌ إسناديّ [

هذا المنوال لتحليل الملفوظات القائم على الثنائية : الإسناد و القيود،

81 محمّد صلاح الدين الشريف: تطابق اللّفظ و المعنى بتوجيه النّص إلى ما يدلّ على المتكلّم، حوليات الجامعة التونسيّة، عدد 43 ، 1999 ، ص. 40

ليس التمييز الرّواقيّ بين المحتوى القضوي والأحوال [الأنماط / الكيفيّات [ـ كما لا يخفى ـ وهو التمييز الذي استعادته اليومَ بعضُ المدارس اللّسانية . ومع ذلك، فلا شيء يسمح، في الحالة الرّاهنة للمعارف، باعتبار هذا التوازي، ضربًا من الاقتراض [الاقتباس [.

ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه المقاربة الوظيفية لبنية الملفوظات تسمح في الواقع بتحاليل ابسط وأكثر إقناعا شكلا ومضمونا من ثقل الآلة المنطقيّة النحويّة التي آل إلى استعمالها النّحاة العرب المتأخرون [82].

قد يكون الموقف الذي ننقله عن بوهاس (وغيره) مغريا بعض الشيء بما أنّه يُنصف البيانيين المشتغلين بعلم المعاني ويبرز مواطن الإضافة الحقّة في المنوال الذي اتّخذوه لهم. غير أنّ هذا الموقف سرعان ما يفقد بريقه إن نحن واجهناه بنقد يتساءل سؤالا إنكاريّا عن قيام موقف بوهاس على التفريق التقابليّ بين المنوالين النحوي والبلاغي، والحال أنّ البلاغيين أنفسهم يتحدّثون عن التداخل بين العِلْمين، بل أكثر من ذلك : أليس الجرجاني نحويّا قبل أن يكون بيانيّا ؟ ثمّ إنّ ما وُصف به منهج النّحاة من سيطرة الآلة المنطقية النحوية الثقيلة عليه، ينسحب ـ كما هو شائع ـ على منهج السّكاكي في تقنينه البلاغي وقد سار على هدْيه البلاغيون المتأخّرون .

ولعلّ هشاشة هذا الطرح قد جعلت أصحابه يقلّلون من شأن ما ادّعوه قارئين ما توهّموه من انزياح المنهج البلاغيّ قراءة تاريخية تُنسّب الأمر وتعيد الدرّ إلى مكمنه، إذ يستدرك بوهاس ومَن معه قائلين : " ومع ذلك ينبغي أن نُشير إلى أنّ هذين المنواليْن لم يدخلا في صراع في الثقافة العربية : رغم أنّ لعلم المعاني نزعة الحلول محلّ النحو، بالقوّة [لا بالفعل [(وبعض الصفحات [في دلائل الإعجاز [للجرجاني تُلمَح إلى ذلك تلميحًا)، فلَكَوْنها وُلدت متأخّرة جدّا، فإنّها لم تكن

---

82 G. Bohas et al. Op. cit. p.- p. 268 – 269

(الترجمة العربية لنا وما ورد بين معقّفين هو اقتراح آخر أو توضيح وشرح)

لتتمكّن اجتماعيا من تهديد مكانة هذا الفنّ [النحو [في الصرح الثقافي [العربيّ]"[83]

7 ـ الثالوث : النحو والبلاغة والتداولية

إنّ قول فان دايك[84] في كتابه " النصّ والسّياق " في الصفحة الثامنة عشرة: " وكان ينبغي أن نخصّص أيضا كيف أنّ التراكيب الشكلية الصرفية ترتبط بالبنيات الدلالية السيمانطقية " إنّما يذكّرنا بقول أورده جار الله الزّمخشري صاحب الكشّاف " إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى "[85]. والفرق بين القولين أنّ الإشارة التي جاء بها دايك تحيل على العلاقة الجدلية عموما بين المستوى الشكلي والمستوى الدلالي، في حين تحيل ملاحظة الزمخشري على ظاهرة تختصّ بها العربية (وربّما اللّغات الاشتقاقية الأخرى كذلك) وتتعلّق بحمل الجذر معنى أصليّا يظلّ محفوظا في كلّ الصيغ التي يوضع فيها، وتنضاف إلى المعنى الأصلي معان صيغية تختلف باختلاف الصيغة. فملاحظة الزمخشري مبنية على استقراء للّغة العربية . أمّا إشارة فان دايك فعامّة تتّصل بإثبات قرابة / علاقة بين البنية الصرفية الشكلية والبنية الدلالية المعنوية.

يشير فان دايك إلى أنّ المستويين الشكلي (الصوري) و الدلالي لا يكفيان لتحديد بنية العبارة، بل من الضروري إتمام ذلك بمستوى ثالث هو مستوى فعل الكلام . ومن ثمّة تتميّز ثلاثة مستويات :

83 Op. cit. p. 270

84 فان دايك : النصّ و السّياق ، ترجمة عبد القادر قنيني ، الدار البيضاء إفريقيا الشّرق 2000

85 جار الله الزمخشري: الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،ط.1، دار الفكر، 1977،ج I ص.41

(1) المستوى الصرفي التركيبي [يعتني بصورة العبارة]

(2) المستوى الدلالي [يهتمّ بمعنى العبارة]

(3) المستوى التداولي [يتعلّق بوظيفة العبارة]

غير أنّ فان دايك يمتنع عن إعطاء حلّ لإشكالية العلاقة بين النحو والتداولية ، سواء أقامت تلك الصلة على الاستقلالية المحفوظة لكلّ مستوى أم نشأت عن اندراج أحدهما في الآخر. وغير بعيد يلوح موقف هرمان بارّيه وإن كان تناوله للمسألة يفحص أكثر من دايك الصلة بين المستويين، ولكنّه يقول بوجود حدود غامضة / غير مستقرّة بينهما[86] .

ويشير دايك في أحد هوامش الفصل الأوّل إلى مسألة تبدو لنا هامّة، تتعلّق بالصلة القائمة بين النحو والبلاغة ، ذلك أنّه يقول : " إنّ صياغة القواعد التداولية من علم النحو تعني أنّ مثل هذا النحو ينبغي أن يفسّر ليس فقط القدرة على تركيب العبارات " الصحيحة " بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصليّة استخداما مطابقا وتُسمّى القدرة الأخيرة " الكفاءة التواصليّة "[87]
يبدو دايك في هذه الإشارة لم يخرج عن إعطاء دور بلاغي للنحو ، فانتفاء العبارات المناسبة للمقام يدخل في إطار اهتمام البلاغي لا النّحوي فيما نقدّر إذ مراعاة مقتضى الحال ومناسبة المقال للمقام ممّا يدخل في أدبيات علم المعاني .

وهذا الاتّجاه نرى بارّيه يسمّيه إكساب النحو صبغة بلاغية

---

86 يقول هرمان بارّيه:» إنّ الحدود بين النحو والبلاغة ليست مستقرّة، لا سيّما وأنّ معيار التمييز بين المنظورين ليست الاصطلاحية (conventionnalité)، بالمعنى الكلاسيكي للعبارة. فكلّما كانت إجراءات اكتشاف التداوليّة معقّدة وناقدةً، استرجعنا النحو في دائرة البلاغة وابتعدنا عن ظواهر ليست اصطلاحية إلاّ لسانيّا« .
Herman Parret : Prolégomènes à la théorie de l'énonciation : de Husserl à la pragmatique, Peterlang, Berne ,1987,p .217

87 فان دايك، النص والسياق، ص32، الهامش4.

على أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الأمر (Rhétorisation de la grammaire) لا يتعلّق بتوسّع إمبريالى لأحد المستويين على حساب الآخر، ولكن نفهم المسألة على النحو الذي ذهب إليه فرنسوا راستيي (François Rastier) إذ عدّ التداولية بديلا للبلاغة الكلاسيكية[88] حيث تشتغل بأدواتها وعلى ميدانها ومن ذلك فكسّر الحواجز بين النحو والبلاغة يعني من جهة أخرى إكساب النحو مسحة تداولية (Pragmatisation) على رأي التداولية المدمجة ويبدو أنّ فان دايك يتراوح في موقفه من النحو بين النحو "الضيّق" المنحصر فقط في علم التراكيب، وبين النحو بمعناه الواسع الذي يندرج فيه المكوّن التداولي والمرجع الدلالي وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العالم الدلالية وكذلك علم السيمانطيقا الكليّ[89] ثمّ يقرّر أن يختار النّحو بمعناه الواسع ، معلّلا اختياره هذا بأنّه يمكّنه من "تعليل عدد كبير من ضروب التَعميم (في كلّ من الجمل و الخطاب) في حدود الإطار النّحوي نفسه" [90].

88 يقول فرانسوا راستيي :« [... كما حاولت التداولية - وهي فرع آخر من فلسفة الدلالة - أن تضع في الاعتبار البنى النّصيّة عبر بحوثها في الحجاج وعبر تحليل المُحادثات وتبقى روابطها باللسانيات غير واضحة وفي الواقع - وكما بيّنّا ذلك في غير هذا الموضع - فإنّ التداوليّة قد عوّضت البلاغة في جانب [من الجوانب ، بعد انفجار الثالوث trivium [النحو / البلاغة / الجدل لذلك فهي تتخذ من التخاطب موضوعا لها بدلا من النصّ في حدّ ذاته «

François Rastier : Sens et textualité. Hachette sup. paris. 1989. p 6

(الترجمة لنا، التسطير من عندنا، ما ورد بين معقّفين من إضافتنا)

89 فان دايك، النص والسياق، ص29.

90 نفسه، ص29.

8. النظريّات الدلالية الحاملة شكل مقلاع Y [91] عند برّوندونّير

يقول ألان برّوندونّير[92]: " لقد تبيّنا ذات يوم أنّه يجب إنشاء " تداوليّة مدمجة ولكنّنا أهملنا التساؤل : " مدمجة في أيّ شيء؟ " وتلا ذلك أن اهتمّت غالبيّة الأعمال التي تًعنى بإشكاليّة التلفّظ بشكل مائل أو منحرف، بأن تقرّب من لسانيّات اللّسان ؛ كما اعتُبرت ماضيا ـ فضلة ما أو ملحقا تلفّضيا ما. تكاد علوم الدلالة الحديثة في عمومها تشتغل هكذا على ترسيمة مشتركة لنظريّة ذات الشّكل " Y " تفصّل مكوّنين أحدهما لساني خالص مهمّته تمثيل المدلول الصريح للملفوظات اللّسان، و الآخر يمكن أن نصفه بأنّه غير لساني ويهتمّ بوصف الدلالات اللسانية الضمنية التي تظهر خارج الملفوظ في حدث التواصل :

ملفوظ

وسط تلفّظيّ

مكوّن لساني

مدلول <<حرفي>>

أو << بدائي >>

(= صريح)

مكوّن غير لسانيّ

دلالات << ضمنية >>

للتلفّظ

---

91 سماها بروندونير باسم حرف لاتيني، لشبه تمثيلها به، ورأينا أن نعرّبه بشكل المقلاع فهو ذو فرعين متجاورين.

92 Alain Berrendonner، Eléments de pragmatique linguistique، Les éditions de Minuit، Paris،1981،p- p 11 – 14

إنّ هذه الترسيمة التي طالب بها ديكرو (1972)، بشكل واضح[93]، لم تكن دائما محلّ اعتراف صريح وهي مع ذلك تمثّل إطارا لأغلب الأعمال الجديدة في علم الدلالة، وهي ترسيمة مضمّنة في عدد كبير من المفاهيم ذات الاستعمال الجاري . هكذا نجدها في دراسة الأعمال اللغوية (في مفاهيم " الاشتقاق المضمّن في القول " و"العمل الإشاري " و " قانون الخطاب " على سبيل المثال)، كما نجد تلك الترسيمة في دراسة الحجاج (مع التقابل بين المتغيّر الحجاجي وقيمته في السياق، تحديدا)، كما نجدها في البلاغة (نحو " الوجوه البلاغيّة " tropes بجميع أنواعها و حساب " المفهومات " (sous-entendus)، إلخ.)، بل ونجدها أيضا في بعض محاولات أنحاء النصّ (من ذلك، محاولة كارول Charolles 1977) على سبيل المثال، وقد قابل بين انسجام النصّ الداخليّ والانسجام الذي يكتسبه في التفاعل interaction).

إذا كان التنظيم ذو شكل " Y " يعدّ، من هذه الوجهة، ترسيمة موجِّهةً، فإنّه يمثّل قطعا فائدة معتبرة هي فائدة المسك بوسيلة تمثيل اللسان نظاما مستقلاًّ ذا قواعد ملازمة لاشتغاله (هذه القواعد تجمع دوالّ الملفوظ ومدلولاتها " الحرفيّة " الموافقة لها) وذلك بفضل وجود مكوّن لسانيّ مغاير. فأن نصِور اللسان مجموعة ملفوظات مزوّدة بمبادئ بنيويّة ملازمة، يسمح لنا ذلك أساسا بالمحافظة على صلاحيّة أوصافه الداخليّة.كما نضمن بذلك إمكانية إقامة ترابُط بين علم الدلالة و هذا الإعراب للجملة أو ذاك وهذا المنوال التجزيئي componentiel للمعجم أو ذاك، إلخ. بل أكثر من ذلك، فالتنظيم ذو شكل (المقلاع) " Y " يقيم تمييزا واضحا بين اللسان نظاما من العلامات (فالمكوّن اللساني هو الذي يصطنعه) من جهة، وبين اللسان أداةً للتواصل (فالمكوّن غير اللساني يجعل اللسان في مواجهة مع شروط استعماله ويصف القواعد التي تشكّل " طريقة استعمال" كلّ ملفوظ)، من جهة أخرى.

93 expressis verbis

و هذا التقابل الأساسي بين وجهتي النظر يشمل التقابل الذي تقيمه وجهتا النظر كلتاهما بين الدلالات الصريحة والضمنية: فالصريح هو ميدان مدلولات اللسان المسجّلة في الملفوظ، وهي مدلولات ترتبط ببعض الدوالّ بواسطة القواعد البنيويّة للسنّة اللّفظية؛ أمّا الضمني، فعلى العكس من ذلك، هو كلّ الدلالات العرَضية التي تظهر في كلّ حدث تلفّظ، بواسطة مُلاقاة وُرود الملفوظ بشروط تلفّظه السياقية، بين الناس، إلخ .، وهي ملاقاة تحكمها قواعد تقوم مقام طريقة استعمال الملفوظات.

ويبدو حاليا أنّ هذا التمييز بين نظامين للمعنى، المدلولات الصريحة والدلالات الضمنية، هو الافتراض النظريّ الوحيد الذي حظي بالقبول تقريبا بشكل عام . ويبدو أيضا أنّه لا يسعنا أن نفعل شيئا آخر غير أن نؤسّس على ذلك الافتراض تصرُّفا حسنا في نظريّة مقبلة، ويظهر أنّ شكل (المقلاع) " Y " كافٍ من وجهة النظر هذه.

ولكنّ التنظيم ذا شكل (المقلاع) " Y " يمثّل، مع ذلك، نقطة ضعف لا يستهان بها: فهو تنظيم، إذ يفترض تقسيما أساسيّا للظواهر الدلالية إلى نظامين، فإنّه لا يأذن لنا بأن نصف الظاهرة نفسها (عمل لغوي، معلومة ما، أثر بلاغي، إلخ.) باعتبارها نتاجا لأحد المكوّنيْن تارة و نتاجا للمكوّن الآخر تارة أخرى، وذلك تحت طائلة " نقص التعميم ". إذن فقد يحصل تشاكُل (isomorphie) بين ظاهرة أ داخلة في الملفوظ، وظاهرة ب تقيم وزنا للوسط، فإذا بوصفها يُتّهَم بافتقاد العمومية: : وقد تتاح إمكانيّة دمج أ و ب، وهو ما لا يمكن أن يصاغ في الإطار النظري المختار والحال أنّ مثل تلك التشاكلات كثيرة : إحالة قبليّة[94] مقابل عنصر إشاري

94 أخذنا تعريبها عن محمد الشّاوش : أصول تحليل الخطاب : في النظريّة النحويّة العربيّة، تأسيس « نحو النصّ »، كليّة الآداب منّوبة، المؤسّسة العربية للتوزيع، تونس، 2001، ج II ، ثبت المصطلحات : ص. 1318/ 1334

anaphor Vs deixis[95])؛ مُضمّن في القول بدائيّ مقابل مضمّن في القول مشتق (illocutoire primitif Vs dérivé)؛ ضروب " اللّحن " النّحوي مقابل حالات " الإخفاق التلفّظي " ؛ القِيَم الحجاجية " الموسومة " مقابل " التلميحات " (insinuations)؛ إلخ. هكذا، فلا جرَم أن تُصاب غالبية (أشباه) المناويل التي تبنّت بشكل واع أو لا واع شكل (المقلاع) " Y " خلال مدّة وجيزة، بداء نقض الذات : إنّنا لم نشاهد قطّ قدرا من الارتدادات كالتي شهدها علمُ الدلالة في السنوات الأخيرة.ولم تكن علّة كثير من تلك التراجُعات سوى تذبذب أصحابها بين شقّيْ شكل (المقلاع)" Y " إنّ أدقّ أمرٍ من أمور التحكّم في هذه البنية ذات شكل(المقلاع) " Y " هو أمر توزيع الدلالات إلى الضمني و الصريح توزيعا صحيحا بواسطة الافتراض . هل يجب أن " تُنسب الظاهرة المعنويّة الملاحظة إلى نظام المدلول الماثل (immanent) أي أنّ تُعتبر خاصيّة مُلازمة (inhérente) للملفوظ ذاته، أم على العكس من ذلك، هل من المفيد أن تكون ثمّة قيمة ضمنيّة ناتجة على مستوى التلفّظ ؟ ليست الإجابة متاحة بوضوح، وإنّ إمكانية تطوير مفاهيم مُعْدِلة (modélisateur) بسيطة وعامّة، تتعلّق بتلك الإجابة، في نهاية المطاف. إنّ من يسيء اختيار المسلّمات ولا يُحسن توزيع معطياتها بين الصريح والضمنيّ، يجد تشاكلات لهذا التمفصل (articulation) الأساسي من هذه الجهة ومن تلك، وسيكون متّهَما بعد ذلك بإنقاص تعميمات ممكنة .

فلا عجب أن تصطدم بعض المواقف المتبنّاةِ أسفله بتحليلات سابقة على مستوى توجيه المعطيات تحديدا، وأن تعتبر تلك المواقف مختلف القيم الدلالية التي عُدّت ـ تقليديا ـ بدائيّة، قيما دلالية مشتقّة : فهذه النقطة ترتبط بإمكانية التوصّل إلى مفاهيم أكثر عموميّة [من المفاهيم السّابقة].

95 انظر الهامش السابق.

تعليق على النظريّة الدلالية ذات شكل(المقلاع) " Y " عند ديكرو

يبدو هذا التقديم النقدي الذي خصّ به ألان برّوندونّير الدلالية ذات الشكل(المقلاع) " Y " مفيدا من ناحية كونه لا يكتفي بعرض النظرية بل يقوم ببيان حدودها، مشيرا إلى انتهاض اللسانيين الذين تبنّوها إلى تجاوزها أو على الأقل إلى تعديلها . وهذا أوزفالد ديكرو، وقد نادى بها بشكل واضح منذ سنة 1972، يعيد صياغتها سنة 1984[96]يدرسه يحتوي دلالة ما (موصوفة بواسطة ملفوظ مرادفٍ من ذلك السان أو من غيره)، فإنّه يبدو أنّ ذلك اللسانيّ يسجّل معطى ويتبيّن ظاهرة، في الغالب . والواقع أنّ المعطيات الوحيدة التي توفّرها له التجربة لا تتعلّق بالملفوظ في ذاته، بل تتصل بحالات وروده الكثيرة الممكنة في مختلف السياقات التي يستعمل فيها : فمن جهة كوني أفهم لسانا ما، أستطيع أن أُسند دلالة للملفوظات المنطوقة الآن وهنا و أن أجد مرادفات لتلك الملفوظات بعد ذلك - لكنّ تقرير دلالة الملفوظ خارج حالات وروده الممكنة، هو أمرٌ يتجاوز ميدان التجربة والملاحظة ويقيم افتراضا، من الممكن تبريره ربّما، ولكنّه يحتاج على كلّ حال أن يكون مبرّرًا[97]. وإنّنا لا نفعل إلاّ مغالطة أنفسنا، إذ نظنّ أنّه بإمكاننا تجنّب هذه الصعوبة بفضل ضرب من التجارب الخيالية القائمة على محاولة تمثّل الأثر الممكن للملفوظ إذا نُطِق به خارج السياق،

---

96 Oswald Ducrot : Le dire et le dit، les éditions de minuit، Paris، 1984، p – p 13 – 17.

مع الإشارة إلى أنّ الفصل الذي نحيل عليه من هذا الكتاب، قد ظهر في العدد4 من مجلّة (Langue française) سنة 1969 . لذلك . فلعلّ قولنا « يعيد صياغتها سنة 1984 » ... فيه قلبٌ للحقيقة التاريخيّة ! لكن مادام ديكرو قد أعاد نشر ذلك الفصل سنة 1984، فهو يقرّ ما ورد فيه، وسنتبيّن التعديل الذي مسّ النظرية ذات الشكل(المقلاع) « Y » عنده، أسفله.

97 تحرّيا للدقّة، يجب أن نوضّح أنّ وصف دلالة يقتضي - حتّى ولو كان ذلك في سياق محدّد - أكثر من مجرّد ملاحظة بسيطة. ذلك أنّ اختيار الصيغة التي نصف بها الدلالة، يستوجب منّا أن نجرّد بعض الفويْرقات المعتبرة غير مفيدة، وتشكّل صلاحيّة هذا التجريد افتراضا، وهي تتطلّب تبريرا .

ذلك أنّ ما نسميه ورودا خارج السياق، إن هو إلاّ وُرود في السياق مبسّط بشكل اصطناعيّ، وليس من الضروري، قطعا، أن تسمح الدلالة الملاحَظة في هذه الظروف، بفهم الدلالات المسجّلة في السياقات الطبيعية .

ولكن إذا كان قرارُ نسبة وصفٍ دلاليّ إلى كلّ ملفوظ معزول، يقوم على افتراض غير مصرّح به بداهة، فإنّ ذلك لا يعني أنّ ذلك الافتراض يجب ألاّ يقام أصلا . فإذا كان يجب تبرير ذلك الافتراض، فإنّ ذلك لا يعني أنّه لا يمكن تبريره. إنّنا نعتقد أنّ الأمر على العكس من ذلك فالافتراضات التي من هذا الصنف هي الشّرط الضروري لوجود وصف دلالي لسانيّ بأتمّ معنى الكلمة للألسنة الطبيعية. وقبل أن ننظر في ما يمكن أن يكونه الوصفُ الدلاليّ اللسانيّ، فلنوضّح ما يجب أن ننتظره من الوصف الدلالي للسان ل. إنّنا نقصد بذلك طائفة من المعارف تسمح لنا بتوقّع معنى الملفوظ أ من ل. وقد نُطق به في الظرف س، وهو المعنى الذي اكتسبه وُرود أ في هذا السياق.

أ س وصف دلاليّ للسان ل الترسيمة معنى أ في س

وإن كان تحقيق هذا البرنامج، في بعض الألسنة، أيّا كانت تلك الألسنة، يدخل في باب الخيال العلميّ حاليّا، فإنّ ذلك لا يمنع من اعتبار تحقيقه هدفا مشروعا، بل ضروريّا، ينبغي أن تلتقي فيه البحوث التفصيلية التي يمكن إجراؤها حاليّا .

فأن نقول الآن إنّه ثمّة وصفٌ دلاليّ لساني ممكن للسان ل، هو أن نقيم افتراضا دقيقا عن التنظيم الذي نُعطيه للوصف الدلاليّ لـل. فإذا أخذنا بالترسيمة السابقة، فمن المسلّم به أنّ الوصف الدلالي سيُنشئ مجموعة هي أبعد ما تكون عن التجانس (hétérogène) بل ستكون شاذّة (hétéroclite). فعلينا أن نضيف في الواقع، فضلا عن المعارف المسمّاة لسانيّة في العادة، عددا من القوانين النفسيّة والمنطقية أو الاجتماعية وقائمة بالوجوه الأسلوبية التي تستعملها المجموعة البشرية التي تتكلّم اللسان ل، مع شروط تطبيقها ونضيف أخيرا إليها إرشادات عن مختلف

استعمالات اللغة عند ذات المجموعة البشرية . بشكل آخر، كيف ننتبه إلى أنّ الملفوظ : ما أجمل الطقس! يمكن،في بعض الظروف، أن تكون له تقريبا القيمة ذاتها التي للملفوظ : ياله من طقس رديء !، وفي ظروف أخرى يُفهم الملفوظ على أنّه : لا يوجد بيننا أسرار[98]، إلخ .

وحيال ظواهر من هذا النوع،فقَدَ لسانيون من أمثال ف. برونو (F. Brunot) الأمل حتى في وصف دلاليّ للألسنة الطبيعية، وقد أدركوا أنّ أيّ جملة بمقدورها أن تحمل أيّ دلالة .فإذا أصررنا على القيام بوصف دلالي للسان، فإنّه يتحتم علينا أن نتوقّع لكلّ ملفوظ ما لا نهاية له من الدلالات التي يُعطيها له ما لا نهاية من السياقات الممكنة، و أن نجعلها تتراكم جميعا في المستطيل الذي مثّلنا به الوصف الدلاليّ للإرشادات المستعارة تقريبا من المعلوم كلّها. وإذا أردنا ـ مع ذلك ـ تجنّب هذا التشاؤم وحاولنا إكساب الوصف الدلالي شيئا من النظام، فإنّنا [نقترح [افتراضا يبدو لنا مفيدا بشكل ضمنيّ أو صريح، وهو افتراض كلِّ علم دلالةٍ لسانيّ.

يتعلّق الأمر بالتفكير في وجوب تقسيم المستطيل المرسوم أعلاه إلى خانتين أساسيتين. يَنسِبُ المكوّن الأوّل إلى كلّ ملفوظ دلالة ما مستقلّة عن كلّ سياق، مثل نسبة الدلالةَ أَ للملفوظ أ، وهذا المكوّن الأوّل هو مجموعة أولى من المعارف (نسمّيه وصفا دلاليا لسانيا لـل، أو باختصار نسمّيه المكوّن اللّساني) . وتكون مهمّة المكوّن الثاني (المكوّن البلاغي)، توقّع الدلالة الحاصلة لـأ في الوضعيّة س،مع الأخذ في

98 وجدت صعوبة في تعريب المثال الفرنسي (Nous n'avons pas grand- chose à nous dire) ولعلّه يقصد به أن تُرفع الكُلفة أو أن يتكلّم الحاضرون بصراحة ودون أقنعة، ولعلّ المثل العامّي [التونسيّ جرابى صافي،يُعبّر عن ذلك المعنى تقريبا.
والملاحظ أنّ دلالة (ما أجمل الطقس!) على (يا له من طقس رديء!) تقوم على أسلوب السخرية، كما لا يخفى.

الاعتبار الدلالة أَ المتّصلة بـ أ و الظروفَ س التي نُطق فيها أ:

س

أ

المكوّن 1 :

الوصف الدّلاليّ

اللّسانيّ

الترسيمة 2

معنى أ

أَ

في السياق س

إنّ الافتراض المجسّد في هذه الترسيمة، هو أنّ ظروف التلفّظ تتدخّل لشرح المعنى الواقعيّ للورود المخصوص للملفوظ، فقط بعد أن يتمّ إسناد دلالة للملفوظ ذاته، بمعزل عن كلّ سياق .

ولتعليل هذا الافتراض بشكل نهائيّ، يجب في البداية إنشاء المكوّنين (بالنسبة إلى لسان واحد على الأقلّ) فعلينا، وهو ما لم نُعنَ به هنا. ولكن من الممكن، منذ الآن أن نمنح ذلك الافتراضَ قدرا من الصّدقيّة وذلك إذا تمكنّا من بيان أنّ وصفا دلاليّا ينتظم وفق الترسيمة الثانية، يوشك أن يكون أفضل ممّا لو تمسّكنا بالترسيمة الأولى. ونعني بذلك أنّ ذلك الافتراض يقترب أكثر من النتيجة النهائيّة التي نطلبها (وهي تفسير ظواهر المعنى الملاحظة في الواقع)، بل إنّه يقترب منها بشكل أكثر طبيعية، في الوقت ذاته. وكي نجعل هذه النقطة الثانية محسوسة، علينا أن نبيّن أنّه يمكننا إعطاءُ المكوّن اللسانيّ هيئة نظامية نسبيّا ـ وذلك بأن نُدمج فيه عددا قليلا من القواعد العامّة التي من شأنها أن تجمع وتؤلّف بين آثارها حسب روابط يمكن توقّعها؛ وأن تكون القوانين المستعملة في المكوّن البلاغي – من جهة أخرى – قابلة للتبرير

بمعزل عن استخدامها في الوصف الدلاليّ، ويمكن تأصيلها استنادا مثلا إلى علم النفس العامّ والمنطق والنقد الأدبيّ، إلخ. فقط، عن طريق برهنات على هذه الشاكلة، يمكننا أن نجعل افتراضَ وصف دلاليّ لسانيّ للألسنة الطبيعية، افتراضا مقبولا ـ حتّى وإن كان في حدّ ذاته افتراضا اعتباطيّا تماما ـ . أحوال المسند إليه عند الشرّاح على ضوء النظريّة الدلالية ذات شكل(المقلاع) " Y " يبدو أنّ الشرّاح مستجيبون في الجملة للنظريّة الدلاليّة ذات الشكل(المقلاع) " Y " قبل الحرْف. إذ نعثر في تحليلهم أحوال المسند إليه على شِقّ لغويّ / لسانيّ في تحليل الملفوظات، من جهة، وعلى شِقّ غير لغوي (هو بلاغي أو تداوليّ) من جهة أخرى. غير أنّ ما نلاحظه في عمل الشرّاح، هو أنّ التمشي التحليلي المعتمد لا يضبط الفاصل بين هذا الشقّ وذاك .

بل لعلّ السمة الأبرز في نظر الشرّاح إلى أحوال المسند إليه أنّهم يعتبرون المكوّن اللّساني (نحو اسم الإشارة، اسم الموصول، أداة التعريف أل، ...) من تحصيل الحاصل، فترى أكبر همّهم ينصبّ على المكوّن غير اللساني : وهو الذي يُنتج معنى الملفوظ وقد التحم بسياق تلفُّظه. فالاستجابة للنظرية الدلالية ذات الشكل " Y " ، كما بدت لنا عند الشرّاح، ضمنيّة ولا تقوم على تأسيس علميّ صريح أو اختيار منهجيّ، ولعلّها أشبه ما تكون ببناء حدْسيّ، أتت النظرية الدلالية المعاصرة لتصدّقه،وتنظّمه وفق معارف العصر.

ولعلّ النظرية الدلالية ذات الشكل (المقلاع) " Y " يمكن أن توصَف بكونها نظريّة تأليفية في دراسة المعنى فهي تضيف المعنى السياقي إلى المعنى الحرفي. ولنأخذ مثالا من أحوال المسند إليه لندرس انطباق النظرية عليه .

V المثال: " ذلك الكتاب " (سورة البقرة، الآية 2) (شروح التلخيص، ج.1، ص.317)

المدلول الحرفي " البدائي" الصريح : إشارة إلى كتاب بعيد المكوّن اللساني

الدلالة الضمنية للتلفّظ : " جعل البُعد ذريعة إلى التعظيم " المكوّن غير لساني الكتاب عظيم

ففي هذا المثال نلاحظ استغلال موضع[99] (topos) يتمثّل في كون ما هو بعيد هو عظيم، نحو الأفلاك (القمر، الشّمس،...) وبذلك نرى أنّ الحصيلة الدلالية للملفوظ هي جماع الدلالة اللسانية للملفوظ ذاته وبعض المعارف المشتركة (بين المخاطبين)

ويمكننا أن نحكم على افتراض[100] النظرية الدلالية ذات الشكل(المقلاع) " Y " بأنّه افتراض صالح قد طبّقه الشرّاح ـ بشكل لا واعٍ ـ عند تحليلهم غايات إيراد المسند إليه على أحواله المعروفة (حال الذّكر، حال الحذف، حال التعريف، حال التنكير، حال التأخير،...) .

ونحن إذ نقول بمطابقة ذلك الافتراض لمنهج الشرّاح التقليدي، لا نقوم سوى باستغلال " مفعوله الرجعي "، إذ استعرنا عبارة رجال القانون. فهو صالح لا فقط وفق المناهج التداولية، بل هو يستجيب كذلك لشروط التحليل البلاغي الكلاسيكي على نحو ما رأيناه عند الشرّاح .

يبقى أنّ إمكانية تعديد الأمثلة الموافقة لذلك الافتراض التي وجدناها عند الشرّاح، هي إمكانية واردة جدّا. ويرى محمّد الشاوش أنّه يمكن جمع مختلف أحوال المسند إليه في ترسيمة جامعة تُدخل في اعتبارها عناصر إنتاج الدلالة ـ التي توافق فيما نزعم ـ النظرية الدلالية ذات شكل(المقلاع) " Y " يقول الباحث المذكور، في تعليقه على مبحث التقديم والتأخير :

---

99 «إنّ الموضع يكون في العادة محلّ إجماع فهو فكرة عامّة commun lieu يؤدّي استخدامها في الخطاب إلى اقتناع المخاطبين بما يُعرض عليهم بواسطتها».عبدا لله صولة: الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية، منشورات كلية الآداب بمنّوبة، تونس، 2001، ج.2، ص.604

100100 سمّيناه افتراضا أسوةً بديكرو وبرّوندونّيز

" ليس بالعسير أن نُرجع هذا النموذج الخاصّ الذي يُقيم حيّز المعنى في الجملة على قضيّة التقديم والتأخير القائمة بدورها على المعنى المستلزَم والمعنى المقتضَى إلى النموذج العامّ القائم على الحاصل من المعنى والمنشود منه، لا فرق بين أن يكون ذلك الحاصل من المقام وشهادة الحال أو سابق المقال أو من مقتضيات المنطق وطبيعة الأشياء، فيبني على ذلك المستلزم المعنى المقتضَى المنشود، على غرار ما تقوم عليه سائر الظواهر الذي من قبيل الحذف والإضمار والتعريف والإشارة، وهو ما يمكن أن نُمثّله على النحو التالي :

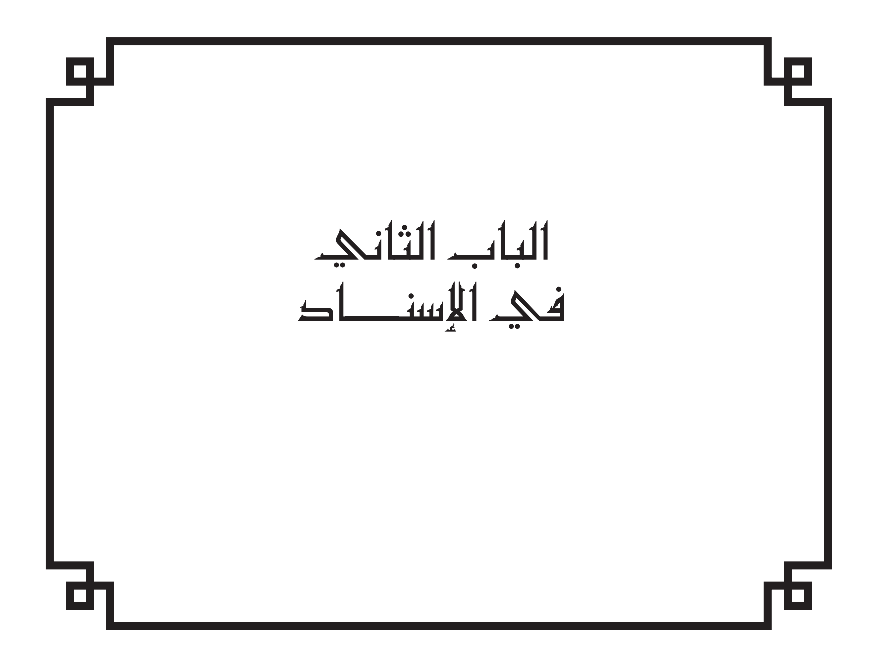
(أ) + (ب) = (ج)

المعنى الاستلزامي الخاص [صيغة لغوية [المعنى المقتضَى المنشود

مقام مقال منطق الأشياء .

ويقرأ السطر الأوّل من الشكل السابق على أساس اعتبار (ج) حصيلةً ناتجةً عن ضمّ (أ) إلى (ب) أي (أ) + (ب) = (ج)"[101]

101 محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية : تأسيس « نحو النص »، كليّة الآداب منّوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001، ج.1، ص.ص. 516. 517



الباب الثاني
في الإسناد

مقدّمة :حدّ علم المعاني عند السّكاكي وعند الشرّاح

عرّف السّكاكي علم المعاني بكونه " تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليُحترز بالوقوف عليها من الخطإ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحالُ ذِكرَهّ "[102]. وقد نقد الشرّاح هذا الحدّ : قال الخطيب القزويني[103] : وفيه نَظَرٌ :

(1). إذ التّتبّع ليس بعلم ولا صادق عليه، فلا يصحّ تعريف شيء من العلوم به

(2). ثم قال "وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء "[104]؛ ولا شكّ أنّ معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقّفة على معرفة البلاغة، وقد عرّفها في كتابه بقوله: " البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعنى حدّ له اختصاص بتوفية خواصّ التراكيب حقّها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها "[105] فإن أُريد بالتراكيب في حدّ البلاغة تراكيب البلغاء، وهو الظّاهر ، فقد جاء الدّور ؛ وإن أراد غيرها فلم يُبيّنْهُ

(3). على أنّ قوله "وغيره"مُبهم لم يبيّن مُراده به" (انتهى كلام القزويني)

على أنّ ما نريد التركيز عليه، هو النقطة النقدية الأولى في كلام الخطيب،إذ

102 أورده د. محمّد عبد المطّلب : البلاغة العربية : قراءة أخرى، ط 1، لونجمان ،القاهرة، 1997، ص 200 وقد اعتبره عبد المطّلب حدّا « نهائيا » وكأنّه لم يطّلع على مناقشة الشرّاح لهذا الحدّ.

103 في الإيضاح، تح محمد عبد المنعم خفاجي، ط 1. القاهرة، مكتبة الحسين التّجارية، 1949، ج I، ص . ص 74 . 75.

104 السّكاكي، المفتاح ،ص.75

105 المرجع نفسه

يمكن وصف تعريف السّكاكي بكونه قائما على الاستقراء، وهو ما أشار إليه محمد عبد المطّلب[106]. ويبدو نقد القزويني قائما على أساس معرفيّ يعتبر الاستقراء غير منتج للعلم [107]

أمّا حدّ الخطيب لعلم المعاني فهو" علم تُعرف به أحوال اللّفظ العربيّ الّتي بها يُطابق اللّفظ مقتضى الحال"[108]

وغير بعيد عنه يقترح السعد التفتازاني تعريفا لعلم المعاني بكونه "علما يُعرف به كيفية تطبيق الكلام العربيّ لمقتضى الحال"[109]

وإذا كان الشرّاح قد خالفوا السّكاكي في حدّ علم المعاني، فإنّهم قد اتّفقوا معه في المقصود من علم المعاني أي في الأبواب التي يشتمل عليها ولعلّ من أبرزها باب أحوال الإسناد الخبري .

1 - حــدّ الإسنــاد

يتراوح تعريف الإسناد في شروح التلخيص بين الحدّ الجامع المانع والتعريف الجزئي المرحلي الذي يستدعيه موقف من مواقف الشرح. وأوّل ذكر لمصطلح الإسناد في الشروح ورد في شرح سعد التفتازاني وهو استعمال متمحّض للمعنى النحويّ له :يقول : " قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعُمّ المركّب الإسناديَّ وغيره، فإنّه قد يكون بيتٌ من القصيدة غير مشتمل على إسناد يصحّ السكوت عليه

106 حيث اعتبر ـ مُوافقا السّكاكي ـ أنّ البلاغة تتجه إلى « الناحية الاِستقرائيّة « المرجع نفسه، الصفحة ذاتها

107 وهو ما يُفهم من الاعتراض الذي نقله التهـانويّ في كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم « التعريف بالتتبّع تعريفٌ بالمُباين إذ « التتبّع « ليس بعلم ولا صادق عليه»،ج1، ص.200.

108 الإيضاح ،ج 1 ، ص.72.

109 المطوّل، ذكره محمد عبد المنعم خفاجي محقّق كتاب «الإيضاح» ج 1 ص. 76 ـ في الهامش ـ

مع أنّه متّصف بالفصاحة (...) "[110]

فالإسناد في هذا الشاهد يعني العلاقة بين عنصري الجملة الأساسيين : المبتدأ و الخبر في الجملة الاِسمية أو ما شابههما والفعل والفاعل في الجملة الفعليّة أو ما شابههما .

ويفارق الشرّاح السّكاكي في حدّه للإسناد، فهو يعرّفه كما يلي :

" الإسناد هو الحكم أعني النسبة "

" هو الحُكم بثبوت مفهوم لمفهوم أو انتفائه عنه "[111]

أمّا السّعد فيعرّف الإسناد كمًا يلي :

" هو ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكمُ بأنّ مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفيٌّ عنه"[112]

فحدّ السّكاكي للإسناد باعتباره " حُكْما" يقع على صفات المعاني، ويوصف بهما الألفاظ الدّالة على تلك المعاني تَبَعًا، فالإسناد اعتبار ذهني يجمع بين مفهومين جمعا يتبعه جمعُ اللفظيْن المفيدين لذينك المفهومين بما أنّنا ـ في اللّغة ـ ندلّ بالألفاظ على المعاني .

أمّا تعريف الشرّاح الإسناد فيقوم على العكس ذلك إذ المسنَد والمسند إليه في عُرفهم من أوصاف الألفاظ، والدليل على ذلك أنّ أحوال الإسناد الخبريّ إنّما تعرض للألفاظ كالذّكر والحذف والتعريف والتنكير وسائر الأحوال، ممّا يجعل المسند والمسند إليه المرادُ بهما اللفظ، فالإسناد تبعا لذلك هو الجمع بين لفظين أو بعبارة

110 شروح التلخيص ج I ص 71 (شرح السعد)

111 شروح التلخيص ج I ص 192 (حاشية الدّسوقي)

112 شروح التلخيص ج I ص 190 (شرح السعد)

الشرّاح هو " الضمّ " . ولمّا كانت الألفاظ دالّة على المعاني، التحقَ الإسناد لا بالألفاظ فقط ، بل اتّصل عبْرها بالمعاني المتّصلة بها .

ويمكن التمثيل على الفرق بين اعتبار السّكاكي للإسناد واعتبار الشرّاح له، كما يلي :

الإسناد عند السّكاكي :

مسند إليه　　　　　　مسند

[مفهوم [ــ] حُكْمٌ [　　　　] مفهوم [

الإسناد عند الشرّاح :

مسند إليه　　　　　　مسند

[لفظ [ــ] ضمٌّ [　　　　] لفظ [

مثال ج1 زيدٌ قائمٌ

عند السّكاكي : الإسناد = نسبة مفهوم القيام إلى مفهوم زيد

عند الشرّاح : الإسناد = نسبة كلمة القيام إلى كلمة زيد

يبدو أنّ تعريف الشرّاح للإسناد أكثر مطابقة من تعريف السّكاكي. ذلك أنّه يكفي أن تلتبس بعض المفاهيم في الذّهن حتّى يوجِبَ الأمرُ التوقُّفَ عن إسناد بعضها إلى بعض. ويمكن أن نصطنع لذلك مثالا :

ج2 العنقاء تطير

عند السّكاكي : الإسناد = نسبة مفهوم العنقاء إلى مفهوم الطيران

ولمّا كان مفهوم العنقاء ملتبسا، فإنّ إطلاق الإسناد على الجملة، ممّا يمكن التوقّف عنه لاِلتباسه عند الشرّاح : الإسناد = نسبة لفظ العنقاء إلى لفظ الطيران وهو إسناد جائز بقطع النظر عن الحصيلة الدلالية للجملة من حيث انطباقها على الواقع أو عدم انطباقها عليه .فتعريف الشرّاح للإسناد هو تعريف بنيويّ ينظر إلى الجانب "المادّي" المحسوس في ربط النسبة بين المسند إليه والمسند، في حين ينزع تعريف

السّكاكي على أن يكون مجرّدا .لكنّ ذلك لا ينبغي أن يؤدّي بنا إلى القول بتناقض التعريفين بل الأحرى أن يعتبرا متعاكسين، فالسّكاكي يطلق الإسناد على المفاهيم ومن ثمّة على الألفاظ، أمّا الشرّاح فيطلقون الإسناد على الألفاظ ومنها على المعاني التي تدلّ عليها. فالأمر عند الطرفين لا يعدو اختلافا في إقرار الأولوية لأحد الجانبين اللفظ والمعنى. فكان الإسناد بين المفاهيم أصالة وبين الألفاظ تبعًا عند السّكاكي وكان الإسناد بين الألفاظ أصالة وبين المفاهيم تبعًا عند الشرّاح[113] ولا شكّ أنّ مصطلح " الإسناد (في النحو والبلاغة) يذكّرنا بما يوافقه في المنطق وهو مصطلح " الحمل " وهاهنا نقف على اختلاف بين تصوّر الإسناد وتصوّر الحمل. لعلّ اختلاف حدّ السكاكي للإسناد عن حدّ الشرّاح له ناجم عن اطباق تعريف السكاكي للإسناد " على مذهب الميزانيين " كما أشار إلى ذلك التهانوي (في كشّاف اصطلاحات الفنون) . والمقصود بـ " الميزانيين " هم المناطقة. ووجه الاختلاف بين الإسناد

---

113 يثير مفهوم الكلمة إشكالا في اللّسانيات المعاصرة، نظرا إلى عدم اتّفاق الباحثين في هذا المجال على تعريف موحّد له. ولعلّ استعمال الشرّاح لمصطلح « الكلمة» كان موافقا لاستعمال ابن جنيّ(ت.391هـ) له في « الخصائص »، يقول الأستاذ عبد القادر المهيري : « عندما ننظر عن كثب إلى استعمال ابن جنّي مصطلح «كلمة» ، وإلى مختلف السّياقات التي يرد فيها هذا المصطلح، نقف على أنّه يعني كيانا مركّبا يحتوي على الأقل مظهرين : الأصوات والمعنى المتّصل بها. صحيح أنّ ابن جني لا يحلّل كيان «الكلمة»بطريقة صريحة، في أيّ موضع، على هذه الشّاكلة[الأصوات والمعنى ولكنّه لا يسعنا إلاّ أن نلاحظ أنّه كلّ مرّة قابل فيها ابن جني بين الشّكل والمعنى، فإنّه لا يستعمل مصطلح»كلمة« بل مصطلح «لفظ» أو «ألفاظ» و»معنى» إنّ كلمة «لفظ» تعني ما هو متمفصل، وهو تجريد حاصل للمعنى الذي يقتضيه [... »

Abdelkader Mehiri : Les théories grammaticales d'Ibn Jinn ، Publication de l'université de Tunis 1973 ، p.302. (الترجمة من عندنا)

كما نشير إلى أنّ مصطلح « مفهوم « عند السّكاكي يقارب مصطلح « المعنى « دون أن يكون هو إيّاه. ولعلّ المقصود بـ «المفهوم» هو تعريفه المنطقيّ كما هو معروف، في تقابله مع « الماصدق « .

ولعلّنا بذلك نقف على استفادة الشرّاح من الإرث النّحوي، سواء في استمداد المصطلحات النّحويّة (كمصطلح الكلمة عند تعريف الإسناد) أو في اعتماد طريقة المنوال النّحوي في مناقشة بعض المباحث النّحويّة، البلاغيّة كمبحث الإسناد. فمنذ سيبويه ـ فيما يرى الأستاذ المهيري «قد تمّ تصميم أمّهات المسائل في النحو العربي، بل تشكيلها، نحو نظريّة التقسيم الثلاثي للكلام ، وتفكيك الجملة إلى مصطلحين هما « المسند إليه « و « المسند « [...»

A. Mehiri : Les théories grammaticales d'Ibn Jinnī، p.13

ونتعرّض إلى هذه المسألة بتفصيل أكثر من هذا في ص. 162 وما بعدها من هذا العمل.

النحوي والبلاغي والحمل المنطقي، أنّ " الإسناد من باب الجملة والحمل من باب القضيّة. والجملةُ قولٌ يؤتى معناه من لفظه . أمّا القضيّة فقولٌ معتبَر بمعناه دون لفظه "114.

ولعلّ مردّ الاختلاف أنّ النحاة ينظرون في استقامة القول الإسنادي النحوية، بمعزل عن مطابقته لحالة الأشياء في الكون. أمّا " الميزانيون " فينظرون في مطابقة القول الحمليّ لحالة الأشياء في الكون أو عدم مطابقته . فالثنائية التي يرتدّ إليها القول الإسنادي عي ثنائية : النحويّة واللاّنحويّة (أو اللّحن) أي هل القول مطابق لنظام النحو القواعدي أم هو مخالف له. أمّ الثنائية التي يحتكم إليها القول الحمْليّ فهي ثنائية الصدق والكذب .

وينبني على هذا الاختلاف قلّة عناية المناطقة بالإعراب، لأنّ اللفظ ـ عندهم ـ مجرّد حامل شكليّ، مقابل شدّة عناية النحاة بالإعراب لأنّه ـ عندهم ـ ميزان استقامة الأقوال .

وقد دار خلاف في تبنّي أهل البلاغة مسلك النحاة أو مسلك الميزانيين، نقله التهانوي عن المولويّ عبد الحكيم في حاشية حاشية الفوائد الضيائية، يقول:" إنّ الشائع في عُرفهم [أهل العربية [أنّ النسبة [أي الإسناد [عبارة عن الثبوت و الانتفاء،وهي صفة مدلول الكلمة، فإضافتها إلى الكلمة إمّا بحذف المضاف أي نسبة مدلول إحدى الكلمتين إلى مدلول الأخرى أو بحمل النسبة على المعنى اللغوي . فعلى الأوّل يكون إطلاق المسند والمسند إليه على الألفاظ مجازا تسميةً للدالّ بوصف المدلول، وعلى الثاني حقيقةً. ثمّ المراد بالإسناد و النسبة والضمّ الحاصلُ بالمصدر المبنيّ للمفعول، وهي الحالة التي بين الكلمتين أو مدلولهما. ولذا عبّر عنه الرضيّ [الإستراباذي [بالرابط بين الكلمتيْن، والمراد بالكلمة ههنا أعمّ من الحقيقة ملفوظةً

114 محمد صلاح الدين الشريف: « تطابق اللفظ والمعنى بتوجيه النصب إلى ما يدل على المتكلّم»، حوليات الجامعة التونسية، ع. 43،1999، ص.ص 28 ـ 29.

كانت أم مقدّرَةً، ومن الحُكميّة. والكلمة الحكميّة ما يصحّ وقوع المفرد موقعه، فدخل فيه إسناد الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، وكذا الإسناد الشرطيّ، إذ الإسناد في الشرطية عندهم في الجزاء، والشّرط قيدٌ له [... [". ويعلّق التهانوي: "فالموافق لمذهبهم هو أن يُقال : الإسنادُ ضمُّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى الأخرى، أو ضمُّ إحدى الجملتين إلى الأخرى"

ويطرح التهانوي مناط الاختلاف قائلا: " فإن قُلتَ إذا دار الأمر بين ما قاله الميزانيون وبين ما قاله النحاة، فهل يُعتبر كلٌّ منهما مسلكًا لأهل البلاغة أو يُجعل الراجح مسلكًا وأيّهما أرجح ؟ قلت : الأرجح تقليل المسلك تسهيلا على أهل الخطاب و الاصطلاح، ولعلّ الأرجح ما اختاره النحاة لئلاّ يخرج الجزاء عن مقتضاه كما خرج الشرُط، إذ مقتضى التركيب أن يكون كلامًا تامّا، وأيضا هو أقرب إلى الضبط، إذ فيه تقليل أقسام الكلام، ولو اعتبره الميزانيون لاستغنوْا عن كثير من مباحث القضايا والأقيسة" [115]

1 .1 المسند و المسند إليه من منظور "سياق الخطاب" عند فان دايك (Van Dijk)

يتطرّق فان دايك إلى بنية : المسند إليه ـ المسند الثنائية بوصفها خصيصة للجملة ويتعرّض إلى إشكالية تعيين المسند إليه، فقد يكون بسيطا نحو :

ج1 جون مريض

وقد يكون معقّدا نحو:

ج2 ورث جون أموالا عظيمة عن عمّه الذي كان يقيم في أستراليا.

115 عن التهانوي : كشّاف اصطلاحات الفنون، تح. د. رفيق العجم، بيروت مكتبة لبنان ناشرون، ط. 1، 1996، ج I (مدخل الإسناد)

ويعلّق فان دايك على هذا القول " إنّ لفظ (جون) يؤدي وظيفة الموضوع المسند إليه وسائر الجملة تؤدي دور المسند"[116] ومثل هذا التحليل لا يوافق التحليل النحوي العربي المعتمد على ثنائية العُمدة والفضلة أو التوسعة فالعمدة في الجملة ج2 هي: ورث جون أموالا عظيمة.

وحيث أنّ الفعل (ورث) متعدّ، فقد تمّ استبقاء المفعول به (أموالا عظيمة) في العمدة، أمّا سائر القول (عن عمّه ...) فهي التّوسعة ؛ ووظيفتها حال.

فإذا كان النحو العربي يخرج التّوسعة من النواة الإسنادية، فإنّ فان دايك يعتبر أنّ ما سوى المسند إليه (جون)، إنّما هو مسند، لا يفرّق في ذلك بين العنصرين الضروريين (الفعل و المفعول به) وما هو غير ضروري (الحال)

غير أنّ هذا الاختلاف في التحليل (بين النحو العربي وتحليل فان دايك) إنّما يعود ـ فيما نرى ـ إلى اختلاف الأفق النظري لكلا المنوالين: فالضابط لعنصريْ العمدة في النحو العربي إنّما هي الإفادة والتمام الدلالي في حدوده البنيوية الدنيا فالقول يطابق السلامة النحوية متى كان مستجيبا للبنية النحوية: مسند إليه + مسند. والنحوي يسأل فقط (من حيث المبدأ) عن السلامة النحوية أي صحّة التركيب بين عنصري الإسناد. في حين يتّسع الاهتمام التداوليّ ليشمل لا فقط نحويّة القول، بل مقبوليّته، بمعنى قيامه على الاستجابة لشروط التفاعل الخطابي نحو التزامه بحِكَم المحادثة كما بيّنها غرايس Grice[117] وقد صنّف هرمان باريه Herman Parret مباحث النحو ومباحث التداوليّة، حسب الشروط التي يعتني بها كلّ اختصاص:

116

111 فان دايك: النصّ والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2000 ص.163 (ص. 114 من ط. الإنجليزية)

117 أوردها طه عبد الرحمن: اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط. 1، 1998، ص ـ ص . 238 ـ 253

فالنحو يهتمّ بشروط الصحّة أو السّلامة النحويّة، أمّا التداوليّة فتُعنى بشروط الكفاية أي بالقوّة (في مقابل المحتوى) وبالتفاعل أو التعاون (في مقابل الصحّة) وبالمقبوليّة (في مقابل النحويّة) إلى غير ذلك من الأزواج الاصطلاحية .

فالتداوليّة، وفق هذا الاعتبار تنشدّ إلى دور المُلحق (في مقابل النواة، الّتي يهتمّ بها النحو) لذلك" ينبغي ـ والكلام لباريه ـ اعتماد تصوّر جريديّ مضادّ فيه تُعتبر التداولية قاعدة مُدمِجة للنّحو (و/ أو للنظريّة اللّسانية)"[118]

ويوضّح فان دايك " الأساس المعرفيّ لكيفية معالجة المعلومات في اللّسانيات التّواصليّة " وذلك لفهم "تفصيل تلفّظ الصوت المسند إليه ـ المسند في الجمل وتعلّق تناصّها "[119] وأساس البُعد المعرفيّ الذي يهدف إلى بناء الجمل (وضروب الخطاب) هو أنّ كلّ " خبر جديد "، عادة ما يُدمج فيما كان قد تمّت معرفته، ويضرب فان دايك على ذلك مثالا : فعندما أقول إنّ " بيتر مريض "، يقتضي قولي هذا أن يدلّ تواصلي الكلامي، ومشاركتي، على معرفتي بالسيّد بيتر، أي يدلّ ذلك على أنّي أعلم أنّ بيتر موجود، وأنّي أعرف أهمّ صفاته. وفي هذه الحالة، فإنّ علمي الخاصّ والعامّ بالسيّد بيتر قد يغتني بمضمون الحُكم. وفي القضيّة [أنّ كونه مريضا (الآن)] وهو حكم يجب أن يسند إلى تعقيد تصوّر بيتر الذي تكون معرفته حاصلة لدى السّامع " ويبني فان دايـك على هذا نتيجة، يقول " وعلى ذلك، فإنّ المسند إليه في الجملة تحصل له وظيفة معرفيّة مخصوصة وهي اختيار وحدة من المعلومات أو اختيار مفهوم من مجموع المعرفة وقد يكون هذا المفهوم عامّا (كالحبّ وكراء الشقّة) أو شخصيّا، جزئيا (بيتر، هذا الكتاب) وفي الحالة الأخيرة فإنّ الفرد

---

118 H. Parret : Prolégomènes à la théorie de l'énonciation : de Husserl à la pragmatique. peterlang. Francfort . New York . Berne. 1987. p.209

119 فان دايك : النصّ والسّياق، ص. 167

المشار إليه يجوز أن يكون مذكورا في سياق التواصل إمّا بواسطة فعل مباشر وإمّا بإدراك أشياء معيّنة (مثل هذا الكرسيّ يجب أن يُصبَغَ باللّون الأحمر) أو سبقت الإشارة إليه في ثنايا الخطاب. وعلى هذا النحو فكثير من الأمور ينبغي أن يُدرج ذكرها في السّياق، كما يجب بالنّسبة إلى كلّ جملة، أن تثبت أيّ هذه الأمور يمكنه "التعرّف" عليها (مرّة أخرى) أعني يمكن الإحالة عليها حتّى نستطيع أن نصوغ بصددها عبارة ما [120]

2 ـ المقارنة بين تصوّر الشرّاح للإسناد وتصوّر فان دايك له

إذا قام تحديد الشرّاح للعلاقة بين المسند إليه والمسند على تأصيل نظريّ بنيويّ، فإنّ فان دايك ـ بحكم اختصاصه التداولي ـ مرّ على الحدّ النحوي للإسناد مرورا سريعا معتبرا التمييز بين المسند إليه والمسند أمرا مسلّما أو" فكرة بديهية" [121]ويعتبر فان دايك التمييز بين عنصريْ الإسناد أمرا منضويا تحت " حدسنا اللساني " لذلك لم يجزم بصحّته إذ " يحتمل أن يكون صحيحا ".

وقد صاغ هذا الباحث الهولنديّ أسئلة تبدو لنا مهمّة في سياق بحثنا عن الأبعاد التداولية عبر أحوال المسند إليه ـ وإن كان لم يجب عنها ـ يقول: " هل تمييز المسند إليه ـ المسند ينبغي أن يُعرف ويتحدّد من جهة التركيب أو السيمانطيقا أو التداولية، أعني هل هذه العبارات تختصّ بأقسام أو وظائف البنيات التركيبية للجمل ولمعنى القضايا أو مرجعها الإحالي، أم هل هي تختصّ بالتراكيب السياقية لأفعال

---

120 المرجع نفسه، ص ـ ص. 167 ـ 168

121 يقول « والفكرة البديهية القائمة على تعيين مثل هذه البنيات في النحو تكمن في أنّنا نميّز في الجملة بين ما حكم عليه (كالتقرير و الإيجاب والسؤال والوعد...) وبين ما حكم به، وهو تمييز يوازي تقريبا الفرق الكلاسيكي: الموضوع (المبتدأ) ـ المحمول (الخبر) سواء في الفلسفة أو في المنطق « النص والسّياق ص. 163

الكلام ومعرفة المعلومات ونقلها ؟ "[122] ويُتبع ذلك بسؤال إشكالي آخر مهمّ " هل توجد للجمل بنية من المسند إليه ـ المسند مستقلّة عن النص و/ أو عن استعماله في ضروب سياق التواصلي ؟ وبعبارة أخرى هل يمكن أن يكون لذات الجملة مختلف صور المسند إليه ـ المسند باختلاف المقام السّياقي؟ "[123]

وبعد أن يطرح هذه الأسئلة الهامة وغيرها يُقصي ما لا يدخل ضمن اختصاصه ويستبقي فقط منها ما يتعلّق بـ" دور التميز الفاصل المسند إليه ـ المسند باعتبار اتّساق الخطاب "[124] ويبدو لنا أنّه يمكن قراءة عمل الشرّاح ـ عند تعريفهم الإسناد ـ في ضوء سؤال فان دايك السّابق، ونحن واجدون وفق هذا المنظور أنّ الشرّاح قد اقتصر حدّهم للإسناد على البعد التركيبي ولم يتعدّه إلى الدلالة أو التداولية. وهذا أمر يفهم باعتبار أنّ الزوجين الإصطلاحيين (المسند إليه والمسند) قادمان أساسا من النحو وهو العلم المهتمّ بالتركيب، لذلك كان حديث الشرّاح عن الإسناد متناسقا مع المنوال النحوي.ثم إنّ النظر إلى الإسناد "باعتبار اتّساق الخطاب" (على عبارة فان دايك) أمر ـ يبدو لنا ـ مجاوزا لغرض الشرّاح نظرا إلى استيعابه أشكالا مختلفة من الخطاب وعلوما كثيرة (كالتفسير ونقد الشّعر وعلوم الحديث ...) وهو أمر يحتاج إلى منهج متميّز عن حدود النحو أو البلاغة التقليديين، لأنّه يتطلّب فصلا مبدئيّا بين منهج البحث في المسائل النظريّة ومنهج البحث في المسائل التطبيقيّة ومثل ذلك الفصل لم يكن موجودا في الإرث النحوي والبلاغي العربي حيث تداخل التأسيس النظري

---

122 النص والسّياق ص. 164

123 تحدّث محمد الشاوش عن « الربط الطبيعي الصّحيح بين اللّغة وصناعة النحو [...» الذي مارسه النحاة العرب، فإذا الناظر يجد نفسه «تُجاه نحو مُوجّه لصناعة النحو ونحو مُوجّه لاستعمال اللّغة، لكنّهما صيغا وقُدّ ما في نحوين مُدمجين في نحو واحد» وقد « فعلوا ذلك [أي النحاة دون أن يُشعروك بقطيعة بين الميدانين « اُنظر أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج II ، ص.ص. 1176ـ1177

124 د. أحمد المتوكّل : الوظائف التداولية في اللغة، ط.1، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1985،ص.122

والتوسيع التطبيقي[125] فحدّ الإسناد ـ عند السّكاكي، وحتّى عند الشرّاح ـ إنّما هو حدّ منطقيّ (وعند الشرّاح منطقيّ لسانيّ)ينظر إلى البنية بمعزل عن مختلف سياقات ورودها . ومن ثمّة فيمكن الحديث عن دقّته أو عن " جمعه ومنعه " ولا يمكن أن نطرح مسائل موافقته لشروط الاستعمال أو ظروف التلفّظ أو عناصر التخاطب، فتلك مسائل لم تُراع عند الإتيان بالحدّ ؛ لأنّ قسم تعيين الحدود هو بمثابة الضابط النظريّ المحض، فلا يلائمه إدخال عناصر مقاربة متغيّرة نحو المخاطب والسّياق ... فذلك ممّا يخلّ بشروط الحدّ .

أمّا فان دايك فلم ير حاجة إلى حدّ الإسناد، بل اكتفى بطرح مسائل معرفيّة أوسع من الحدّ الفنيّ، وهي مسائل تندرج في طبقات تحليل العلاقة الإسنادية تركيبيا ودلاليا وتداوليا، وقد ركّز نظره على " اتّساق الخطاب " فهو يبحث في نحو النصّ، فمبحثُ الإسناد عنده من درجة ثانية لأنّ اندراجه في نحو الجملة أولى، وما اهتمامه به إلاّ لتضمّن النصّ للجملة .

3ـ المسند إليه في النحو الوظيفي :

يتابع أحمد المتوكّل "شبه الإجماع " القائم في الدراسات اللغوية الحديثة باتجاهيها التركيبي والتداولي (البراغماتي) على اعتبار المبتدإ وظيفةً خارجيّةً ؛ و الأمر ينطبق كذلك على سيمون ديك ذي المنزع النحوي الوظيفيّ[126] وقد استعرض المتوكّل أمثلة تدعّم هذا الحكم، إذ يستفاد منها أنّ المبتدأ لا يشترط من مجانسة الخبر له (الخبر يُسمّيه المتوكّل حَمْلاً) إلاّ ما يضمن به عدم خروج الجملة عن النحويّة .

125 د. أحمد المتوكّل : الوظائف التداولية في اللغة، ط.1، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1985،ص.123

126 المصدر نفسه، ص.ـ ص. 126 ـ 127

ومن أمثلة عدم تعلّق المحتوى القضوي للخبر بالمبتدإ :

الكتابُ شربَ مؤلّفه شايا

فهذا المثال يستشهد به المتوكّل على فكرة أنّ " المبتدأ لا يخضع لقيود الانتقاء التي يضعها الفعل أو ما يشبهه بالنسبة لموضوعاته [كذا]" والمقصود بالموضوعات، المعمولات .

غير أنّ المتأمّل يجد ضروبا من التعالق الدلاليّ بين المبتدإ والخبر: فالضمير المتّصل في (مؤلّفه) يعود على المبتدإ. وفاعلُ (شَربَ)، دلاليّا، ينتمي إلى حقل معجميّ يدلّ على المبتدإ: [مؤلّف ← كتاب] .

مثل هذا الطرح المضادّ لخارجيّة وظيفة المبتدإ، يبدو أنّ المتوكّل قد تحاشاه بقوله مستدركاً: "غير أنّ هذا [لا] يعني أنّ المبتدأ لا يشكّل جزءا من الجملة ولا يعني أنّه مستقلّ عنها الاستقلال الذي يُبيحُ أن تليَ أيّة جملة أيّ مبتدإ. لقد رأينا، ونحن نعرّف المبتدأ، أنّ من عناصر هذا التعريف الأساسية أن يكون الحمل واردًا بالنسبة " لمجال الخطاب" [كذا] ومبدأ الورود هذا يحتّم أن تكون ثمّة (بين المبتدإ والجملة التي تليه) علاقةٌ تجعل الجملة صالحةً لأن تُحمَلَ على المبتدإ "

المبتدأ و المحور

يفرّق المتوكّل بين المبتدإ والمحور؛ فجملة:

زيد أبوه مسافر

تحتوي مبتداً هو (زيد) ومحورًا هو (أبوه)، فالمحور ـ حسب المتوكّل " مُحدَّثٌ عنه " داخل الجملة[127] وما دام المبتدأ والمحور موجودين معا في الجملة ذاتها، فذلك دليل على أنّهما وظيفتان متمايزتان[128] .

127 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

128 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ومن وجوه الفرق بينهما أنّ المحور يشكّل " بخلاف المبتدإ، موضوعا من موضوعات المحمول في البنية المحمولية ويترتّب عن ذلك أنّه يأخذ وظيفةً دلاليةً وتلحق به وظيفة تركيبية معيّنة بالإضافة إلى وظيفته التداولية " المحور [129] ثم أنّ المحور يدخل في العمل اللغوي للجملة في حين يخرج عنه المبتدأ :

(أ) هل زيد أبوه مسافر ؟

(ب) هل زيدٌ مسافر ؟

في الجملة (أ) (زيد) مبتدأ، أي هو خارج عن مدى الاستفهام حسب الباحث بدليل، إمكان الاستغناء عنه:

(أَ) هل أبوه مسافر ؟

وفي الجملة (ب) (زيد) محور، فهو داخل في مدى الاستفهام، بدليل امتناع الاستغناء عنه:

(بَ) هل مسافر ؟

فالمتوكّل قد فرّع المسند إليه في الجملة الاسمية، الذي يسمّيه النحاة القدامى مبتدأ إلى فرعين ما يسمّيه المتوكّل المبتدأ وما يسمّيه المحور وبين هذين الفرعين نقاط اختلاف وائتلاف أفصح عنها الباحث، اعتمادا على مبادئ تركيبة وتداولية.

وهي قراءة ناقدة للتراث النحوي اعتمادا على أنموذج النحو الوظيفي. ولعلّنا وإن اختلفنا مع المتوكّل في الإطار النظري المرجعي المعتمد،فإنّنا نتّفق وإيّاه على أهم الخلاصات التي انتهى إليها، يقول:

1) المبتدأ وظيفة تداولية تتحدّد حسب " المقام ".

2) يُتيح اعتبار المبتدإ وظيفة تداولية وصف خصائصه بطريقة أكثر " طبيعية " إذ إنّ هذه الخصائص جميعها (معرفيته، موقعه، خارجيته، إعرابه) يمكن

129 المصدر نفسه، ص. 132

أن تفسّر، كما رأينا، انطلاقا من تعريفه من منظور تداولي[130]

فمن الملائم، وفق الاصطلاحات التي نعتمدها أن نصوغ خلاصة المتوكّل كما يلي:

يوجّه البُعد التداوليّ أحوال المسند إليه

على أنّنا نشير إلى إفادتنا من المتوكّل أيضا بعض المفاهيم الأخرى في التحليل التداولي نحو ما يسمّيه "الوضع التخابري بين التكلّم والمخاطب" و" المعرفة المشتركة "[131] ممّا نسمّيه " المجال التداولي " أو بعبارة لاينس " الكفاءة التواصلية ".[132]

4 ـ الإسناد عملا لغويّا

يعتبر الشاوش أنّ الإسناد يندرج ضمن الأعمال القولية (les actes locutoires)، مثله في ذلك مثل القول و الابتداء والتأكيد والنفي والإثبات والإبدال والإضافة والتقديم والتأخير والحذف والإضمار والتعريف والاستعارة والتشبيه ...[133]

والملاحظ أنّ الباحث يجمع مفاهيم من حقول علمية لغوية مختلفة:

من النحو : الابتداء والإبدال والإضافة

130 د. أحمد المتوكّل : الوظائف التداولية في اللغة، ط.1، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1985،ص.143

131 نفسه، ص. 138

132 - John Lyons: sémantique linguistique، trad .J. Durand D .Boulonnais، Librairie Larousse ، 1990.p ٢٠٠.

133 أصول تحليل الخطاب، ج II، ص. 884

من علم المعاني: النفي والتأكيد والإثبات والتقديم والتأخير والحذف والإضمار والتعريف

من علم البيان : الاستعارة والتشبيه

والملاحظ أنّ ما وضعناه في باب علم المعاني منه ما يندرج في النحو أيضا، بل في الأصل (كالتقديم والتأخير والحذف ...) بما هي أحوال تدخل على الإسناد وهو من المفاهيم الأصلية أو قل المفاهيم الأمّ التي تدور في فلكها كثير من المفاهيم الفرعية.

ويرى الشاوش أنّ هذا الصنف من الأعمال يقبل تراكب الأعمال واجتماعها في القول ذاته، وضرب على ذلك مثال : " إنّ زيدًا لأسدٌ " حيث يقوم المتكلّم عند إنجازه " بعمل الإسناد والتشبيه والتأكيد " [134].

طبعا لا يعني قبول التراكب بين الأعمال واجتماعها، الوقوع في التناقض فيما بينها . كأن يحتمل المثال ذاته الحذف والذِّكر مثلا للمحلّ نفسه، فهذا ممّا يجعل الكلام خلوا من الإفادة .

أمّا العمل المتضمّن في القول (acte illocutoire) الذي يحتويه المثال المذكور (إنّ زيدًا لأسدٌ)، فهو الإخبار حسب الشاوش . ومواصلة لتحليل المثال نرى أنّه ـ تقليديا ـ يُعَدّ بليغا إذا كان حال المخاطب إنكار محتوى الخبر (وهو نسبة الأسديّة لزيد)؛ ذلك أنّ حال الإنكار عند المخاطب تتطلّب ـ كما لا يخفى ـ توسُّل المتكلّم بأكثر من أداة لتأكيد فحوى الخبر.

ويشير الشاوش ـ في موضع آخر ـ إلى الحرج الذي يجده الباحث في تحليل المعنى إذ يقع بين أمرين / خيارين :

---

134 نفسه، ص. 885

× إمّا اعتماد الصيغة اللغوية مقياسا في التصنيف، وبالتالي ترجع مجموعة كبيرة من المعاني أي من الأعمال اللغوية إلى صنف واحد .

× وإمّا اعتماد المعنى الحاصل بالمقام، وبالتالي تتفرّع المعاني وتتكاثر إلى حدّ قد يصعب التحكّم فيه.[135]

ولعلّ هذا الحرج هو الذي دعا النحاة قديما والتداوليين حديثا، إلى اقتراح مصطلحات لتقييد الفوضى الدلالية وتقنينها، رغم عُسر المهمّة والمقامات من كلّ حدب تنسِلُ !

5 ـ تقدّم مبحث الإسناد على المسند و المسند إليه

بيّن الشرّاح أنّ مبحث الإسناد سابق للمسند و المسند إليه، << مع تأخّر النسبة عن الطرفين >>[136]. فذاتُ طرفيْ الإسناد سابقة للنّسبة ، أي الألفاظ

ويدقّق الدّسوقي تعريف الإسناد بإضافة خاصيّة تمييزية له : << الإسناد هو النسبة التامّة واستُعمل في إطلاق النسبة سواء كانت النسبة تامّة كالإسناديّة أو غير تامّة كالإضافية و الإيقاعية >>[137]

فالنسبة التامّة هي العلاقة الإسنادية

والنسبة غير التامّة تنقسم على النسبة الإيقاعية و النسبة الإضافيّة والمقصود بالإضافيّة ، المتعلّقة بالزمان أو المكان (الأمثلة الواردة في الشّروح :

فلان نهارُه صائم ـ النهر جارٍ)

135 أصول تحليل الخطاب، ج II، ص. 871

136 شروح التلخيص ، ج I ص 192 (شرح السعد)

137 شروح التلخيص ، ج I ص.240 (حاشية الدسوقي)

فهي تحتاج إلى تأويل لنزع غلالة المجاز، و العودة بالجملة على الحقيقة الإسنادية :

فلان نهارُه صائمٌ ¬ فلان صائم في نهاره

النهرُ جارٍ ¬ الماء جارٍ في النهر

وهذا التأويل يُخرج الظرف (الزماني أو المكاني) من محلّ المسند إليه إلى محلّ التوسعة المبيّنة للمسند .فالنسبة الإيقاعية تقوم على تعديل يمسّ نواة الجملة

أمّا النسبة الإضافية فهي " النسبة الواقعة بين المضاف و المضاف إليه "[138]

والمثال الذي يورده الشرّاح لهذه النّوع من النسبة هو قولهم :

1. أعجبني إنباتُ الربيع البقلَ
2. أعجبني جَرْيُ الأنهار

ولا يخفى أنّ المثالين يختلفان عند التحليل النّحوي التوزيعي ، فتركيب [إنباتُ الربيع البقلَ [في (أ) يُحلّل إلى مركّب شبه إسنادي فاعل ؛ أمّا المركّب [جريُ الأنهار [في (ب) ، فهو مركّب إضافيّ فاعل .

فالمثال (أ) تنحو فيه النسبة الإيقاعية إلى الاقتراب من النسبة التامّة التي هي الإسناد . و العلّة التركيبية في ذلك أنّ المصدر (إنبات) يتعلّق بفعل متعدّ يحتاج إلى مفعول به لإتمام معناه . في حين أنّ النسبة في المثال (ب) إيقاعيّة محض ، ولا يخفى أنّ المصدر (جَرْي) يتعلّق بفعل لازم (لا يتعدّى إلاّ بحرف جرّ)

ويبيّن الدسوقي أنّ الإضافة يمكن أن تكون بمعنى حرف الجرّ (في) فيكون تأويل المثالين كما يلي :

(أ') أعجبني إنبات البقل في الربيع

(ب') أعجبني جريُ الماء في الأنهار

138 المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

وبذلك ينتفي المجاز في الجملتين و تُحملان على الحقيقة

كما يشير إلى أنّ الإضافة قد تكون بمعنى اللام ، فيكون التأويل كما يلي

(أ) أعجبني الإنبات للربيع

(ب) أعجبني الجريُ للأنهار

فتكون الجملتان بهذا التأويل قائمتين على المجاز .

ويستنتج الدسوقي مبدأ للتأويل : " و الحاصل أنّه لابدّ من النظر لقصد المتكلّم ونفس الأمر ، فإن كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الأمر فحقيقةٌ وإلاّ فمجازٌ " [139] فالتأويل يكون على أساس قصد المتكلّم ، فإذا تطابق القصد مع نفس الأمر أي مع الإسناد كما هو ، كانت الجملة قائمة على الحقيقة ، وإذا لم يتطابق القصد مع الإسناد كما هو ، بحيث تطلّب ذلك الإسناد تأويلا، حُملت الجملة على المجاز .

من هنا نتبيّن أنّ مبحث الإسناد قادم رأسا من النحو ولكنّ اختلاطه بمباحث البلاغة جعله يكتسب بعض الاعتبارات التي تلوّن صبغته النحوية بألوان بلاغية طالت حتّى تحديده إذ من الممكن أن يُراد بالإسناد "مطلق النسبة "[140] فيساوي بذلك في النحو الإضافة و المفعولية والإسناد معا. مثل هذا التعامل مع الإسناد يجعل الحاجة إلى مزيد ضبطه وبيانه متأكّدة .

ونلاحظ أنّ تحليل جمل الإسناد وأمثلته وتقسيمها إلى حقيقة ومجاز إنّما يقوم في الأساس على نظريّة أفعال العباد الكلامية الأشعرية . لذلك تراهم يميّزون بين قول الجاهل وقول العالم (الأشعريّ) وقول المعتزليّ ، فضلا عن التمييز بين قول المسلم والكافر. إنّ الحكم على القول بالحقيقة أو بالمجاز إنّما يتوقّف أساسا على اعتقاد قائله أي على مذهبه الكلاميّ في نظريّة الأفعال

139 شروح التلخيص، ج I ص. 240 (حاشية الدّسوقي)

140 شروح التلخيص ج I ص. 240 (شرح السعد)

فجمل نحو :

(1) أحرقت النارُ الحطب

(2) خرق المسمارُ الثوبَ

(5) قطعَ السّكّينُ الحبل

في تحليل الشرّاح ، أنّها إذا صدرت " من الجاهل حقيقة عقلية لانتفاء التأوّل فيها "[141]

وهذه الأمثلة تدخل في الحقيقة لانطباق القول مع اعتقاد قائله ، فلا حاجة فيها إلى تأوّل . ومثلها في الاعتبار الأقوال الكاذبة " كقولك جاء زيدٌ وأنت تعلم أنّه لم يجئ ، فإنّ إسناد الفعل فيه وإن كان لغير ما هو له لكن لا تأوُّلَ فيه أي أنّه لم ينصِب قرينةً صارفةً عن أن يكون الإسناد إلى ما هو "[142] فقول الجاهل في الأمثلة (أ ـ ب ـ ج) هو قول كاذب مثل قول الزاعم مجيء زيد وهو يعلم عدم مجيئه،والفرق بين الصنفين من القول على اجتماعهما على الكذب ـ في نظر الشرّاح ـ إنّما يتمثّل في قصد الترويج عند الزاعم مجيء زيد وهو يعلم عدم مجيئه وعدم ذلك القصد عند الجاهل لاعتقاده في صحّة ما يقول .فالجاهل يعبّر فقط عن اعتقاده ، أمّا الزّاعم فيقصد ترويج قوله لغاية في نفسه . فمحصّلة قول الزّاعم وقول الجاهل واحدة وهي الكذب ، ولكن الاختلاف كامن في قصد القائليْن . ثمّ إنّ قوليهما باندراجهما معا في الكذب يخرجان عن المجاز " لاشتراط التأوّل فيه "[143] فاعتبار الإسناد قائما على المجاز يفترض احتواء القول قرينةً لفظية أو مقاميّة يستدلّ بها على عدم إرادة الظاهر من القول .

---

141 شروح التلخيص، ج I ص. 241 (حاشية الدّسوقي)

142 شروح التلخيص، ج I ص. 242 (شرح السعد)

143 شرح التلخيص ، جI ص. 241 (شرح السعد)

ويعمد الشرّاح إلى أمثلة أخرى من هذا القبيل يتمّ التمييز فيها بين الأقوال الكاذبة و الأقوال المجازية اعتمادا على القرائن من ذلك قول الصّلتان العبديّ : [من المتقارب [

أ شَابَ الصغيرَ وأفنى الكبيرَ كرُّ الغَدَاةِ ومَرُّ العشيّ

فهو قول لم يحمله الشرّاح على المجاز " ما لم يُعلم أو يُظنّ أنّ قائله لم يُرد ظاهره " . فقيد التأوّل بمعنى إخراج القول مُخرج المجاز، يُخرج أوّلا الأقوال الكاذبة وثانيا قول الكافر أنبت الربيعُ البقلَ ، معتقدا ذلك

ولا يُحمل القول على المجاز العقليّ إلاّ بقرينة . فإسناد " أ شاب" و" أفنى" إلى " كرّ الغداة " و " مرّ العشيّ " لم يُحمل على المجاز بل حُمل على الحقيقة التي هي الأصل في الكلام وإن كانت كاذبة ، ما دام لم يُعلم أو لم يُظنّ أنّ قائل هذا البيت لم يعتقد ظاهر هذا الإسناد لانتفاء التأوّل حينئذ لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل " أنبت الربيعُ البقل " . فإنّ البيت يحتمل أن يكون قائله دهريّا يعتقد تأثير الزمان، فيكون الإسناد عنده حقيقيا، كما تقدّم في قول الجاهل . والحاصل أنّ صُور الحقيقة ثلاث : علم أو ظنّ اعتقاد المتكلّم للظّاهر . والثالثة الشكّ في ذلك، وصُور المجاز اثنتان : ما إذا عُلم عدمُ اعتقاده للظّاهر أو ظُنّ ذلك .فكلّ مجاز إسنادي لا يُحمل على المجاز حتّى يُظنّ أنّ قائله لم يُرد ظاهره، فإن شُكَّ فالأصل الحقيقةُ فيتبقى إذن الحملُ على المجاز مدّة انتفاء العلم أو الظنّ باعتقاد قائله خلاف الظاهر بأن عُلِم أنّ قائله يعتقد الظاهر أو ظُنّ ذلك أو شُكَّ فيه . ففي الأحوال الثلاثة يحمل على الحقيقة لأنّها الأصل وخرج بقولنا " ما لم يعلم أو يظنّ " ما إذا عُلم أنّه لا يعتقد الظاهر أن ظُنَّ ذلك، فإنّ الإسناد في هاتين الحالتين يُحمل على المجاز ويكون حاله المعلوم أو المظنون قرينة صارفةً

للإسناد من ظاهره[144]

وإذا نظرنا في بيت الصّلتان العبديّ (أ شاب ... البيت) لم نقف على قرينة، في البيت ترجّح المجازيّة غير أنّ الدّسوقي يقول : ذكر الصّلتان بعد عدّة أبيات كلامًا يدلّ على أنّه لم يُرد ظاهر الإسناد ، وأنّه موحّد مثل قوله : [من المتقارب]

أَلَمْ تَرَ لُقمَان أوْصى بنيه وأوْصَيْت عمرا ونعم الوصيّ

فَمِلّتُنَا أنّنا مُسْلِمُــون على دِين صِدّيقه والنّبِــيّ

فهذا صريح في أنّه موحّدٌ[145]

فالملاحظ أنّ التأويل المقبول الذي استقرّ عليه رأي الشرّاح يستند إلى قرينة نصيّة هي قول لاحق بالقول موضوع التحليل، وهي قرينة يمكن اعتمادا على نظريّة هاليداي وحسن تسميتها بالإحالة المقالية (وهي إحالة على عنصر داخل النصّ endophora ، وهي هنا إحالة مقالية بعدية cataphora ، تُسهم في تحقيق ترابط النصّ واتّساقه)[146]

غير أنّنا نُشير إلى أنّ قيمة الإحالة في هذا المثال لا يُنظر إليها من جهة تقويتها لُحمةَ النصّ (كما يشير إلى ذلك أصحاب نظرية " انسجام النصّ ") بل من جهة توجيهها للتأويل وجهة المجازية بدل حمل القول على الحقيقيّة .

فالتأويل يعتمد أوّلا على النظر في ما يحتمله اللّفظ في حدّ ذاته، ولمّا كانت مقولة النصّ غير معتمدة لدى الشرّاح، فقد نظروا إليه في المنزلة ذاتها التي ينظرون فيها على " الأمور الخارجية " وهذه لها تفصيل هو " وما يعلمه [المؤوِّل]

---

144 القزويني ، الإيضاح ، ج I ص. 118 (هامش المحقّق)

145 القزويني ، الإيضاح ، ج I ، ص. ـ ص. 119 ـ 120

146 نقلا عن محمد الشّاوش : أصول تحليل الخطاب، ج I ، ص. 125 ، وانظر كذلك : الباب السادس « الإحالة البعديّة » ج II ، ص. 1213

من أحوال المتكلّم "[147] فالعلاقة التخاطبيّة، وما تفترضه من معرفة المخاطب بالمتكلّم تدخل ضمن الدائرة التأويلية التي يرسمها متى انتفت القرينة النصّية المنصوبة في القول المحلّل تحديدا .

6 ـ تحليل الإسناد

6.1 الإسنــاد العقــليّ

يسمّي القزويني الإسناد الحقيقيّ و الإسناد المجازي كليهما إسنادا عقليّا في مقابل الإسناد الوضعيّ نسبة إلى واضع اللّغة. ويعلّل ذلك بقوله : << لأنّ إسناد الكلمة إلى الكلمة شيءٌ يحصل بقصد المتكلّم دون واضع اللّغة >>[148] ولعلّنا نقف في هذا التحديد لمجال الإسناد على تفريق جوهريّ يُنسب إلى اللّسانيات السّوسّيريّة الحديثة يقوم على التمييز بين الكلام (parole) بما هو إنجاز فرديّ يقوم به متكلّم اللّغة و اللّسان (langue) بما هو جملة القوانين و الأنظمة الضابطة لعمل اللّغة الطبيعية ، ويضطلع ببيان هذه القوانين و الأنظمة النحويّ أو اللّسانيّ الذي يخرجها من الكمون إلى الصّياغة القواعديّة الواضحة[149] .وكي لا نقع في الإسقاط أو المجازفة

---

147 القزويني ، الإيضاح ، ج I ، ص. 119

148 شروح التلخيص ج.I (إيضاح القزويني) ص.246

149 وقد عبّر د. عبد السلام المسدّي عن ذلك في قوله « فعل التكلّم منسوب بالضرورة إلى فاعل الكلام و [... مادّة الخطاب لا يحدّدها إلاّ النظام الذي اختاره الباث في قذف رسالته الدلاليّة « انظر : التفكير اللّساني في الحضارة العربية، تونس ـ ليبيا ، الدار العربية للكتاب ، 1981 ، ص. 293 وبيّن المسدّي في المرجع نفسه ـ بالرجوع إلى الجرجاني ـ أنّ « العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم هو من صنف المعرفة الاضطرارية لأنّ الحدث اللغوي ينطلق من نفس المتكلّم ويتركّب على أنسجة اللّغة وفقا لمواضعات قد استقرّت بين المتحاورين « (المرجع ذاته ص. 293) ويستنتج قائلا إثر ذلك : « وهكذا لا يكون الخطاب إثباتا أو نفيا، ولا يكون خبرا أو استخبارا كما لا يكون أمرا أو نهيا إلاّ بفعل المتكلّم ، فليس من أحد مثبت أو نافٍ أو مُخبرٍ أو مستخبر أو آمر أو ناهٍ إلاّ المتكلّم الذي هو صانع الحدث اللّغوي وملتزم به» (المرجع ذاته، الصفحةً ذاتها)

بالتسوية بين ملاحظة القزويني السالفة الذكر وأزواج دي سوسّير النظريّة أو المطابقة بينها، ينبغي أن نتبيّن بدقّة الغرض الذي أدّى بالقزويني إلى إبداء تلك الملاحظة ، فغنيّ عن البيان أنّه هدفٌ يُباين هدف دي سوسّير من إنشاء دراسة بنيويه للغة بما هي مؤسّسة اجتماعية بشرية خالصة ، فنحن نعلم أنّ النحاة والبلاغيين والمفسّرين العرب المسلمين حافظوا على النظر إلى إحدى مسائلهم الخلافيّة حول أصل اللّغة أ توقيف هي أم اصطلاح[150] وللوقوف على غرض القزويني من التمييز اللطيف الذي عقده بين عمل المتكلّم وما يتعلّق بواضع اللغة، ننظر في تحليله للجملة : زيدٌ ضربَ فهو يشير إلى أنّ اعتبار ضربَ خبرًا عن زيد تمّ بقصْد المتكلّم بتلك الجملة إثباتَ الضربِ لزيدٍ أمّا ما يتعلّق بواضع اللّغة فهي بعضُ عناصر الإسناد الفرعيّة : من ضرَب التي تعني إثبات الضرْب لا الخروج مثلا،وأنّ الضرب في زمان ماضٍ لا في زمان مستقبل. أمّا تعيين مَن ثبتَ له الضربُ " فإنّما يتعلّق بمن أراد ذلكَ من المُخبرين "[151]

نلاحظ هنا أنّ ما يتعلّق بواضع اللّغة يقتصر على المُسند ، ولمّا كان الإسناد

---

150 يمكن الرجوع إلى مسألة أصل اللّغة مثلا إلى ابن جنّي (ت. 391 هـ) في الخصائص : « باب القول على أصل اللّغة أ إلهام هي أم اصطلاح « حيث يقول :» هذا موضع مُحوِجٌ إلى فضل تأمل، غير أنّ أكثر أهل النظر على أنّ أصل اللّغة إنّما هو تواضع واصطلاح ، لا وحي وتوقيف . إلاّ أَنّ أبا عليّ [الفارسيّ رحمه الله قال لي يوما: هي من عند الله واحتجّ بقوله سبحانه : « وعلّم آدم الأسماء كلّها «، وهذا لا يتناول موضع الخلاف . وذلك أنّه قد يجوز أن يكون تأويله : أقْدر آدم على أن واضع عليها ؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة « الخصائص ، تح.محمد علي النجار، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية، 1952 ، ج I ص. 40

وقد عبّر الأستاذ عبد القادر المهيري عن موقف ابن جنّي من هذه المسألة الخلافيّة : « وفي النهاية ، إذا كان ابن جنّي قد تردّد ـ نظريّا ـ في الإجابة على الأسئلة التي تطرحها قضيّة أصل اللّغة، وإذا كان لم يتبنّ حلاّ يقصي سائر الحلول ، فإنّ ذلك لم يمنعه من دراسة اللّغة العربية ـ عمليّا ـ ومن الحديث عنها بوصفها مؤسّسة بشريّة كما لو كان ذلك أمرا متّفقا عليه»

Abdelkader Mhiri : Les théories grammaticales d'Ibn Jinī، publication de l'un - versité de Tunis 1973 ، p.117

151 شروح التلخيص ج.I (إيضاح القزويني) ص.246

متعلّقا بالمتكلّم ، فبمن يتعلّق المسند إليه ؟

هذا ما سكت عنه القزويني ، ويبدو أنّه سكوت يُضمر خروج الإجابة عن ذلك السؤال عن حيّز العلم . فهو يتّصل ـ فيما نظنّ ـ بالجماعة البشرية التي ينتمي إليها المتكلّم وزيد، ولنقل بلغة التداولية بعالم الخطاب.فمعرفة انطلاق لفظ زيد على ذاته ، إنّما هي من المعطيات التي يوفّرها المقام الاجتماعي و الثقافي عموما .

غير أنّنا قد نعثر على جواب على السؤال الذي طرحناه آنفا في معرض استدلال القزويني على عقليّة الإسناد دون لغويّته، وذلك بقوله عن الإسناد :

"ولو كان [الإسناد [لغويّا لكان حكمنا بأنّه مجاز في مثل قولنا خطٌّ أحسنُ ممّا وشى الربيعُ من جهة أنّ الفعل لا يصحّ إلاّ من الحيّ القادر حُكماً بأنّ اللّغة في التي أوجبت أن يختصّ الفعل بالحيّ القادر دون الجماد، وذلك ممّا لا يشكّ في بطلانه"[152]

وهذا ـ فيما نرى ـ استدلال بالخُلف على انعدام العلاقة بين اللّغة وإثبات الإسناد ، فبما أنّ صنفا من الإسناد وهو الإسناد المجازيّ لا تعلُّق باللغة فيه ، فإنّ ذلك مدعاة إلى بسط نفي العلاقة بين اللغة والإسناد مطلقا . واللغة هنا ـ كما أشرنا آنفا ـ بمعنى النظام القواعديّ . فاللغة بهذا المعنى لا تحتوي قاعدةً تمنع إسناد ما هو للحيّ القادر إلى من ليس كذلك[153] ، ومن ثمّة فإنّ اللغة ترفع يدها عن مسألة الإسناد و تترك ذلك للاستعمال . وهو الذي نظنّه ضديد الوضع اللغوي عند القزويني .

فالإسناد إجراء يتّخذه متكلّم اللغة من تلقاء نفسه، فليس في اللغة ما يقنّن الإسناد ذاته ، وإن كانت اللّغة تحدّده بطريقة غير مباشرة عبر توفير العناصر اللاّزمة

---

152 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

153 «إنّ وضع الفعل لاستعماله في القادر قيدٌ لم ينقل عن واحد من رواة اللغة،وترك القيد دليلٌ في العرف على الإطلاق»، شروح التلخيص ج.I (إيضاح القزويني) ص. 247

لإجرائه (الألفاظ ودلالتها) .

فالإسناد عمليّة عقلية محض تعتمد على معطيات لغوية باعتبارها مواد خاما يُبنى على أساسها الإسناد وليست بمتحكّمة فيه ، بل المتحكّم فيه هو مُنشئه أي المتكلّم .وثنائيّة المسند إليه و المسند في البلاغة تذكّرنا بالعامل والمعمول في النحو، ومن وجوه الشبه بين الثنائيتين الانتهاء إلى أنّ العامل الحقيقي كالقائم بعمليّة الإسناد إنّما هو المتكلّم .

6 . 2 الإسنــاد المجــازي

المجاز العقلي :

نظر القزويني إلى المجاز العقلي من جهة طرفيّ الإسناد فيه : المسند إليه والمسند : فهما إمّا

حقيقتان : مثال : أنبت الربيعُ البقلَ

أو مجازان : مثال : أحيا الأرضَ شبابُ الزّمان

أو مختلفان : مثال1 : أنبتَ البقلَ شبابُ الزّمان

مثال 2 : أحيا الأرضَ الرّبيعُ

مثال 3 : أحيتْني رُؤيتُك

مثال4 : سرّني ليلي

وهذا المثال الأخير يمثّل إشكالا سننظر فيه في ما بعد وهو يتعلّق بوضع اللّفظ لنفسه فهو لا يوصف بحقيقة ولا بمجاز.

أمّا ما نشير إليه في هذا الموضع ، فهو اعتبار الشرّاح وقوع المجاز في الألفاظ لا في الجمل يقول القزويني " و الجملة لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز اللغوَييْن

فمناط المجازية هي الكلمات، فالنظم النحوي للكلمات واحد سواء في حال "[154] مجازيّتها أو حقيقيتها ، فلا يوجد نظم مخصوص للحقيقة وآخر للمجاز، فالتأويل ـ الذي هو شرط وجود المجاز ـ يتمّ لبعض الكلمات ولا يمسّ البنية التركيبية للجملة فيكون عمل البلاغيّ استبدالا بالكلمات المجازية كلماتٍ مطابقةً لقصد القائل خارجة عن حيز المجاز .

أمّا المثال المشكل مثال4 (السابق) : سرّني ليلي ، فقد حلّله الدّسوقي كما يلي :

هو مثال " من المجاز العقليّ لأنّ الإسناد فيه لغير من هو له عند المتكلّم وأحد طرفيه حقيقة وهو المسند ، والمسند إليه ليس حقيقة ولا مجازا. "[155]

تُرى لماذا اعتبر الشّارح أنّ ليلي ليس حقيقة ولا مجازا ؟

إذا طبّقنا قواعد القول الحقيقي نجده يخرج عنه لأنّ المفترض في المسند إليه فعل السرور أن يكون حيّا عاقلا ، وهذا غير متوفّر في "اللّيل" لذلك فالقول غير حقيقي .وإذا طبّقنا قواعد القول المجازي، فإنّنا لا نجده يطابق أيّ علاقة من علاقات المجاز المرسل (السببية المسببية ، الحالّية ، المحلية ، اللازمية ، الملزومية ،...) ثمّ إنّ القول لا يمكن ردّه إلى الاستعارة، لعدم وجود قرينة تدلّ على إرادة المشابهة ، بل لا وجود للمشابهة أصلا ، ولا إمكانية لها .

لذلك يقول الدّسوقي " وأحد طرفيه حقيقة وهو المسند ، والمسند إليه ليس حقيقة ولا مجازا [156] فالسرور حقيقة ، ولكن لا يجوز صدوره عن الليل لذلك

---

154 شروح التلخيص، ج.I (حاشية الدّسوقي) ص. 251

155 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

156 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

اعتُبر المثال من المجاز العقلي " لأنّ الإسناد فيه لغير من هو له عند المتكلّم "[157]

واعتبر أحد البلاغيين "أنّ السرور إنّما هو من سماع هذا اللّفظ من حيث دلالته على معناه لا من حيث هو "[158]

أمّا اعتبار المسند إليه لا حقيقةً ولا مجازا ، فراجعٌ إلى اعتبارهم أنّ اللّفظ " إذا وُضِعَ للمعنى ولم يستعمل فيه ، فلا يتّصف بحقيقة ولا مجاز "[159] ومن ثمّة نقف على أنّ قاعدة الاستبدال إذا لم يتسنّ تطبيقها يُسحب من الألفاظ الحكمُ عليها بالحقيقية أو المجازية . كما أنّ خروج اللّفظ عن المعنى المستعمل فيه عادةً وعُرفا يؤدّي إلى خروجه عن وصف الحقيقة أو المجاز .

وقد ذهب بعض البلاغيين إلى استفادة المعنى من المسند دون الربط الحرفي بالمسند إليه ؛ فيقف في النظر إلى القول عند معنى المسند، وهو في مثالنا السرور ؛ فيكتفي بسماع هذا اللّفظ ليقرّر أنّ المعنى المقصود من الجملة هو ذلك دون الدخول في دلالة المسند إليه بطريقة حرْفيّة . فلا يُنظر إلى المسند باعتباره وحدة لغوية تابعة للمسند إليه ، ولكن باعتباره وحدة لغوية مستقلّة بمادّتها الصوتية الفيزيائية " السرور إنّما هو من سماع هذا اللّفظ "[160] كما يُنظر إليه من حيث وجهه الدلالي " من حيث دلالته "[161]. وهذا الاعتبار يقطع الصّلة بين المعنى المقصود من القول ، وإدراك حقيقة المسند إليه . فكأنّ القول يحقّق كفاية معنويّة بمعزل عن اكتناه حقيقة المسند إليه . ومثل هذا التحليل يبدو متعارضا مع التحليل النّحويّ من جهة كون الفعل (المُسند) لا

157 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

158 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

159 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

160 المرجع نفسه، الصفحة نفسها

161 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

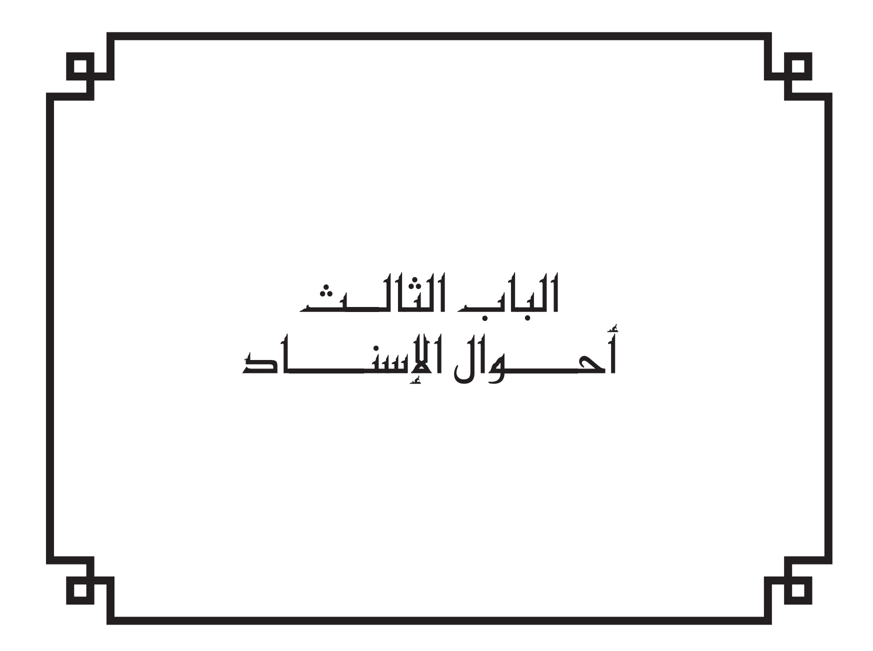
يخلو من الفاعل (المسند إليه) ، حتّى ولو كان الأمر متعلّقا بصيغة المبنيّ للمجهول ، فلا ينقرض الفاعل مطلقا بل يُستبدل نائبُ الفاعل بالفاعل . فمن زاوية نظر بنائية لا يستقيم القول الإسناديّ دون وجود المسند إليه حضورا أو تقديرا ، من حيث المبدأ ؛ لعدم إمكان مسند دون مسند إليه قياسا على احتياج المعمول للعامل في النحو على أنّه تحليل قد لا يتعارض مع بعض التأويلات النحوية التي تعتبر الفعل ثقيلا لا فقط لاحتوائه على مقولتي الزمن و الحدث ، بل لاحتوائه على مقولة الشّخص ، ومن ثمّة فالفاعل مستكن في الفعل ماثل فيه؛ وبهذا المعنى يصير محلّ الفاعلية مستلزَما استلزاما ضروريا سواء بالحضور و الظهور أو بالحضور و الضمور في الفعل .

وعدم الاهتمام بالمسند إليه أي الفاعل في مثل هذا التحليل يؤدّي إلى انتفاء إمكانية التقريب مع ثنائية الفاعل الحقيقي والفاعل النحويّ في أمثلة كثيرة جرى اعتبارُ نسبة المسند إلى المسند إليه فيها مجازًا نحو(مات الرجلُ) و(تحرّك الغُصن) ،وما إلى ذلك من الأمثلة . فما وجه الوجاهة في عدم قيس مثال(سرّني اللّيلُ)على تلك الأمثلة ؟

تبدو الإجابة واضحة عند الشرّاح ، وقد احتجّوا بأنّ وجه الإشكال في المثال السابق ليس التأرجح بين الفاعل الحقيقي والفاعل النحويّ نحو الأمثلة المشهورة ، بل يوجد اتّفاق على أنّ السّارّ ليس المتكلّم بالجملة كما هو بيّن من دلالة الجملة ، لذلك قال الشرّاح " ولا نسلّمُ أنّ السّارّ من تلفّظ به (بلفظ السرور) "[162] .

ولمّا انعدم التأويل ، فقد رجّح الشرّاح حقيقيّة الإسناد في هذا المثال .ويفرّق الدّسوقي في هذا السياق بين الوضع و الاستعمال . فالمفردات توضع لمعانٍ تدلّ عليها و يأتي الاستعمال لِيَسِم المفردات بالحقيقية أو المجازية . فإذا لم تُستعمل المفردات في المعاني الموضوعة لها انتفت إمكانية وصفها بالحقيقية أو المجازية .

162 المرجع نفسه، الصفحة نفسها



الباب الثالث
أحوال الإسناد

مقــدّمــة

لّما كان الإسناد يشمل جلّ مباحث علم المعاني، فإنّ النظر في أقسامه أمر ضروريّ للوقوف على مركزيّته في تحليل الدلالة خاصّة وفي تأويل الخطاب عامّة .

فالمصنّف يعقد أربعة أبواب يمكن اعتبارها جميعا على صلة وثيقة بالإسناد.

وهذه الأبواب هي :

أحوال الإسناد الخبريّ

أحوال المسند إليه

أحوال المسند

أحوال متعلّقات الفعل[163]

وتفصيل هذه الأبواب يقوم على أصل نحويّ ـ بلاغي . فأصلُ الكلام الخَبَرُ[164]، وكلّ خبر لا يخلو من إسناد،والإسناد لا يتمّ إلاّ بعنصرين أساسيين هما المسند والمسند إليه، ثمّ إنّ المسند قد تكون له متعلّقات إذا كان فعلا (الفعل المتعدّي) أو ما في معناه كاسم الفاعل (وغيره من المشتقّات التي يمكن أن تنشأ عنها مركّبات نسمّيها شبه إسناديّة .

فهذه هي الأبواب التي نُعني بها ، أمّا سائر الأبواب ونعني : القَصْر والإنشاء والفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة ، فلا تدخل في إطار العمل

163 شروح التلخيص : إيضاح القزويني ، ج.I ،ص.ص.162 ـ 163

164 يقول الدّسوقي معلّلا ذلك :» لحصول الإنشائية إمّا بنقل كما في «بِعْتُ « أو زيادة أداة كما في» لتَضْرِبْ «و «لا تضربْ» أو حذف كما في «اِضربْ « فإنّ أصله « لِتَضْرِبْ «» (شروح التلخيص، حاشية الدّسوقي ، ج.I ص.170)

مباشرة . وقد علّق بهاء الدين السبكي في "عروس الأفراح "على تكرار المصنّف عبارة " أحوال " في استعراضه أبواب علم المعاني الأربعة فقال : << وإنّما كرّر لفظ الأحوال في الثلاثة لأنّه لو قال" والمسند إليه "، فإمّا أن يكون من غير تقدير "أحوال" مضافة محذوفة أولا، فإن كان من غير تقديرها لَزِمَ أن يكون الباب في نفس المسند إليه لا في أحواله وذلك وظيفة النحويّ ، ثمّ لو أراد ذلك لقال " الإسناد "ولم يقل : " أحوال الإسناد " وإن كان مع تقدير المضاف المحذوف أوْهَمَ العطفَ على الإسناد ، ولا يصحُّ لأنّه يلزمُ أن تكون أحوال الإسناد و المُسنَد والمسند إليه واحدة >>[165]فتكرار عبارة " أحوال " يُجنّب التطابق مع عمل النحويّ ، ويضمن تمييز عمل البلاغيّ و تخصيصه بالأحوال العارضة للإسناد والمسند والمسند إليه .فالبلاغي يبني على التقسيم النحويّ ولا يتوقّف عنده .

أحـوال المسنـد إليـه

تنقسم أحوال المسند إليه العامّة إلى ذِكْر وحذف ، والحذف أولى من الذّكر لأنّه عبارة عن العدم والوجود لاحقٌ بالعَدم.

و الملاحظ أنّ المسند إليه الذي تمّ تركيز النّظر عليه هو المبتدأ دون الفاعل وذلك لأسباب تركيبية ، خاصّة في حال الحذف .

و المقصود بأحوال المسند إليه أي "الأمور العارضةُ له من حيث أنّه مسند إليه "[166] "فالحذف و الذِّكر ونحوهما هي أمور عرضت له في حال كونه مسندًا إليه لا لأجل كونه مسندًا إليه "[167]

---

165 شروح التلخيص : عروس الأفراح للسبكي ، ج. I ، ص.163.

166 شروح التلخيص ، جI ، شرح السعد ، ص. 272

167 شروح التلخيص ، ج. I، مواهب الفتّاح لابن يعقوب المغربي، ص. 273

ويتحدّث الشرّاح عن منهج المصنّف في تقديم أحوال المسند إليه على أحوال المسند ، مبيّنين أنّ سبب تقديم أحوال المسند إليه يعود إلى أهميته يقول ابن يعقوب المغربي: " لأنّ المسند إليه هو الرّكن الأعظم الشديد الحاجة إليه " (نفسه) وهي حاجة الإسناد إليه (وهنا يُوازي المسند إليه المسند، باعتبار حاجة الإسناد إلى كليهما) وحاجة " المسند " إلى " المسند إليه " ويبيّن الدّسوقي هذا المعنى بقوله : " لأنّ المُراد من المسند إليه الذاتُ ومن المسند الصفة ، والصفة تتوقّف على الموصوف بخلاف المسند، فإنّه وإن توقّف عليه الإخبارُ لا يتوقف عليه المسند إليه "[168] .

وقد فسّر الشرّاح الالتباس الوارد المتمثّل في اعتبار الرفع " حالا " من أحوال المسند إليه ومعلوم أنّ الحركة الإعرابية محلّ دراستها كتب النحو، فكيف ندفع الالتباس الحاصل باعتبار الرفع داخلا في أحوال المسند إليه، مع خروجه قطعا من دائرة اهتمام علم المعاني ؟

يجيب الدّسوقي على هذا الإشكال قائلا : " الأمور العارضة له [للمسند إليه [أي التي بها يُطابق اللفظُ مقتضى الحال، فخرج الرفعُ في "قام زيدٌ" و "زيدٌ قائمٌ" ، فإنّه وإن كان عارِضًا له من حيث أنّه مسند إليه،لكن لا يُطابقُ به اللّفظُ مقتضى الحال، وحينئذ فلا يُذكر هنا "[169] .

1 ـ الحــذف

لقد قدّم الشرّاح الحذف على سائر الأحوال (كالذّكر بفروعه) إستنادا إلى قاعدة منطقيّة أوردها التفتازاني (على سبيل المثال) في قوله: " قدّمه (أي الحذف) على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عدم الإتيان به ،وعدمُ الحادث سابقٌ

168 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي ، ص. 274

169 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي ، ص.273

على وجوده". فالحذف "من حيث مفهومه اللّغوي يعني الإسقاط" ، وهذا يُشعر بأنّه العدمُ بعد الإتيان ، لذلك فالمقصود بالحذف هو المفهوم الاصطلاحي وهو عدم الإتيان بالمسند إليه .وقد انتبه الشرّاح إلى أنّ ظاهرة الحذف بوصفها حالاً من أحوال المسند إليه ، إنّما تتعلّق أساسا بالمبتدأ لا بالفاعل (لأنّ الفاعل " مستكن في الفعل" كما يقول عبد القاهر الجرجاني [170]) ويعلّل الدّسوقي ذلك بقوله : " لأنّ الفاعل إذا حذف ، إمّا أن يقوم شيءٌ مقامَه ، كما في باب النّيابة وباب الاستثناء المُفرغ وباب المصدر، ولا يحتاج الحذف حينئذ لقرينة،بل الحذف للأمر الداعي له، وإمّا لغرض لفظي كالتقاء السّاكنين"[171]من ثمّة نفهم اقتصار المصنّف على حذف المبتدإ من المسند إليه :أمّا غايات الحذف فيُجمِلها المصنّف في الأمور التالية :

أوّلا × إمّا لمجرّد الاختصار والاحتراز عن العبث بِناءً على الظّاهر[172]

وقد أورد السبكي مثالا على هذا الضرب من الحذف : "كقولك لِمَن يستشرفُ الهِلالَ : " الهِلاَلُ واللهِ !" أي : " هذا الهلال" فلو صرّحتَ بذِكر المبتدإ لَكَان ذِكرُه عبثا في الظّاهر ، بمعنى أنّه لا يظهرُ له فائدةٌ "[173]

ثانيا × وإمّا لتخييل أنّ في ترْكِه تعويلا على شهادة العقل، وفي ذِكره

---

170 يقول عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز»: «إن الفاعل مستكن في الفعل».

171 شروح التلخيص، ج. I ، حاشية الدّسوقي، ص. 273

172 يقول الدّسوقي مبيّنا شرطيّ الحذف الأساسيّين :» اعلَمْ أنّ الحذف يتوقّف على أمريْن أحدهما وجود ما يدلّ على المحذوف من القرائن و الثّاني وجود المُرجّح للحذف على الذّكر . أمّا الأوّل فهو مذكور في غير هذا الفنّ كالنّحو، وأمّا الثاني فقد شرع المصنّف في تفصيله بقوله (فللاحتراز عن العبث بناءً على الظّاهر) وحاصله أنّ من جملة مرجّحات الحذف على الذّكر قصْدُ التحرُّز و التباعد عن العبث ، وذلك أنّ ما قامت عليه القرينةُ وظهر عند المخاطب ، فذِكرُه يُعدّ عبثا أي خاليا عن الفائدة، فيحذفه البليغ لئلاّ يُنسبَ إلى العبث أي الإتيان بشيء زائد عن الحاجة لإتيانه بما هو ظاهرٌ معلوم ، و العابث لا يُلتفتُ إلى كلامه ولا يُتلقّى منه بالقبول « (ص. 273)

173 شروح التلخيص ، ج I ، عروس الأفراح لبهاء الدين السّبكي ، ص. 275

تعويلا على شهادة اللّفظ من حيث الظّاهر وكم بين الشّهادتين . وقد أورد السبكي مثالا على هذا الضرب من الحذف : كقولك : " قائمٌ " في جواب " كيف زيدٌ ؟" وإنّما قلنا أقوى الدليلين [دليل العقل ودليل اللّفظ [لأنّك لو قلت : " زيدٌ قائم" أو "هو قائم " ، لكان الكلام مُفيدًا للمسند إليه بلفظه، ولو قلت: " قائمٌ " لكان يدلّ عليه بدلالة العقل القاضية بأنّ السّؤال كالمُعاد في الجواب . فالدليلان هما العقلُ واللّفظُ وأقواهما العقلُ ، فالعقل يدلُّ على المسند إليه و اللّفظ لو ذُكر دلّ عليه إلاّ أنّ الدلالة المعنويّة أقوى "[174]

ثالثا × وإمّا لاختيار تنبُّه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبُّهه . وقد مثّل لذلك الدّسوقي بمثال : " كما إذا حضر عندك شخصان أحدهما أقدمُ صُحبة من الآخر، فتقول لمخاطبك : " والله حقيقٌ بالإحسان" تُريد أقدَمُهما صُحبةً ، وهو زيدٌ مثلا حقيقٌ بالإحسان ، فتحذف ذلك المسند إليه اُختبارًا لمبلغ ذكائه، هل يتنبّه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاءٌ، وهي أنّ أهل الإحسان ذو الصّداقة القديمة دون حادثها أولا يتنبّه له"[175]

رابعًا × وإمّا لإيهام أنّ في تركه تطهيرًا له عن لِسانك أو تطهيرا للِسانكَ منه .ويوضّح السّبكي هذا الوجه الرابع من أنواع الحذف قائلا :<< إيهامُ صَونه عن لسانك لتعظيمه (يمثّل لذلك بقوله تعالى : " سوُرَةٌ أنزلناها "[النور:1])[176]

m174 المصدر ذاته ، ص. 276

m175 شروح التلخيص ج. I ، حاشية الدّسوقي ، ص. 277

m176 يقول محمد الطاهر بن عاشور في التحرير و التنوير : « يجوز أن يكون « سورة » خبرا عن مبتدإ مقدّر دلّ عليه ابتداء السورة، فيُقدّر : هذه سورة.واسم الإشارة المقدّر يشير إلى حاضر في السمع وهو الكلام المتتالي فكلّ ما ينزل من هذه السورة وأُلحق بها من الآيات فهو من المشار إليه باسم الإشارة المقدّر. وهذه الإشارة مستعملة في الكلام كثيرا ! « التحرير و التنوير، الدار التونسية للنشر، تونس 1984 ج18، ص. 141.

أو صوْنِ لسانَكِ عنه و تحقيرِه (يُمثَّل لذلك بقوله تعالى : " صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ")
>> [البقرة:18/171][177]

خامسا × وإمّا ليكون لك سبيلٌ إلى الإنكار إن مَسَّت إليه حاجةٌ. و يعلّل السّبكي هذا النوع من الحذف بقوله : << لأنّه قد تدعو الحاجةُ إلى التكلُّم بشيء ثمّ تدعو الحاجة لإنكاره ، مثاله أن يذكر شخصٌ ، فتقولَ " فاسِقٌ " ثمّ تخشى من غائلة ذلك، فتُنكِره ، فلو قلتَ " زيدٌ فاسقٌ " لقامت البيّنة بذلك ، ولم تستطِعْ الإنكارَ،لا يقال كيف ينفعُ الإنكارُ مع القرينة لأنّا نقول : القرينة تُرجّحُ أحدَ الطرفيْن ترجيحًا لا يُسَوِّغُ الشهادة .>>[178]

بهذا الاحتراز يبيّن السّبكي أن مدار عمل البيانيّ الخطاب اللّغويّ في حدّ ذاته ،بمعزل عن الاستتباعات الأخلاقيّة (السّلوكيّة) التي قد تنجرّ عنه: فهو يصف الكلام في بُعده التداوليّ الاستعماليّ دون الخوض في الناحية الشرعية ، فزاوية النظر الشرعية ينظر منها الفقيه والأصوليّ لا النحويّ و البيانيّ

177 شروح التلخيص ج. I حاشية الدّسوقي، ص. 278

وهذا الشاهد القرآنيّ، مقطع من الآيتين 18و171من سورة البقرة . يقول محمد الطاهر بن عاشور في تفسير الآية الأولى :

« أخبار لمبتدإ محذوف هو ضمير يعود إلى ما عاد إليه ضمير «مثَلهم « ولا يصحّ أن يكون عائدا على الذي استوقد [... وحذف المسند إليه في هذا المقام استعمال شائع عند العرب إذا ذكروا موصوفا بأوصافَ أو أخبار جعلوه كأنّه قد عُرف للسامع فيقولون : فلان أو فتًى أو رجُلٌ أو نحو ذلك على تقدير هو فُلان.» التحرير و التنوير ج 1 ص.313

ويقول في تفسير الآية الثانية : << وقوله « صمّ بكم عمي «أخبار لمحذوف على طريقة الحذف المعبّر عنه في علم المعاني بمتابعة الاستعمال بعد أن أجري عليهم التمثيل، والأوصاف إن رجعت للمشركين، فهي تشبيه بليغ وهو الظاهر و إن رجعت إلى الأصنام المفهومة من ينعق على أحد الاحتمالين المتقدّمين فهي حقيقة وتكون شاهدا على صحّة الوصف بالعدم لمن لا يصحّ اتّصافه بالملكة كقولك للحائط : هو أعمى، إلاّ أن يُجاب بأنّ الأصنام لمّا فرضها المشركون عقلاء آلهة وأريد إثبات انعدام الإحساس منهم عبّر عنها بهذه الأوصاف تهكّما بالمشركين فقيل: صمّ بكم عمي كقول إبراهيم « يا أبت لِمَ تَعبُدُ ما لا يسمَعُ ولا يبصر «>> التحرير و التنوير، مرجع مذكور، ج.2، ص. 113.

178 شروح التلخيص ج. I حاشية الدّسوقي، ص. 279

سادسا×وإمّا لأنّ الخبر لا يصلح إلاّ له حقيقةً أو ادّعاء ، يوضّح السّبكي هذا النوع من الحذف بقوله: << أي أنّ ذلك المسند مُعيَّن للمسند إليه مُنحصِرٌ فيه ، فلا حاجة لذكره ، لقولك: " خالِقٌ لِما يشاء" أي اللّه >>[179]

و تنضاف إلى قائمة هذه الأسباب السّتّة للحذف ، أسباب أخرى يعدّدها التفتازاني في قوله :<< كضِيقِ المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجَرٍ وسآمة أو فوات فُرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية أو ما أشبه ذلك، كقول الصيّاد: " غزالٌ" أي " هذا غزالٌ " وكالإخفاء عن غير السّامع من الحاضرين مثل " جاء " وكاتّباع الاستعمال الوارد على تركه [أي ذِكر المسند إليه [مثل " رميةٌ " من غير رامٍ >>[180]

1 ـ 1 تعليق على مبحث الحذف

أشار بعض الباحثين إلى "ضآلة العناية بمبحث الحذف في الأنحاء الغربية التقليديّة"[181] بل "ولم تكن هذه الظاهرة [أي الحذف [بأسعد حظّا في النظريات اللسانية التي اعتنت بالجملة معتبرةً إيّاها من قبيل الأشكال النظرية المجرّدة، وما كان

179 المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

180 شروح التلخيص ج. I شرح التفتازاني، ص. ص. 280 ـ 281

181 من ذلك ما تحدّث عنه محمّد الشّاوش في الباب الخامس من أطروحته « أصول تحليل الخطاب: في النظرية النحوية العربية » بالنسبة إلى ظاهرة الحذف ودورها في تحقيق الترابط بين الجمل المكوّنة لنصّ الخطاب . انظر: محمد الشاوش : أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، جامعة منّوبة، كليّة الآداب ـ منّوبة، المؤسسة العربية للتوزيع ـ تونس، 2001 ، ج IIص. 1131.

من هذا القبيل فإنّه ليس من المجالات التي يجري فيها الحذف[182] كما لاحظ أنّ "من أهمّ مقوّمات ظاهرة الحذف قيامها على مقتضيات السياق بنوعية المقالي و المقامي"[183].

وقد بيّن الباحث اعتمادا على سيبويه أنّ الحذف عَمَلٌ يقوم به المتكلّم كما أنّه "لا قوام للحذف إلاّ بالمخاطب"[184] ويقول "فالمتكلّم لا يحذف إلاّ ما كان معلوما غير ملتبس عند المخاطب ومتى عَلِم المخاطب ما يعني"[185] ونلاحظ أنّ اعتبار النحاة الحذفَ عارضًا طارئا على الكلام[186] ، يختلف ـ من حيث التحليل مع اعتبار الشرّاح الحذف حالا تستحقّ أن تُعطى الصدارة قبل حال الذّكر[187] ولعلّنا لا نجانب الصّواب إن قلنا إنّ تقديم حال الحذف على أحوال الذّكر، في الشّروح، يقوم على إعمال قاعدة الخفّة والثقل ، فلمّا كانت حال الحذف أقلّ تشعّبا من أحوال الذّكر، فقد صُدّر بها الكلامُ على أحوال المسند إليه .

لا شكّ في أنّ باب الحذف في النحو العربي أوسع بكثير من أن نلمّ به ـ وقد عني محمد الشاوش برصد هذه الظاهرة من منظور معاصر يجانب الإسقاط ، وقد استفدنا من فقرات من باب الحذف في الأطروحة المذكورة آنفا تتّصل مباشرة بالقضيّة التي ندرسها وهي حال المسند إليه المحذوف : وقد عرض الباحث إلى حذف

182 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

183 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

184 المرجع نفسه ، ج IIص. 1136

185 المرجع نفسه، الصفحة نفسها، نقلا عن الرضيّ الإستراباذي : شرح الكافية ج I ، ص 272 .

186 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

187 انظر الفقرة 1 عن الحذف، أعلاه . ونحن نرى أنّ مفهوم الحذف النحويّ لا يتعارض مع معناه المعجميّ (الحذف يعني الإسقاط) لذلك اتّخذ عندهم منزلة الفرع المرتبط بأصل هو «الشكل النظريّ المجرّد» (انظر الشّاوش، مرجع مذكور، ج II ، ص. 1137)

المبتدأ منطلقا من "كتاب" سيبويه وقد بيّن أنّ المتكلّم يعمد إلى إضمار المبتدأ عند توفّر دليل شهادة الحال بما تُدركه إحدى الحواسّ الخمس، فقولك "عبد الله وربّي" تحذف فيه اسم الإشارة "هذا" أو الناسخ الحرفيّ واسمه "إنّه" وذلك عند مشاهدتك شخصا، تحمل عنه صورةً ذهنيّة تحصل بالرؤية، وتلك الصورة "تصبح آية ودليلا"، والقول ذاته (عبدُ الله وربّي) يصحّ أن يكون مثالا لسائر الحواسّ : كالصورة الذهنية الحاصلة بالسمع، إذ تسمع صوت الرجل وتترسّخ نبراته في ذهنك،ممّا يجعل الصوت دليلا على صاحبه فتنطق بالقول : "عبد الله وربّي" ويسري الحكم على الشمّ وعلى الذوق وعلى الحسّ، يقول الشاوش "والمألوف ممّا تُدركه حواسّنا يُصبح عهدا عرفانيا بانتقاله إلى مجال الذهن"[188]

وإن كان الباحث قد اقتصر على "كتاب" سيبويه ، فإنّه قد استخلص ـ في باب حذف المبتدأ ـ نتائج مهمّة كقوله: "فإضمار المبتدأ لا يخرج في رأينا عن أصول الإضمار"[189] فنحن إذن لا نقف على اعتبارات نحوية خاصّة بحذف المبتدأ ، تميّزه عن سائر المحذوفات، لذلك يجدر الاهتمام بالمعاني التداولية .

فالحذف إجراء يعمد إليه المتكلّم، يُوفره له النظام اللّغوي، ويُشترط في الحذف العلم بالمحذوف، أمّا القرائن الدالّة على وجود المحذوف فقد صنّفها الشاوش إلى :

1. الدليل اللفظيّ : أي مطابقة المحذوف للمذكور معنويّا
2. الدليل الحالي : أي مقاميّ فالتلفّظ بالبسملة يدلّ على الشروع في فعل
3. الدليل الصناعي : أي ما يختصّ بمعرفة النحو

188 المرجع ذاته ، ص. ـ ص. 1184 .1185.

189 محمد الشاوش : أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، جامعة منّوبة، كليّة الآداب ـ منّوبة، المؤسسة العربية للتوزيع ـ تونس، 2001 ، ج IIص. 1187

4. الدليل المنطقي العقلي : وذلك متى استحالت صحّة الكلام عقلا إلاّ بتقدير محذوف.[190]

وأشار الشاوش إلى أنّ تبيّن أصل الحذف يتمّ بالأدلّة العقلية الصناعية وتعيين المحذوف وتخصيصه يتمّ بالأدلّة المقالية والمقامية الحاليّة والعُرفية[191] وقد رجع الشاوش[192] إلى التهانوي ناقلا عنه خمس فوائد للحذف :

(1) الاختصار
(2) الاحتراز عن العبث بظهوره
(3) التنبيه على ضيق الوقت كما في التحذير والإغراء
(4) الإعظام والتفخيم لما فيه من الإبهام
(5) التخفيف لكثرته في الكلام كحذف حرف النداء[193]

والملاحظ أنّ الفائدتين الأولى والثانية تندرجان في الغاية الأولى لحذف المسند إليه كما ذكر ذلك القزويني (انظر الفقرة: 1. الحذف، أعلاه)، أمّا الفائدة الثالثة فعبّر عنها التفتازاني (انظر الفقرة: 1. الحذف، أعلاه) وكذلك الفائدة الرابعة إنّما هي جزء من الغاية الرابعة للحذف (انظر الفقرة: 1. الحذف، أعلاه) ، في حين تخرج الفائدة الخامسة عن مجال اهتمامنا لعدم تعلّقها بحذف المسند إليه .

ويبدو لنا أنّ فوائد الحذف المذكورة (سواء كما هي عند السّكاكي أو عند الشرّاح أو كما نقلها التهانوي) تدخل في صميم المعاني التداوليّة نظرا إلى اعتمادها على تأويل المقام واستحضار معطيات السياق التخاطبيّ لتفسير ظاهرة حذف المسند

---

190 المرجع ذاته ، ص. 1162

191 المرجع ذاته ، ص. 1163

192 المرجع ذاته ، ص. 1166

193 انظر التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج I ،ص،316.

إليه، حتّى أنّ تحليل بعض الشرّاح لبعض الأمثلة يمكن اعتباره تحليلا تداوليا يستوعب معطيات المقام (وخاصّة حال المتكلّم)، يقول الدسوقي محلّلا سبب حذف المبتدأ في جواب الاستفهام في قول الشّاعر: [من الخفيف]

قال لي كيف أنت ؟ قلتُ عليلُ سَهَرٌ دائمٌ وحُزْنٌ طويلٌ

"وهذا البيت يصلح مثالا لادّعاء التعيّن وضيق المقام بسبب ضجرٍ حاصلٍ من شدائد الزمان ومصائب الهوى ، بحيث جعلته لا يقدر على التكلّم بأزيَد ممّا يُفيد الغرضَ "[194] وعلى العموم ، فإنّ مبحث الحذف من المباحث التي اختلف فيها الباحثون وقد قلّبوا فيه النظر وفق أصول منهجيّة اعتمدوها ، فترى بعضهم يسوّي بين الحذف والإيجاز والاختصار والإشارة معتبرا أنّ الحذف قسمان متكاملان : إيجاز حذف وإيجاز قِصَر " أمّا إيجاز الحذف فكمّي نحويّ ناظر في عناصر الكلام المحذوفة يحصيها ويصنّفها في نوعها وحجمها من حذف الحرف من التركيب إلى حذف الكلمة ، إلى حذف الجملة أو الجمل ـ أماّ إيجاز القِصَر فنوعيّ كيفيّ بلاغيّ لأنّ الألفاظ القليلة فيه مُثقلة بالمعاني الغزيرة "[195] فالمنطلق الأسلوبيّ للجطلاوي جعله يركّز النظر على قيمة الحذف النظميّة في ضوء الحصيلة الدلالية التي تقع بفضل اعتماده بدلا عن الذّكر أمّا المنطلق التداولي لهاليداي وحسن، فقد أدّى بهما إلى اعتبار الحذف ضربًا من الاستبدال : استبدال العنصر "بالعلامة

194 شروح التلخيص ، حاشية الدّسوقي ، ج I ، ص. 277

195 د.الهادي الجطلاوي : قضايا اللّغة في كتب التفسير : المنهج ـ التأويل ـ الإعجاز ، ط. 1، كليّة الآداب ـ سوسة دار محمد علي الحامي ، صفاقس ، 1998، ص. 535.

الصفر "[196] ويعسر الخروج بقول فصل في أمر الحذف لكونه مبحثا مشتركا بين النحو والبلاغة ونحو النصّ والإعجاز ....

1 ـ 2 الحذف مطيّةً إلى البُعد الضمنيّ

يشير التداوليون، انطلاقا من أوستين إلى أنّ الضمنيّ (l'implicite) ظاهرة جوهرية في الأقوال، فهو موجود في اللغة العادية (اليومية) ولا تخلو منه اللغة الاصطناعية (العلمية)، بل إنّه قسيم التصريحي (l'explicite) في أيّ تواصل بشكل عامّ. إنّ " كلّ دلالة تنشأ في قسم منها عن معطيات ضمنية. وغالبا ما يبدو في الواقع نصيب الضمنيّ أوفر من نصيب التصريحي، بما في ذلك في المستوى البسيط للمعنى الحرفيّ. إنّ الضمنيّ موجود حيثما نظرت سواء تعلّق الأمر بـ" المعنى الحرْفي " أو بالقيمة المضمّنة في القول أو بالأعمال غير المباشرة أو حتّى بالإثباتات أو برؤية للعالم يختصّ بها لسان مّا. ذلك أنّنا لا نقول كلّ شيء، كما أنّنا كي نُنتج دلالة، نحتاج إلى الدخول في محادثات اجتماعية.

فإذا غاب هذا الضمنيّ، امتنع التواصل بما أنّه ـ في هذه الحالة ـ يجب إظهار كلّ شيء دائما، وإذّاك يصبح أقلّ خطاب عبارة عن لوْلب لا نهاية له يُظهر ذاته ويُظهر إظهارَه الذاتي ...! ".[197]

ولعلّنا نقف على أهميّة مفهوم الضمنيّ إذا ما عرفنا أنّه أحد مفاهيم ثلاثة

196 ذكره الشاوش ، مرجع سابق ، ج. I ، ص. ـ ص. 143 ـ 144 ، دون أن يسلّم به.

197 Philippe Blanchet : La pragmatique : D'Austin à Goffman. Paris. Bertrand – Lacoste. 1995. p.90

متجاورة: (الضمنيّ l'implicite والمقتضى le présupposé والمُضمَر[198] le sous-entendu) وهي تمثّل ثالوثا رئيسيا عند تحليل الدلالة.

وإذا كان الحذف بابا في الاقتصاد الكمّي للألفاظ، فإنّه ضرب من ضروب الإثراء الدلاليّ ولا نغترّ بأنّ ما يُسمّى في بعض النظريات النحوية المعاصرة حجبًا[199] (occultif) أو ما تظاهر على تسميته النحاة والبلاغيون حذفا [مع الاقتناع التام بالفرق الجليّ بين الاصطلاحين ومدلوليهما [هو ظاهرة منعزلة عمّا يدرسه التداوليون في باب الضمنيّ. بل لعمري تقوم وشائج بين ذينك المفهومين وهذا المفهوم، على أنّ زاوية المقاربة هي التي تختلف. فإذا كان مصطلح " الحجب "تركيبيا بنيويا بالأساس، ومصطلح الحذف بلاغيّا نحويّا بالأساس، فإنّ مصطلح الضمني تداوليّ منطقيّ بالأساس أيضا. ولمّا كانت مناهج العلوم تختلف ومقاصدها تتغاير، فقد تجلّى ذلك على مستوى التسمية، وإن لم يكن ذلك الأمر مطّردا في غير هذا السياق[200]

ويمكن أن ندرس ظاهرة الضمنيّ في قول ما من اللغة اليومية: " سلاما ! "

لقد حُذف ـ تركيبيا ـ عُمدة الجملة، وهما الفعل والفاعل وذُكر المفعول

198 يعرّب عبد الله صولة هذا المصطلح ب»المفهوم»، انظر كتابه : « الحجاج في القرآن من خلال أهمّ مظاهره الأسلوبية »، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة، 2001، ج1، ص. ـ ص. 307 ـ 308، وقد عاد في تفسيره إلى أوريكيوني C.K.Orecchioni وإلى ديكرو O.Ducrot ، وقد رأينا – اقتداء ببعض مَن ناقش الأستاذ صولة أطروحته- أنّ هذا المصطلح لا يخلو من مظنّة الاختلاط ب»المفهوم» في معناه الفلسفي والمنطقي، وهذا ما دفعنا إلى اقتراح مصطلح «المُضمر» مبدئيا، رغم ما في هذا الأخير من شبهة الاختلاط ب»الضمير» النحويّ.

199 Ahmed Brahim : L'occultif وقد عالج الأستاذ أحمد إبراهيم قضية البناء للمجهول في اللغة العربية وفق منوال لسانيّ معاصر اقترحه في كتابه «الحجب» (بالفرنسية)، ونشره في تونس، 1996. والملاحظ أنّ هذا المصطلح مستعار من علم الفلَك.

200 أقصد أنّ الصياغة الاصطلاحية مهمّة في إنشاء النظرية اللغوية، لأنّك ـ مبدئيا ـ لا تستطيع التعبير عن ثورة في المنهج ، مثلا، وأنت تحافظ على ترسانة المصطلحات التي تشكل عمود النظرية السائدة . مع أنّ التجديد الاصطلاحي قد لا يعدو ـ من حيث المبدأ ـ أن يكون « تضخّما لفظيّا » إن لم يُصاحبه تغيّر جذريّ عميق في الرؤية و المقاصد.

به، فدلّ عليهما، إذ يمكن تقدير الفعل والفاعل بـ(أقول) . كما يمكن أن يُعدّ المذكور مفعولا مُطلقا، فنحتاج إلى تقدير فعل (وفاعل طبعا) يكون من الجذر ذاته (س.ل.م.) كأن يكون (أُسَلِّمُ) .

يحلّل فيليب بلانشيه هذا القول بوصفه حالة من " حالات الدلالة ذات "المقصد الانعكاسي " المعبّر بشكل صريح عن مقصد التسليم، وهو قول لا يشتغل إلاّ إذا عرف المخاطَبُ المقصَد وعرف من ثمّة مجهود التصريح "[201].

فالمسند و المسند إليه المحذوفان لا يمكن أن يُتصوّرا إلاّ على الشاكلة الواردة أعلاه، وإلاّ عُدّ القولُ فاشلا (أي ضربا من ضروب " الإخفاق " و" حالات عدم النجاح " إذا استعرنا اصطلاح أوستين[202]) فالدلالة الصريحة لمجمل القول تستبعد ضروب التأويل غير المقصود،(مع الإشارة إلى أنّنا في هذا السياق، نهمل الأبعاد التلفّظية كلهجة القائل، وحالة المخاطب النفسية ...مع كونها مهمّة جدّا في تأويل القول).

---

201 Philippe Blanchet، La pragmatique، D'Austin à Go - 195 man، Paris، Bertrand – Lacoste، 1995، p.9

202 يترجمها صلاح إسماعيل عبد الحق بالمخالفة ويعرض لأربعة أنواع منها: 1/غموض القوّة، عندما «يكون التعبير المعيّن قابلا لأن يُستعمل في أداء أكثر من نوع واحد من الفعل الغرضي [وهو ما نسميه العمل اللاقوليّ» ومثال ذلك القول «إني أعتزم فعله» فقد يدلّ على «التهديد أو الوعد أو النبوءة، إلخ». 2/ إخفاق القوة إذ «قد يقصد المتكلم أداء فعل غرضي معيّن، ولكن نظرا لسبب ما يجيء الفعل فارغا.[... [نحو الحديث بلين ورفق أكثر مما ينبغي أو الحديث بكلمات لا يفهمها المستمع [...وتوجيه الملاحظات إلى شخص غير ملائم، أو قول الكلام في وقت غير ملائم، أو في سياق اجتماعيّ غير ملائم». 3/ الغموض التعبيري الصرفي التركيبي، كأن يخطئ المتكلم «في تلفظ كلمات أو يؤدي نطق جملة أداء خاطئا بطريقة أخرى، وفيما يتعلق بالنتيجة فإنه غير واضح بالنسبة إلى مستمعه «ما الذي» قاله بالضبط. على سبيل المثال، يصيح الرقيب المدرب بصورة غامضة يتعذر فهمها – في بعض المجنّدين الجدد في ميدان التدريب العسكريّ. سيكون واضحا لهم جميعا أنه أصدر أمرا، ولن ما يكون غامضا هو الشيء الذي أمرهم أن يفعلوه». 4/ الغموض التعبيري الدلالي، مثاله أن يصدر «المدرّب أمرا. قال – بوضوح تماما- «ارفعه يا جنديّ!» ولكن لمن أصدر الأمرَ؟، ويوجد عدة جنود حاضرين. وما الذي أمر بفعله؟ هل أمر، مثلا شخصا ما أن يسترد عقب سيجارة، أو أن يرفع صندوق التعبئة؟» أورده صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ط1، بيروت، دار التنوير، 1993، ص-ص203-201.

وقد يخرج القول عن الجدّية و النزاهة، فيؤدّي وظيفة أخرى غير الوظيفة المقصدية المباشرة (التسليم) كأن يُقصد به التهكّم أو غير ذلك من الدلالات السياقية إنّ أداء قول ما يحتوي حذفا (لاسيما إذا كان حذفا للعمدة) للدلالة المقصودة (التي يسميها بلانشيه Blanchet "المقصد الانعكاسي")، يعني أنّه قد طابق بين الدلالة الحرفية و الدلالة السياقية، أي أنّ السياق لم يلوّن القول بصبغة تحوّل وجهة الدلالة الصريحة.

وههنا نطرح سؤالا . ألا يوجد فرق بين القول:

1سلامًا

والقول :

2 السلام عليكم

مع أنّ الأوّل فيه حذف و الثاني لا حذف فيه ؟ ومشروعية السؤال تكمن في كون الحذف يؤتى به لمقصد من المقاصد المختلفة عن "المقصد الانعكاسي" فإذا غاب ذلك المقصد الآخر، فما وجه الاعتماد على الحذف يبدو أنّ طرح هذا المشكل يستحقّ تذكيرا بمعطى استفدناه من ديكرو Ducrot يتمثّل ذلك المعطى في أنّ لكل قول سياقا مخصوصا، وأنّ الزعم بإخراج القول من سياقه أو أنّ تعرية القول من سياقه (décontextualisation) أمر ممكن، هو زعْم غالط . "إنّنا نغالط أنفسنا [والكلام لديكرو] إذ ندّعي القيام بتجربة خيالية (واهمة) تتمثّل في محاولة تمثّل أثر القول الممكن إذا نُطق به خارج السياق . ذلك أنّ ما نسمّيه وُرودًا خارج السياق إن هو إلاّ سياق مُبسّط تبسيطا مصطنعا، وليس من الضروري قطعا أن تمكّننا الدلالةُ الملاحظةُ في هذه الظروف المصطنعة من فهم الدلالات المسجّلة في السياقات الطبيعية"[203] لذلك فلا يحسن بنا أن نقارب ـ تداوليا ـ هذين القولين عاريين عن سياقيهما

---

203 Oswald Ducrot : Le dire et le dit، les éditions de minuit، Paris ، 1984، p.- p. 13 – 14

أمّا من الناحية الثقافية، فنحن نعلم أنّ " سلاما " هو ردّ المؤمنين على الجاهلين كما ورد في القرآن: (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما)[204]

أمّا أهل الجنّة فيخاطبهم الملائكة يوم القيامة: (سلامٌ عليكم طِبْتم)[205]

وقد عرض بعض المفسّرين إلى الفرق بين هاتين الصيغتين في السلام، وهل الأولى تؤول فقط على كونها ضربا من التسليم، أليس في القول نوع من الدلالة الحافّة التي يصبح القول بمقتضاها لا فتحا لأبواب التواصل كما هو مفترض (كما ورد في حديث الرسول صلّى الله عليه وسلّم : " أوَلا أدلّكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم : أفشوا السلام بينكم "[206]، بل هو غلق لباب التواصل اتقاء للمضرّة التي قد تصيبهم من المخاطبين. وبهذا التأويل يتقابل (أ) و (ب) تقابُلا تؤسّسه العلاقات السياقية لا الدلالة الحرفية . والمقصود بالسياقية هنا البعد الثقافي الإيديولوجي.

2ـ الـذّكـر

تمهيد: نلاحظ بادئ ذي بدء أننا استبعدنا من مجال عملنا الاهتمام بورود المسند إليه مركّبا إضافيا، رغم كون هذا الضرب من التعريف يحتوي خاصّية

204 الآية 63 من سورة الفرقان: يقول محمد الطاهر بن عاشور في تفسير هذه الآية :»وانتصب « سلاما » على المفعولية المطلقة. وذكرهم بصفة الجاهلين دون غيرها ممّا هو أشدّ مذمّة مثل الكافرين لأنّ هذا الوصف يُشعر بأنّ الخطاب الصادر منهم خطاب الجهالة والجفوة « التحرير و التنوير، ج.19 ص. 69، ويقول بعض الباحثين: «[...ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلّموا على المشركين، ولكنّه على قولك براءةً منكم وتسلُّما، لا خير بيننا وبينكم ولا شرّ». أحمد محمد الخراط، جهود سيبويه في التفسير، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، المدينة المنورة، العدد1، السنة1، 2006، ص112.

205 من الآية 73 من سورة الزُّمر . يقول محمد الطاهر بن عاشور في تفسير هذه الآية : »[... كأنّهم يقولون: هذا منزلكم فدونكموه فتلقّتهم خزنة الجنّة بالسلام « التحرير و التنوير، ج. 24، ص. 72

206 حديث ورد في سنن ابن ماجة، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، د. ت. ج. 2، ص 1218

لا نقف عليها في غيره من ضروب التعريف، و نقصد أنّه يشكّل مثالا للإسناد الأصليّ و للإسناد غير الأصليّ معا. فالعلاقة بين المسند إليه و المسند هي علاقة إسناد أصليّ . أمّا العلاقة بين طرفي المسند إليه الوارد مركّبا إضافيا، فهي علاقة إسناد غير أصليّ ويمكن أن نمثّل على ذلك بالرسم التوضيحي التالي :

والتمييز بين الإسناد الأصلي أو التامّ و الإسناد غير الأصلي أو غير التامّ يقوم على مبدإ الإفادة (pertinence). فإذا كان الإسناد الأصليّ "نسبة إحدى الكلمتين حقيقةً أو حكما إلى الأخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامّة، أي من شأنه أن يُقصد به إفادة المخاطب فائدة يصحّ السكوت عليها،أي لو سكت المتكلّم لم يكن لأهل العرف [أي النحاة [مجالُ تخطئته "، فإنّ الإسناد غير الأصليّ "على هذا يسمّى إسنادا " ولعلّ مردّ ذلك " القصور في باب الإفادة " [207]

ولقد لفت انتباهنا ما وجدناه في التداوليّة العرفانية من اهتمام بمبدإ الإفادة ـ وجدناه " مشاكلا " بوجه من الوجوه للحدس الذي وجّه النحاة القدامى إلى التمييز بين "إسناد أصليّ" و" إسناد غير أصليّ " ـ وتُعرّف الإفادة في إطار التداولية العرفانية بكونها "مفهوما مقارنيّا يحدّده عاملان أساسيان: المجهود العِرفاني (مقدار المعالجة) و الأثر السياقيّ:

أ ـ كلّما أنتج الملفوظ آثارا سياقيّة، عُدّ ذلك الملفوظ مفيدا .

ب ـ كلّما تطلّب الملفوظ مجهودا في المعالجة أقلّ، عدّ ذلك الملفوظ مفيدا .وتُحدِّدُ المجهوداتِ العِرفانية أساسا طبيعةُ المُثير المُعالج : طول الملفوظ، بنيته الإعرابية، الشروط المحدِّدة للمدخل المعجمي . وتنتُج الآثار السياقية، من ناحيتها، عن معالجة الملفوظ المؤوَّل بالنسبة إلى سياق مخصوص (ومن هنا جاءت التسمية: الأثر السياقي

207 الشواهد مأخوذة عن التهانوي: كشّاف اصطلاحات العلوم، بيروت، 1996.

والآثار السياقية ثلاثة أصناف :

أ ـ زيادة المعلومة (وهنا نتحدّث عن الاستلزام السياقي لنَصِف صِنف الاستلزام المستخرج من الملفوظ ومن سياقه في آن) .

ب ـ إسقاط المعلومة (عندما يكون الاستلزام السياقيّ أو الشكل القضَوِيّ للفوظ متناقضا مع قضيّة محفوظة في الذاكرة، فإنّنا نُسقط أضعفهما)

ج ـ تعزيز القوّة التي نحفظ بها قضيّة [208].

ويبدو أنّ ما زعمناه من مشاكلة بين حدس النحاة القدامى ومقاربة التداولية العرفانية لمفهوم الإفادة، أمرا غير جدير بالإقرار . فالإفادة، في النحو التقليدي تتقلّص إلى حدود الاستجابة لشرط التمام النحوي .في حين أنّ الإفادة في إطار التداولية العرفانية تتّسع لتشمل " المجهود العرفاني " و" الأثر السياقي " . فكأنّ الاعتبار التراثي للإفادة إن هو إلاّ جزء يسير من مدلولها التداولي الجديد، ويمكن ترجمة مفهوم الإفادة التراثي، بألفاظ التداولية العرفانية ـ بكونه " البنية الإعرابية للمثير المعالج بما هي إحدى أنواع طبيعته التي تحدّد المجهودات العِرفانية " . ولا تخلو هذه العملية التحويلية من رطانة ـ كما هو جليّ ـ ولعلّنا نخلص منها إلى الحرج الذي يقع فيه الباحث إذ يقارن بين منوالين أو نظريتين لسانيتين مُهدِرا البُعد الزمني الذي يفصل بينهما، فضلا عن إهمال الثورات المعرفية و القطائع الإبستيمولوجية التي تمثّل حاجزا سميكا بين شروط الماضي و رهانات الحاضر. ولعلّ مقارنة ـ كهذه التي قمنا بها ـ رغم قيامها على ضرب من التعسّف، فإنّها تصلح أن تُعدّ نموذجا يعكس الاختلاف البيّن بين وجهة النظر النحوية إلى " الجملة " ووجهة نظر التداولية العرفانية إلى "الملفوظ "، ويبدو التمييز الاصطلاحيّ هنا دالاّ مثلما أنّ التمييز المفهوميّ دالّ كذلك

208 Jacques Moeschler & Anne Reboul : Dictionnaire encyclopédique de pragmatique. Paris. Editions du Seuil. 1994. p. 92.

ـ كما مرّ بنا في مقارنة مفهوم "الإفادة" ـ . ولعلّ تلك المقارنة (بين مفهوم الإفادة عند النحاة والبلاغيين القدامى ومفهومها في التداولية العرفانية) تحمل جذور إخفاقها منذ البداية ؛ إذ كلّ مقارنة تهمل السياق المعرفي، للأمر المقارن، هي مقارنة فاشلة لا محالة.

تتفرّع أحوال المسند إليه إلى فروع ذات أساس نحوي يتعلّق بمقولة التعيين فهو يرد معرفة أو نكرة ، والتعريف أنواع :

التعريف بالعَلَميّة
التعريف بالموصوليّة
التعريف باسم الإشارة
التعريف بالضمير
التعريف بالألف واللاّم
التعريف بالإضافة

وإضافة إلى ورود المسند إليه معرفة ونكرة ، فإنّه يرد مركّبا تركيبا بيانيّا بالوصف (النعت) أو بالتوكيد أو بالبدل ...

2 .1 **التعريف** :

الأصل في المسند إليه أن يرد معرفة ، فأنت لا تُخبر عن نكرة

2 ـ 1.1 **التعريف بالعلَميّة** :

أي " تعريف المسند إليه بإيراده عَلَمًا ، وهو ما وُضع لشيء مع جميع مشخّصاته "[209] والمشخّصات هي الصفات الحاصلة بطريق التّبع ، فالمشخّصات جزء

209 شروح التلخيص : شرح السّعد ، ج. I ص. 292

من الموضوع له .ويبيّن الدّسوقي ، في حاشيته ، اعتراض المعترض على استعمال العلَم استعمالا حقيقيّا وذلك عند تبدّل المشخّصات وأورد مثال الصفات الطفوليّة التي تحصل عند الوضع (وضع العلَم) ولكنّها تزول في فترة الشباب أو الشيخوخة (كصغر الأعضاء وعدم النطق وعدم التمييز ...).

أمّا الجواب على هذا الاعتراض ، فيتمثّل في أنّ المراد بالمشخّصات المشتركة بين جميع أحواله التي تتحقّق بها جزئيّته وتمنع من وقوع الشّركة فيه (كالوجود الخارجي و الحياة واللّون المخصوص ...) ولاشكّ أنّها لازمة له في سائر الأحوال مشخِّصةٌ له .والمشخّصات في " أمارات الشّخص "[210] أي الأعراض و الصفات كالكمّ و الكيف .ويستند الدّسوقي إلى النحاة في تمييزهم بين علَم الشّخص وعلَم الجنس فالأوّل علميّته حقيقية أمّا الثّاني فحُكميّة " تُعتبر عند الضّرورة ".[211]

2 ـ 1 ـ 2 غايات التعريف بالعلَميّة :

يورد المصنّف أهدافا لإيراد المسند إليه معرّفا بالعلَميّة يرتّبها كما يلي :

1ـ إمّا لإحضاره في ذهن السّامع ابتداءً باسم مختصّ به نحو قوله تعالى : قل هو الله أحد

(هذا المثال لا يثير مشكلة بلاغيّة أو نحوية ، ولكنّه يستتبع توضيحا يمسّ العقيدة وقد تصدّى لهذا بعض الشرّاح ـ كما سنرى ذلك ـ في الإبّان ـ)

2ـ وإمّا لتعظيمه أو لإهانته كما في الكُنى و الألقاب المحمودة و المذمومة.

---

210 إيضاح القزويني ج. I حاشية الدّسوقي ص. 292

211 المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3ـ وإمّا للكناية كقوله تعالى " تبّت يدا أبي لهب " أي جهنميّ ، مع أنّ هذه الكناية لم تقع على المسند إليه بل على المضاف إليه .

4ـ وإمّا لإيهام استلذاذه أم التّبرّك به .

5ـ وإمّا لاعتبار آخر مناسب[212]

فهذه الاعتبارات التي جمعها صاحب التلخيص، تجعل تصريف طاقة التعريف أمرًا معلّلا ذا غاية واضحة، وهذا ما يخرج عن البُعد التركيبي في الجمل التي يكون المسند إليه فيها اسمًا علّمًا،ويدخل في البُعد التداوليّ للخطاب : لأنّه ينظر في علاقة الألفاظ (الأسماء الأعلام) بمراجعها في الواقع من جهة ،ولأنّ المتكلّم لا يورد اسم العلم فقط للتعيين(وهي الغاية الأساسية لكلّ تعريف) بل ليُحقّق بذكره أهدافا تخاطُبيّة أخرى تنسجم مع علاقة المتكلّم بمرجع اسم العلَم من جهة أخرى .

والملاحظ أنّ قائمة الاعتبارات التي توقّف القزويني عن تعدادها : وهي " التفاؤل و التطيُّر والتسجيل على السّامع "[213] على أنّ السعد نفسه ترك القائمة مفتوحة إذ رغم أنّه أثراها باعتبارات أخرى ، فإنّه لم يغلقها حتى جاء بعده الدّسوقي فأضاف إلى ذلك اعتبارْين آخرين هما :

أوّلا : التنبيه على بلادة المخاطب وأنّه لا يفهم إلاّ باسم المُظهر ولا يفهم اختصار الكلام .

ثانيا : الحثّ على الترحّم نحو: أبو الفقر يسألك[214]

والملاحظ أنّ بعض الاعتبارات المختلفة دلاليا مدارُها بنيويّا على هيئة واحدة :فالتنبيه على بلادة المخاطب والتسجيل على السّامع وإيهام الاستلذاذ ... كلّها

212 إيضاح القزويني ج. I ص. ص. 293 ـ 301

213 إيضاح القزويني ج. I شرح السعد التفتازاني ص. 302

214 إيضاح القزويني ج. I حاشية الدّسوقي ص. 302

تعود إلى إيراد العلَم محلّ الضمير، والحال أنّ المحلّ للضمير في الأصل . فتحقيق الاعتبار المخصوص يتمّ عبر إجراء بنيويّ مخصوص فكأنّ العدول عن البنية الأصليّة إنباءٌ عن إرادة اعتبار معيّن يخرج عن محض " الإعلام "[215] أو الإخبار .

وكذلك الأمر بالنسبة إلى المعاني التي تفيدنا الكناية ، وهي معانٍ تُوضع موضع الاعتبارات المقصودة: مثل المدح أو الذمّ أو الحثّ على الترحّم؛ مع أنّ القزويني قد جعل الكناية في حدّ ذاتها اعتبارًا مخصوصًا (الاعتبار الثالث)

فالكناية اعتبار قائم في حدّ ذاته، ثمّ إنّها تتفرّع إلى اعتبارات خاصّة فكأنّها نموذج عامّ (نمطيّ) يدلّ على اعتبار عامّ، ثمّ تتخصّص في السياق فتكتسب دلالات أخصّ. على أنّنا إذ نشير إلى أنّ القزويني عندما خصّص للكناية اعتبارا موازيا للاعتبار الذي يستفاد من الكُنى و الألقاب (المحمودة والمذمومة)، إنّما نلمّح إلى السمة الموضوعيّة للكناية بخلاف الكُنية واللّقب. والكناية موسومة وسْما موضوعيّا، أمّا الكنية واللّقب فموْسومان وسما تقويميا تحسينًا أو تهجينًا (وهو ما عبّر عنه بالتعظيم أو الإهانة).

2 ـ 2 ـ التعريف بالموصوليّة :

" أي تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصولٍ "[216]

إنّ الانتقال من تعريف المسند إليه بالعلمية إلى تعريفه بالموصوليّة ، يكشف التزام القزويني بسُلّم المعارف الذي سنّه النّحاة: فالاسم العلَم هو أقوى المعارف تلِيه

---

215 هو المصطلح الذي استعمله السعد ص. 302

216 شروح التلخيص ، ج. I ، شرح السعد ص 302

المُبهمات (الاسم الموصول ، اسم الإشارة ، الضمير) عند أغلب النحاة[217] .
هذا التعريف بالموصوليّة يلجأ إليه المتكلّم اعتبارا لمقام التلفّظ ، أي عند نقص معلومات المخاطب عن المسند إليه سوى الصّلة ويضرب على ذلك مثالا :

" الذي كان معنا أمْسِ رجُلٌ عالِمٌ"

2 ـ 2 ـ 1 غايات التعريف بالموصوليّة :

1 ـ الغاية الأولى : هي تلك التي ذكرناها في فقرة التعريف و نعيدها بألفاظ المصنّف : يَرد التعريف بالموصوليّة لعدم عِلْم المخاطب بالأحوال المختصّة بالمسند إليه سوى الصّلة .

2- الغاية الثانية : هي استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير ، نحو قوله تعالى " وراودته التي هو في بيتها عن نفسه " فإنّه مَسُوق لتنزيه يوسف عليه السّلام عن الفحشاء

3ـ الغاية الثالثة : هي التفخيم كقوله تعالى" فَغَشِيَهم من اليمّ ما غَشِيَهُمْ"

4ـ الغاية الرابعة : هي تنبيه المخاطب عن خطإ كقول الآخر : [من الكامل

إنّ الذين ترونَهُم إخوانُكم   يشفي غَليلَ صدورِهم أن تصرعُوا

5ـ الغاية الخامسة : هي الإيماء إلى وجه بناء الخبر ، نحو قوله تعالى :

" إنّ الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنّم داخرين "

6ـ الغاية السادسة : يقول عنها المصنّف : ثمّ إنّه ربّما جُعل ذريعةً إلى

---

217 هذا الترتيب يُخالف الذي وضعه سيبويه ، انظر حاشية الدّسوقي ص. 313 فضلا عن كون الضمير لا يدخل ضمن المبهمات ولا سيما ضمير المتكلّم

التعريض بالتعظيم لشأن الخبر،كقوله : [من الكامل]

إنّ الذي سمَكَ السماءَ بنى لنا بيْتا دعائمُهُ أعزُّ و أطوَلُ[218]

7ـ**الغاية السابعة** : اتّخاذ التعريف بالموصوليّة ذريعة إلى تعظيم غير الخبر، نحو قوله تعالى :" الذين كذّبوا شُعيْبًا كانوا هم الخاسرين "ففيه إيماء إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه (أي على الموصول مع الصّلة) ممّا ينبئ عن الخيبة و الخسران و تعظيم لشأن شعيب عليه السّلام[219]

8ـ**الغاية الثامنة** : قد يُجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر ، كقوله : [من البسيط]

إنّ التي ضربت بيتًا مهاجِرةً بكوفة الجند غالت وِدَّها غُولُ

ومعنى تحقيق الخبر تقريرُه و تثبيته أي جعلُه مقرّرا وثابتا في ذهن السامع حتى كأنّ الإيماء المذكور برهانٌ عليه[220]

و الملاحظ أنّ الدّسوقي عند تحليله لمثال : " إنّ الذي يتبع الشيطان خاسرٌ "، يقول :" فالموصول يشير إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه من جنس الخيبة و الخسران ، وفي ذلك الإيماء تعريضٌ بحقارة الشيطان لأنّه إذا كان اتّباعه يترتّب عليه الخسران . كان محقّرا مُهانا ، وقد يقال إنّ إهانة تُفهم من العلم بقباحة اتّباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر إلاّ أن يقال إنّه يحصل بواسطة الإيماء لجنس الخبر إهانة أتمّ ممّا تحصُل به أوّلا[221] أنّ هذا المثال يبيّن لنا اعتماد الشرّاح على مقتضى القول في الاستدلال على

---

218 شروح التلخيص ج. I إيضاح القزويني ، ص. 309د

219 شروح التلخيص ، ج. I ، شرح السعد ص. 311

220 شروح التلخيص، ج. I ، حاشية الدّسوقي، ص. 311

221 شروح التلخيص، ج. I ، حاشية الدّسوقي، ص. 311

وجود غايةٍ للتعريف بالموصوليّة . فإذا كان الذي يتّبع الشيطان خاسر فهذا يقتضي أنّ اتّباعه مذموم، ومن ثمّة يتّضح البُعد التعليمي العامّ لهذا المثال المصطنع : فاختيار المثال إنّما هو لتوضيح فكرة الفصل بين المعنى و الشكل الخبري . ذلك أنّ فكرة الخسران تستمدّ من المحتوى الدّلالي للجملة وكذلك تحقير الشيطان وإهانته . غير أنّ " جنس الخبر " (الشّكل الخبري : البنية الموصوليّة ...) يزيد ذلك تأكيدا وتحقيقا . فمفهوم الموافقة / المخالفة عند الأصوليين يبيّن أنّه إذا كان الذي يتبع الشيطان خاسرا فإنّ الذي لا يتبع الشيطان غير خاسر ، إذن هو رابح . كما نلاحظ أنّ المصنّف (القزويني) قد ناقش صاحب المفتاح (السّكاكي) مناقشة منطقيّة ، إذ عزا تشقيق السّكاكي و اعتناءه الشديد بالتفريع إلى التفريق بين أمرين هما في الواقع أمر واحد ، في نظر القزويني: و هاذان الأمران هما ـ في نظر السّكاكي ـ غايتان تُفضي إحداهما إلى الأخرى : الإيماء إلى وجه بناء الخبر من جهة ، وتحقيق الخبر من جهة أخرى . في حين يسوّي القزويني بينهما ولا يرى بينهما فرقا[222] . كما خالفه في تحليل بعض الأمثلة من حيث تعليق الغايات بها[223] .

ـ مقارنة بين وجهة نظر التداولية المدمجة ووجهة نظر الشرح البلاغيّ

تعتبر التداوليّة المدمجة حجاجيّة الخطاب سمة ذاتية فيه بخلاف السّمة الحواريّة ، مثلا، الّتي تنشأ عبر تفاعل بين ذوات تتّصل بذلك الخطاب إنتاجا وتقبّلا . بذلك يكون للقول ذاته دلالة حجاجيّة وأخرى حواريّة ومثل هذا التمييز لا نفهمه بمعنى تناقض الدلالتين ولكن بمعنى اختلاف حيّز تأويلها ؛ فمجال الدلالة الحجاجية يكمن في البعد التداولي الذّاتي للقول : أي ما يشعّ منه باعتباره مادّة لغويّة تعبّر عن حقيقة لغويّة متّصلة بإحالة مرجعيّة في العوالم الممكنة . أمّا مجال الدلالة الحواريّة

---

222 شروح التلخيص، ج. I ،إيضاح القزويني ، ص. 311

223 شروح التلخيص، ج. I ، إيضاح القزويني ، ص. 311

فيكمن في البعد التداوليّ بين الذّوات أي البعد الخطابي العامّ أو ـ إذا ما استعرنا مصطلح هرمان باريه ـ الإستراتيجية التداولية .

وإذا ما استعنّا بنظرية الأعمال القولية كما هي عند أوستن J.L.Austin ومن جاء بعده ، ألفينا أنّ الأعمال المضمّنة في القول تتطلّب مشاركة المخاطب فنحن لا ننشئ استفهاما أو إثباتا أو أمرا أو وعدا ... ، إلاّ ونحن نتوجّه إلى مخاطب معيّن . أمّا أعمال أثر القول (Actes perlocutoires) نحو المواساة والحمل على الاعتقاد ...، فيصحّ إنشاؤها مع إخفاء ذلك على المخاطب .

ولعلّ هذا التفريق يوازي ما نجده في البلاغة العربية من تمييز بين الإنشاء الطلبيّ والإنشاء غير الطلبيّ ، غير أنّها موازاة غير تامّة، بل جزئيّة ، نظرا إلى اختلاف السّياق المعرفيّ بين التصنيف البلاغيّ التراثيّ والتحليل التداوليّ المعاصر. على أنّ اختلاف المبادئ النظريّة والأدوات المنهجيّة قد لا يؤدي بالضرورة إلى تباين النتائج تباينا كليّا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنّ تشابها مفترضا بين النتائج لا يسوّغ لنا ـ علميّا ـ التسوية بين طريقتي التحليل ، فهما ـ كما أشرنا آنفا ـ تنتميان إلى منظومتين معرفيّتين متمايزتين.

غير أنّ ما نريد انتهاجه من هذه السبل المفترقة ، هو النّظر في المدوّنة البلاغيّة بعين منفتحة على الدّراسات التّداوليّة الحديثة ، لكي نسمّي ما لم يسمّه البلاغيون القدامى باسمه الذي أوجده البحث المعاصر ، أو كي نقف على نقاط اشتراك بيّنة لا يليق بنا التغاضي عنها لمجرّد اختلاف التعبير عنها على المستوى السّطحيّ.

لذلك خيّرنا أن تكون المعالجة في هذه الفقرة ـ وفي مثيلاتها ـ تطبيقيّة تعتمد الأمثلة التراثيّة تستعيدها بتحليلها البلاغيّ، مع تعزيز ذلك بالرؤية الحديثة التي أشرنا إليها .وتتّصل هذه المقارنة بمسألة تحليل قول :

الذي كان معنا أمسِ رجلٌ عالمٌ

وهو قول يحتوي على مسند إليه هو (الذي كان معنا أمس) ومسند هو (رجلٌ عالمٌ) و المسند إليه عبارة عن مركّب بالموصول الاسمي ؛ وقد أورد الشرّاح هذا المثال في باب تعريف المسند إليه بالموصولية :

وهو تعريف أتى ـ حسب الخطيب ـ "لعدم علْم المخاطب بالأحوال المختصّة به سوى الصِّلة "[224] وقد وضّح الدّسوقي هذا المعنى بقوله:" فالمخاطب لم يعلَمْ شيئا من أحوال المسند إليه إلاّ كونه كان معنا بالأمس ولم يعلَمْ كونَه عالمًا أوّلا" [225].

فالمتكلّم يبني قوله على خلفيّة معرفيّة مشتركة بينه وبين المخاطب، وهي خلفيّة يضمنها المقام و الإحالة عليه تمّت بالتذكير بحدث سابق (اللّقاء بالرجل) في اليوم السّابق ، وكان لقاءً مشتركًا بدليل الضّمير المتّصل في قوله "معنا" الذي يُحيل على المتكلّم والمخاطب معًا .

فالمعلومة الإضافيّة تنبني على أساس معرفة سابقة. وهذا الاستنتاج الواضح يصدق على المثال الثاني ، ولكن بتحليل مختلف .

القول الثاني هو : الذين في بلاد المشرق لا أعرفهم (أو لا نعرفهم) يتكوّن هذا القول من نواة إسناديّة تتمثّل في مسند إليه (الذين في بلاد المشرق) ومسند (لا أعرفهم) . فالمعلومة الجديدة المتمثّلة في المسند تحتوي فائدة ولكنّها فائدة قليلة، ويشرح الدّسوقي ذلك بقوله :"وإنّما لم يقل لعدم فائدة هذا الكلام لأنّه لا يخلو من فائدة ، وهي إفادة المخاطب عدمَ معرفة المتكلّم لهم ، وإنّما كانت تلك الفائدةُ قليلةَ النّفع بحيث لا يلتفت إليها البليغ لأنّ المفروض أنّ المتكلّم لا يعلم بشيء من الأحوال المختصّة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلّم إلاّ بالأحوال العامّة

224 شروح التلخيص ، ج. I ، إيضاح القزويني ، ص. 302

225 شروح التلخيص، حاشية الدّسوقي ، ص. 303

والحكم بالأحوال العامّة قليلُ الجدوى، لأنّ الأغلبَ العلمُ بها بخلاف ما إذا لم يكن للمخاطب علمٌ بما سوى الصّلة ، فإنّ المتكلّم يجوز أن يكون عالمًا بالأحوال المختصّة به فيحكم بها عليه ويكون الكلامُ كثيرَ الجدوى[226]" من خلال هذا التعليق نقف على ثنائية ضدّية :

1ـ الحُكم بالأحوال العامّة

2=الحُكم بالأحوال الخاصّة / المختصّة

وهذه الثنائية تستتبع سمتين للكلام على التوالي :

أ ـ يكون الكلام قليل الجدوى

ب ـ يكون الكلام كثير الجدوى

فالمثال الذي (الذي في بلاد المشرق لا أعرفهم) ينطبق عليه الحُكم (أ) وما يستتبعه (أ ́) ، نظرا إلى أنّ المسند في ذلك المثال لم تزد معلومةً جديدة ، بل أفادت الإبقاء على المعلومة المُحتواة في المسند إليه، مع إضافة طفيفة ، هي كون المتكلّم لا يعرفهم، وهذه فائدة " قليلة النفع بحيث لا يلتفت إليها البليغ " كما يقول الدّسوقي، أو كما يقول ابن يعقوب المغربيّ : " ونفي المعرفة في الإخبار لا يفيد غالبًا " [227]. فالمثال المذكور يقع في درجة دنيا من درجات الإخبار نظرًا إلى ضعف المحتوى القضوي الذي يحتويه . فالنّظريّة البلاغية التراثيّة ـ انطلاقا من أنموذج شروح التلخيص ـ تحلّل الأقوال حسب قيمتها الإخباريّة ناظرةً إلى "الجدوى " أو " الفائدة " ، وهي تحافظ على زاوية النظر تلك ، حتى وإن تقلّصت القيمة الإخبارية إلى حدود دنيا ، فهي لا تضحّي بها تماما، لأنّ القول الخالي من القيمة الإخبارية لا يعتدّ به ، فضْلاً عن اندراجه في باب البيان . ولعلّه من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى

226 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي ، ص. 303

227 شروح التلخيص ، ج. I ، مواهب الفتّاح لابن يعقوب المغربيّ ، ص. 303

أنّ المثاليْن المدروسين في باب القيمة الإخباريّة الدنيا، هما مثالان مصنوعان، لم يُتّخذا من مدوّنة قرآنيّة أو شعريّة، بل من الكلام اليوميّ، ولعلّ في ذلك تلويحا من الشرّاح إلى قلّة غَناء هذه الأمثلة أدبيّا وبلاغيّا. وكأنّ التمثيل بها يستهدف فقط الوصول بالتحليل إلى أقصاه أي إلى المستوى الأدنى الذي إن تجاوزناه وقعنا في الكلام المُحال أو اللّغو والهذيان .ولعلّنا لا نجانب الصواب إن قُلنا إنّ المثالين المدروسين يُعتبران " فارغين حجاجيّا " ما لمْ نُضف إليهما معطيات من عالم الخطاب تُضفي عليهما بُعدًا حجاجيّا وذلك بخلاف المثال الثالث الوارد في الشّروح ، وهو من القرآن : " وَرَاوَدَتْهُ التي هو في بيتها عن نفسه "[يوسف:23] والملاحظ أنّ هذا القول جملةٌ فعليّة ، بخلاف المثاليْن الأوّليْن إذا هما جملتان اسميّتان. والمسند إليه فيه هو (التي هو في بيتها) والمسند (راودتْه عن نفسه)، والملاحظ أنّ المسند إليه الوارد مركّبا موصوليّا هو عبارة عن كناية عن موصوف ، عن شخص هو " امرأة العزيز " أو" زُليخا" وقد تحدّث الشرّاح عن وجه الفائدة في إيراد المركّب الموصوليّ بدلا عن اسم العلَم مثلا، يقول الخطيب القزويني مفسّرًا ذلك " فإنّه مَسُوقٌ لتنزيه يوسف عليه السّلام عن الفحشاء، والمذكور أدلّ عليه من امرأة العزيز وغيره "[228] غير أنّ القزويني لم يبيّن كيف أنّ المركّب الموصوليّ أدلّ من اسم العلَم على تنزيه النبيّ يوسف عن الفحشاء أمّا الدّسوقي، فيبيّن ذلك اعتمادا على مفهوم

228 شروح التلخيص ، ج I ، إيضاح القزويني ، ص. 305

الاقتضاء[229]، يقول :"والحاصل أنّ الغَرضَ المسُوق له الكلامُ يدلّ عليه كلٌّ من الموصول واسم الجنس الذي هو " امرأة العزيز " والعَلَم الذي هو "زليخا" إلاّ أنّ الموصولَ يدلّ على ذلك أكثر من غيره، لأنّه يقتضي أنّه تمكّن منها ولم يفعل بخلاف غيره، فإنّه لا يدلّ على التمكّن [230] فالصلة (هو في بيتها) تحتوي جملة أخرى متفرّعة عن الأولى تقوّي دلالة التنزيه للنبيّ يوسف، حيث أنّ المقتضي يتمثّل في شدّة تعفّفه مع شدّة سهولة المواتاة .

إنّ الصّلة تذكّر بالظروف المواتية لارتكاب الفحشاء،وهي كون يوسف عليه السّلام نشأ في بيتها وأقام، ممّا يجعل احتمال الفضيحة ـ عن سيّدة المجتمع الفرعوني عصرئذ ـ مرجوحا، رغم ذلك يمتنع يوسف عليه السّلام تعفّفا وعصمةً من الله .

فضلا عن أنّ الإشارة إلى المرأة باسم العلَم " زليخا " ربّما أوقعت في الالتباس ، إذ لا ريب أنّ هذا العلَم يُطلق على غيرها من النّساء ممّن تسمَّيْن بذلك الاسم ، أمّا التعريف بالموصوليّة فلا يتّسع اللّفظ سوى لمرجع واحد هو امرأة العزيز زُليخا .

إضافةً إلى أنّه من وجوه الأدب القرآني أن تُصان المرأة عن التصريح باسمها علّما لما في ذلك من كشف سرّها، فمواضع ذكر المرأة في القرآن استُغنيَ

---

229 لعلّ الشّارح لم يقصد من عبارة « يقتضي» إلاّ معناها اللّغوي دون الاصطلاحيّ، ولكنّنا لا نرى تعارضا في أخذها بمعناها الاصطلاحى ، يقول الغزالي (ت.505 هـ)»الاقتضاء هو الذي لا يدلّ عليه اللّفظ ولا يكون منطوقا به ولكن يكون من ضرورة اللّفظ إمّا من حيث لا يمكن كون المتكلّم صادقا إلاّ به أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعا إلاّ به أو من حيث يمتنع ثبوته عقلا إلاّ به « (المستصفى من علم الأصول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1993 ج2 ، ص 186) أورده عبد الله صولة في « الحجاج في القرآن» (مرجع مذكور، ج1 ص.91) ويشير الباحث نفسه إلى معنى آخر للاقتضاء في البلاغة « هو طلب الموعود بالوعد السّالف» (المرجع ذاته، الصفحة ذاتها، الهامش(1)).

230 شروح التلخيص ، ج I ، حاشية الدّسوقي ، ص. 305

فيها عن التصريح بالتلميح وعن الاسم بالتكنية من ذلك : (" امرأة فرعون " ، " عجوزا في الغابرين " ، " امرأة العزيز " ، " امرأتان تذودان " ...،...) إلاّ في أمر واحد هو توحيد الذات الإلهية حيث ذُكرت مَريم تصريحا لأهميّة شأن توحيد الله، وكونه أسّ العقيدة. وهذا التأويل يشاكل الغاية التي أقام عليها الشرّاح التعريف بالموصوليّة بحيث يدلّ عليها وهي "استهجان التصريح بالاسم "[231] غير أنّ ذلك إنّما ينطبق على المثال الذي أورده الدّسوقي:

(أ) البَوْلُ و الفَسَاءُ ناقضٌ للوضوء

فيُستبدلُ به مثال آخر باستعمال التعريف بالموصولية

(ب) الذي يخرج من أحد السبيليْن ناقضٌ للوضوء

فالمحتوى الدلالي لكلّ من (أ) و (ب) هو ذاته ولكن إيراده في (أ) يُشعر " بمعنى تقع النُّفرةُ منه لاستقذاره عُرفًا "[232]، فيُعدل عنه إلى استعمال الموصولية كما في (ب) تجنُّبًا لفجاجة القول الأوّل.

ولّما كان هذا المثال محتويًا حُكمًا فقهيّا يتعلّق بالطّهارة ، فإنّنا ننتهز الفرصةَ لنشير إلى تنويع الشرّاح لترسانة الأمثلة التي يتداولونها، من القرآن ومن الشّعر ومن الكلام العادي ومن الكلام المندرج في بعض العلوم المخصوصة كالفقه ونحوه. وهذا التنويع لا يروم تصنيف الأقوال وتحليلها وفق شبكات مناسبة لكلّ صنف من الأقوال، ولكنّه تنويع يستهدف توضيح الأفكار التي يستدلّ عليها الشرّاح بالشّواهد .

فلا يمكن أن نظفر في الشّروح تحديدا دقيقا لبلاغة الخطاب الفقهي مثلا، أو لبلاغة الخطاب الشّعري، ولكن ما يرد مندرجا في هذا الباب أو ذاك إن هو إلاّ شذراتٌ وحُدُوسٌ وأعراض توحي باستقامة ملكة التحليل ولكنّها تغيبّ المنهج الكلّي الجامع

231 شروح التلخيص ، ج. I ، إيضاح القزويني ، ص. 304

232 شروح التلخيص ، ج. I ،حاشية الدّسوقي ، ص. 304

لتلك القبسات المضيئة.

يبقى التحليل البلاغي ـ وفق ما اطّلعنا عليه من نصوص الشرح ـ تجزيئيّا تفصيليّا أدّت به النزعة التعليمية إلى تشعيب النّظر إلى آفاق كثيرة . فترى المثال الواحد (كما في قوله تعالى : " وراودته التي هو في بيتها عن نفسه ") يتمّ التطرّق إليه من زوايا عديدة :

زاوية صرفية اشتقاقية : " والمراودة مفاعلة من رَادَ يَرُودُ "

زاوية معجميّة دلاليّة : " راد ، يرُودُ : جاءَ وذَهَب "

زاوية تحليلية تأويلية : "هذا معناها في الأصل أي أنّ معناها في الأصل المجيء و الذهاب والمراد بها هنا المُخادعة ، وهو أن يحتال كلٌّ من شخصين على صاحبه في أخذ ما بيده يُريد أن يغلبه و يأخذه منه "زاوية بلاغية بيانيّة :" وحينئذ ، فيكون التركيب من قبيل الاستعارة و التمثيلية بأن شبّه هيئة المخادع بهيئة منتزعة من عدّة أمور أو من قبيل التبعيّة بأن شُبّهت المخادعة بالمجيء و الذهاب بجامع التردّد في كلّ [...] "[233]

إنّ التحليل يتعمّق شيئا فشيئا ،وتُستعرض وجوه الاعتراض في شكل أسئلة :"ثمّ إنّه ورد سؤال حاصلُه إنّه كان المراد بالمراودة المخادعة ، فيقتضي وقوعَ الطّلب من كلّ منهما ، لأنّ المفاعلة تقتضي وقوع الطّلب من كلّ منهما ، ويوسف عليه السّلام معصوم لا يقع منه طلبُ ذلك الأمر "[234] والجواب على هذا السؤال هو التالي : " وحاصله (الجواب) أنّ المفاعلة هنا ليست على بابها ، بل المراد بها أصل الفعل ، وإنّما عبّر بالمفاعلة للدّلالة على المبالغة في طلبها منه و اختلافهما "[235]

233 شروح التلخيص ، ج. I ،حاشية الدّسوقي ، ص. 304

234 شروح التلخيص ، ج. I ،حاشية الدّسوقي ، ص. 304

235 شروح التلخيص ، ج. I ،حاشية الدّسوقي ، ص. 304

كما يعرض الشّارح لإمكانية أخرى للجواب : "ويجوز أن تكون المفاعلةُ على بابها وأنّ الطّلب حصل من كلّ منهما وإن اختلفت جهتُه فطَلَبُها للوِقاع و طَلبُه للمنع، كما فُسِّر به قولُه تعالى : " ولقد همّت به و همّ بها" " أي همّت به فعلا وهمّ بها تركًا "[236] ثمّ يورد الشّارح سؤالا أخر على غرار الأوّل و يجيب عنه ...

فالمنهج المعتمد يوحي باندراج عدّة علوم في توفير مادّة علم أوسع منها هو علم التفسير وإن كان التفسير يتمّ في معرض تقنيين غايات التعريف بالموصوليّة ؛ فيصير تفريع الغايات تِعِلّة لاستعراض إمكانيات متينة للتفسير اللّغوي و البياني والبلاغي لآيّة من آي القرآن . ولا يخرج نصّ الشّرح في ذلك عن مراتبيّة العلوم ، أي العلوم المتّصلة بالشّرح وهي العلوم الأصليّة الشّريفة ، وأقلّ منها العلوم الوسائل التي تخدم تلك العلوم الأصول المسمّاة أيضا " علوم المقاصد ". فالمنطق الذي يعتمده الشرّاح يزاوج بين منطق المناطقة و المنطق النحوي و المنطق الشّرعيّ، مع كون الأوّلين هما في خدمة الثالث . فكلّما ورد أمر مثير للالتباس إلاّ وكانت الغاية الأسنى للشّارح المحافظة على انسجام منطق النصّ (الشرعيّ) ، وإعمال التأويل في قواعد النحو والوجوه البلاغية وما لفّ لفّها .

إنّ عُلويّة النصّ مبدأ عصَم الشرّاح من الانشقاق والاختلاف و التضارُب إلاّ أن يكون ذلك في أمور جزئية تفصيلية لا يُعتدّ بها في إقامة شرع الله. فالعلوم

236 شروح التلخيص ، ج. I ،حاشية الدّسوقي ، ص. 304

العربيّة[237] موجّهة توجيها نهائيا لخدمة العلوم الشّرعية ، دون أن يعني ذلك انتفاء الخصوصيّة عنها. فالتداخل بين النحو وعلم المعاني يقع من جهة الموضوع بين النحو وعلم المعاني يقع من جهة الموضوع لا من جهة المنهج. فزاوية نظر النحويّ تقع على أحكام الوَضع في لسان العرب، وليس من مقصوده المباشر الالتفات إلى " مقاصد المتكلّم " و " أغراضه " ممّا تُعَدّ بمثابة الأسرار " لا تُعلم إلاّ بعلم المعاني " ، فإذا صادف أن ذكرها النحويّ ، فإنّما يكون ذلك على وجه إجماليّ "،ويبقى للبياني (البلاغيّ) " تصرّف خاصٌّ لا يصِلُ إليه النّحويّ " .

ـ التداخل بين علميْ أصول الفقه و المعاني :

يقول السبكيّ " : واعلمْ أنّ علميْ أصول الفقه و المعاني في غاية التّداخُل، فإنّ الخبر و الإنشاء اللّذيْن يتكلّم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأصول وإنّ كلّ ما يتكلّم عليه الأصوليّ من كون الأمر للوجوب، والنهي للتحريم ، ومسائل الإخبار والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والإجمال والتفصيل و التراجيح كلّها ترجع إلى موضوع علم المعاني ، وليس في أصول الفقه ما ينفرد به كلامُ الشّارع عن غيره إلاّ الحُكم الشّرعيّ و القياس و أشياء يسيرة "[238]إنّ تمحيص الشّارح النّظر إلى أبواب علم المعاني و أبواب علمُ أصول الفقه أوقفه على اشتراك في غالبية الأبواب بين

---

237 يقول السّبكي : « اعلم أنّ علم العربية على ما قال الزمخشري يرتقي إلى اثنيْ عشر علما ، غير أنّ أصولَها أربعةٌ اثنان يتعلّقان بالمُفردات هما اللّغة و التصريف و يليهما الثالث وهو علم النحو، فإنّ المركّبات هي المقصود منه وهي كالنتيجة لهما ، ثمّ يليها علمُ المعاني . ولعلّك تقول أيّ فائدة لعلم المعاني ، فإنّ المفردات و المركّبات عُلمت بالعلوم الثلاثة . وعلمُ المعاني غالبهُ من علم النحو، كلاّ إنّ غاية النّحويّ أن ينزل المفردات على ما وُضعت له ويركّبها عليها ووراء ذلك مقاصدُ لا تتعلّق بالوضع ممّا يتفاوت به أغراض المتكلّم على أوجُه لا تتناهى وتلك الأسرار لا تُعلَم إلاّ بعِلم المعاني، و النّحوي وإن ذكَرها فهو على وجه إجماليّ يتصرّف فيه البياني تصرّفا خاصّا لا يصل إليه النحويّ ، وهذا كما أنّ معظم أصول الفقه من علم اللّغة و النحو والحديث وإن كان مستقلاّ بنفسه » عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي ، ص. ص. 51.52

238 شروح التلخيص ، ج. I، عروس الأفراح لبهاء الدين السّبكي ، ص. 53

العلميْن، مع اختصاص العلم الثاني ببعض الأبواب كالحُكم الشّرعي و القياس، وما يستوقف الاهتمام في كلام السّبكي ـ في نظرنا ـ هو موضوعيّةُ مقاربته واعتماده معطيات ماديّة في المقارنة بين العلميْن، وعدمُ تسليمه ـ من حيث المنطلق ـ بأشرفيّة " كلام الشّارع لأنّ ذلك الحُكم المُسبق يتعلّق بالخلفية العقائدية لا بموضوع العلم أو بمنهجه " .ثمّ إنّ مطابقة السّبكي بين مباحث علم المعاني وأغلب مباحث علم أصول الفقه، تجعل العلمين متساويين من حيث الأهمّية .

2 ـ 3 ـ : تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة :

بيّن الدّسوقي أنّ في هذا العنوان استخداما[239] ، ذلك أنّ المقصود بالمسند

---

239 الاستخدام : عند أهل البديع، هو كما قال السعد التفتازاني في التلخيص:» أن يُراد بلفظٍ له معنيان أحدُهما ثمّ يُراد بضميره المعنى الآخر . أو يُراد بأحد ضميّريه أحد المعنييّن ثم بالضمير الآخر المعنىً الآخر .
فالأوّل كقول الشاعر : [من الوافر

رَحَلتم بالغداةِ فبِتُّ شوقا   أُسائِلُ عنكُمُ في كلِّ نَادِ
أراعي النجم في سيّري إليكم   ويرعاهُ من البيدِ جوادِي

أراد بالنجم الكوكب ثمّ أراد بضميره النباتَ الذي لا ساقَ له أي العشب .
و الثاني كقول الآخر : [من الكامل

فسقَى الغضَا و الساكنيهِ و إن هُمُ   شَبُّهوهُ بين جوانحي وضُلُوعي

أراد بالضمير الأوّل وهو المضاف إليه، المكان و بالضمير الثاني، الشجر الذي يُضرب به المثلُ في حدّة ناره إذا اشتعل . و المعنيان يكونان تارة حقيقييّن كما في النجم و الغضا، وتارة مجازييّن كما في قول الآخر [مَن الوافر

إذا نزل السماءُ بأرض قوم   رعيناهُ وإن كانُوا غِضَابَا

أراد بالسماء المطر النازلَ من السماء، وبضميره النبات المسبّب عنه . وكلاهما مجازيّان .
وقد يكونان مُختلفيّن كقول الآخر : [من البسيط

لا يسمعُ العُودَ منّا غير خاضِبِهِ   من لبّة الشّوس يوم الرّوْع بالعلَقِ

أراد بالعُود آلة الطرب، وهو حقيقة . وبضميره الرّمح، وهو مجاز من باب إطلاق الكلّ وإرادة البعض « عن بطرس البستاني : محيط المحيط، بيروت مكتبة لبنان، 1993، ص. 220، وانظر تعريف الاستخدام عند القزويني «وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم بضميره المعنى الآخر» الإيضاح في علوم البلاغة، ص534.
ويقول النويري في نهاية الأرب «وربما التبس الاستخدام بالتورية من كون كل واحد البابين مفتقرا إلى لفظة لها معنيان، والفرق بينهما أنّ التورية استعمال أحد المعنيين للفظة وإهمال الآخر والاستخدام استعمالهما معا».

إليه هو الدّال (اللّفظ) أمّا المقصود بضميره العائد عليه فهو المدلول (المعنى)[240].

كما يناقش الدّسوقي عبارة المصنّف " لتمييزه أكمل تميز " قائلا : "فإن قلت إنّ كلام المصنّف يقتضي أنّ اسم الإشارة أعرفُ المعارف، وليس كذلك، أجيب بأنّ المراد أنّه أكملُ تمييزا بالنسبة لما [كذا] تحته من المعارف لا بالنسبة لما [كذا] فوقه أيضا ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف ، أو يقال إنّ دلالة اسم الإشارة على أكمليّة التميز ، إنّما هو من حيث أنّ معه إشارة حسّية ولا يتأتّى معها اشتباهٌ أصلا بخلاف العَلَم ، فإنّ مدلوله وإن كان جزئيا مانعا من الشّركة لكن ربّما يكون مشتركا اشتراكا لفظيا أو يكون مسمّاه غير معلوم للسّامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله، وهذا لا ينافي أنّ غير اسم الإشارة أعرفُ منه من جهة أخرى ، وذلك لأنّ من المُضمرات ضمير المتكلّم الذي لا يتصوّر فيه اشتباهٌ فيه أصلا من حيث ذاتُه ، ومدلول العلَم متعيّن مُشخّص بحسب الوضع والاستعمال معًا بخلاف اسم الإشارة فإنّ مدلوله متعيّن بحسب الاستعمال لا غير. وبالجملة فدلالة اسم الإشارة على أكمليّة التمييز لا تقتضي أعرفيّته ، فلا يكون كلام المصنّف مخالفًا للقول الصحيح وهو قول سيبويه من أنّ أعرف المعارف المُضمراتُ ثمّ الأعلام ثمّ المُبهمات ".[241]

فالتفسير الذي يقدّمه الدّسوقي يستبعد التأويل الذي يخالف أقوال النحاة من حيث ترتيب المعارف ، وهو في الوقت ذاته يتوخّى التأويل الذي يجعل من كلام المصنّف مسايرًا للسنّة النحويّة .

وإذا ما تابعنا تأويل الدّسوقي، فإنّنا نُلفيه يعتمد الاستدلال بالمقام في تحليل وجوه التشابه و التراتب بين المعارف . يقول: " وعبارة اليعقوبيّ كون المعارف فيها ما هو أعرف من اسم الإشارة لا ينافي أن يكون فيه خصوصيّةٌ يفوق بها ما سواه لأنّ

240 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي، ص. 313

241 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي، ص. 313

المُراد بكون المعرفة أعرف من غيرها . أنّها أكثر بُعدًا من عُروض الالتباس ، وهذا لا يتنافى أن يكون ما هو دونه أقوى منه في هذا المعنى في بعض الصّور ، فإنّ اسم الإشارة إذا كان المُشار إليه حاضرًا محسوسًا للسّامع بحاسّة البصر أو نُزّلَ تلك المنزلة أقوى من العلَم المشترك في الحالة الرّاهنة [242]

وحتى نفهم كلام الشّارح فهما مستنيرا ، نرى أنّه من المفيد إدخال شروط إنجاح القول في المقام التخاطبي، ونعني بذلك تحقّق القول في صورة جائزة من صوره لا تخرج عمّا يسمّيه غرايس(Grice) "مبدأ التعاون" الذي صيغ كما يلي " ليكن انتهاضُك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرضُ منه "[243] ولا سيّما إحدى القواعد المتفرّعة عنه وهي المتمثّلة في "الاحتراز من الالتباس"[244].

ذلك أنّنا إذا افترضنا أنّ اسم الإشارة قد أُسيء فهمها في مقام من المقامات، فذلك يؤدّي بنا إلى القول إنّ اسم العلَم كان أولى بأن يستعمل . فمجال الالتباس ـ مثلا ـ بين استعمال اسم الإشارة للإنسان و للشيء أوسع من مجال الالتباس الناجم عن استعمال اسم العلَم للموضوعين السالفين ولتوضيح هذه الفكرة نصطنع مثالا:

هَبْ أبًا وابنه جالسيْنِ في قاعة الانتظار ؛ فيقول الابن لأبيه

ـ هذا أسْوَد (مشيرا إلىرجل زنجيّ يجلس قبالتهم على أريكة سوداء)

فاسم الإشارة قد يتّحه إلى الإنسان (الزنجيّ) كما قد يتّجه إلى الشيء (الأريكة) خصوصا إذا كان الطفل مازال لا يُحسن مقولة المطابقة في الجنس . أمّا

---

242 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي، ص. 313

243 د. طه عبد الرحمن : اللّسان و الميزان أو التكوثر العقلي ، ط. 1 ، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء ـ بيروت 1998 . 238.

244 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لو قال الطفل :

ـ فلان أَسْوَد .

لما وقع الالتباس مطلقا

ففي هذا المثال ، نجد اسم الإشارة محلاّ لتأويلين أحدهما مقبول والثاني مرفوض في حين أنّ استعمال اسم العلَم (حتّى ولو كان غير دقيق أو غير مطابق لهويّة المسند إليه) يصيب الهدف مباشرة . فاسم الإشارة ـ هنا ـ محلٌّ للاشتراك أو التعدّد ، بعكس الاسم العلم ذي الإحالة على المدلول . ويمكن أن نحلّل أمثلة أخرى تُقابل المثال السّابق ، حيث يكون اسم العلَم مظنّة للاشتباه وعُرضة للالتباس ، في حين يكون اسم الإشارة ذا إحالة دقيقة على المقصود منه مباشرة .

وعلى ذلك فالالتباس ليس حالة موقوفة على صنف من التّعريف بعينه ، بل هي تتلوّن حسب السّياق ، فربّما دلّت القرائن على رفع الالتباس ، أكانت قرائن نصيّة أم قرائن مقامية .

2 ـ 3 ـ 1:غايات التعريف بالإشارة :

1ـالغاية الأولى : هي تمييز المسند إليه تمييزا " لصحّة إحضاره في ذهن السّامع بواسطة الإشارة حسًّا "[245] وقد عرض المصنّف عددا من الأبيات شواهد على هذه الغاية : كقوله (هذا أبو الصقر فردًا في محاسنه)[246] وذلك أكان المقام مقام مدح أم مقام إجراء أوصاف الرّفعة عليه ويقول الدّسوقي " فإنّ تمييزه حينئذ تمييزا كاملاً أعْون على كمال المدح لأنّ ذكر الممدوح إذا صاحبه خفاء كان قصورا

245 شروح التلخيص، ج. I ، إيضاح القزويني ، ص. 313

246 عجز البيت : (من نسل شيبان بين الضّال و السّلم) [من البسيط

في الاعتناء بأمره ".[247]

2ـ الغاية الثانية : " للقصد إلى أنّ السّامع غبيّ لا يتميّز الشيء عنده إلاّ بالحسّ، كقول الفرزدق : [من الطويل]

أولئك آبائي فجئني بمثلهم   إذا جمعتنا يا جرير المجامعُ [248]

نلاحظ أنّ الغايتين الأولى و الثانية على طرفيّ نقيض ، فالأولى قد أفادت التميز في سياق مدحيّ أمّا الثانية فأفادت التمييز ولكن في سياق فخريّ ، يستتبع هجاء المفتخر عليه وذلك بالتعريض بعجزه عن الإتيان بمثل آباء المفتخِر مناقبَ .

3ـ **الغاية الثالثة** :لبيان حاله في القُرب أو البُعد أو التوسّط كقولك:"هذا زيد وذلك عمرو وذاك بِشر"[249] وقد يُجعل القُرب ذريعة للتحقير، كقوله تعالى : "وإذا رآك الذين كفروا إن يتّخذونك إلاّ هزوا أهذا الذي يذكر آلهتكم "

و قوله تعالى : "وإذا رأوك إن يتّخذونك إلاّ هزوا أهذا الذي بعث الله رسولا" وقوله تعالى : " وما هذه الحياة الدّنيا إلاّ لهو ولعب"

وربّما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم، كقوله تعالى " ألم ذلك الكتاب" ذهابا إلى بُعد درجته .ونحوه : "وتلك الجنّة التي أورِثتُموها" . ولذا قالت امرأة العزيز لنساء المدينة "فذلكنّ الذي لمُتُنّني فيه "، لم تقل " فهذا ، وهو حاضر ، رفعا لمنزلته في الحُسن وتمهيدًا للعُذر في الافتتان به.

وقد يُجعل البُعد ذريعةً إلى التحقير كما يقال : "ذلك اللّعين

---

247 شروح التلخيص، ج. I ، حاشية الدّسوقي، ص. 314

248 المصدر نفسه ، ص. 315

249 شروح التلخيص، ج. I ، إيضاح القزويني ، ص. 316

فعل كذا" [250] وذلك "نظرا إلى أنّ البعيد شأنه عدمُ الالتفات إليه لعدم مخالطته للنّفس" [251] ونلاحظ أنّ دلالات اسم الإشارة متضاربة بل متناقضة، والعِبرةُ في ذلك بالسّياق وقصد القائل، فهما اللّذان يفسّران الدلالة الصائبة .فاسم الإشارة البعيد (ذلك) كما بيّن بعضُ الشرّاح ، قد يشار به للغائب عن حاسّة البصر مطلقا سواء كان ذاتا أو معنى و للحاضر الغير المحسوس ، كما لاحظ الشّارح نفسه أنّ هذا الاستعمال مجاز " لأنّها (كذا) موضوعة للبعيد المحسوس بحاسّة البصر لا للغائب عن الحسّ المذكور ولا للحاضر غير المحسوس" [252]

4ـ **الغاية الرّابعة :** " للتنبيه إذا ذُكر قبل المسند إليه مذكورٌ وعُقب بأوصاف على أنّ ما يرد بعد اسم الإشارة فالمذكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصافً "[253] ويستشهد الخطيب على هذه الغاية بأبيات لحاتم الطّائي عدّد فيها خصال أحد الصّعاليك (كالمضاء على الأحداث مُقدما والصبر على ألم الجوع و الأنفة من أن يُعدّ الشبعة مغنما والتّأهّب للحرب ...) ثمّ عقّب ذلك بقوله : [من الطويل]

فذلك إن يَهْلَكْ فحُسنى ثناؤهُ   وإن عاش لم يَقعُد ضَعِيفًا مُذَمَّمَا

فأفاد أنّه جدير باتّصافه بما ذكر بعده[254]

يبدو اسم الإشارة في هذا المثال وسيلة لغوية تُحكم التنسيق بين الأبيات،

---

250 المصدر نفسه ، ص.317

251 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي ص. 317

252 المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

253 شروح التلخيص ، ج. I ،تلخيص القزويني ص. ص. 318 ـ 319

254 شروح التلخيص ، ج. I ، إيضاح القزويني ، ص. 319

ربطا منطقيا نحو ربط الأسباب بالنتيجة ، إنّه " ضامن لغوي " لانسجام القول.

ولعلّه من الجائز اعتبار ذلك في هذا السّياق مُفيدة استعادة مختصرة للأبيات الخمسة السالفة في ضرب من التعويض حيث استعمال اسم الإشارة ليُحقّق أمر مراجعة المتقبّل لما سبق ،لأنّ المتكلّم سيبني عليه نتيجة وحكما ، فتعليل الحُكم ليس لاحقا بل هو سابق له ورد قبله ، ومكّنت ذلك من إحكام الربط بين الحكم وعلّته. لقد أشار الخطيب القزويني إلى وجود إمكانيات أخرى من الاعتبارات غير ما ذكر[255] ، ولم نجد من الشرّاح من فصّل القول في ذلك ، بل هم مرّوا على إشارة المصنّف مرور الكرام . ولعلّ في ذلك إقرارا بأنّ الاعتبارات المعروضة هي أهمّ ما يمكن أن يوضع في باب تعريف المسند إليه بالإشارة .

محاولة رسّل Russell الاختزالية

وهي محاولة تقوم على إدراج بعض ألفاظ اللّغة إلى دلالة لفظ اسم الإشارة (هذا) يسمّي رسّل (Russell) الكلمات ذات الدّلالة الأصليّة المنسوبة إلى مَن يتكلّم ، يُسمّيها " عناصر مركزيّة الذات " ؛ وذلك نحو " هذا " و " ذاك " ، إلخ .

إنّ الأطروحة الأولى لرسّل تقول بإمكانية تبادل تعريف عناصر مركزيّة الذات فهي أطروحة اختزالية وتبسيطية . إنّ كلّ ألفاظ مركزيّة الذات يمكن تعريفها اعتمادا على " هذا " . من ذلك أنّ " أنا " تعني << السيرة التي ينتمي إليها " هذا " و " هناك " تعني مكانُ " هذا " >> و " الآن " تعني " زمن هذا " وهكذا دواليك فرسّل لإذن لا يحتفظ إلاّ بـ " هذا " بوصفه عنصرا لمركزيّة الذات أساسيّا والذي يفسّره بتمييزه عن الاسم وعن الوصف وعن المفهوم .

" هذا " تدلّ دون أن تصف مَثَلها في ذلك مَثَل اسم العلَم ؛ ولكن

---

255 شروح التلخيص ، ج. I ، إيضاح القزويني ، ص. 319

" هذا " لا ينطبق إلاّ على شيء واحد في وقت مُعيّن ، وعندما يشرع في الانطباق على شيء آخر ، فإنّه يكفّ عن الانطباق على الشيء الأوّل .

لا وصف خاليا من الاحتواء على بعض عناصر مركزيّة الذّات ، يمكنه امتلاك خاصية " هذا " الخاصّة وهي عدم الانطباق في كلّ مناسبة استعمال إلاّ على شيء واحد والانطباق على أشياء مختلفة في مناسبات مختلفة .

مفهوم "موضوع الاهتمام "مستلزَم ضرورةً،ولكن يحتاج إلى أمرٍ آخر للمحافظة على وحدة تطبيق هذا إنّ لرسّل فضل تبيُّن خصيصة العبارة جيّدا . فكلمة " هذا " بالنسبة إليه وبمعنى ما، لها دلالة قارّة، ولكن بوصفها اسما فإنّهالا تدلّ إلاّ على ما تعيّنه . وموضوعها المعيّن يتغيّر باستمرار . وعموميّة الوصف أو المفهوم غير كافية لتحديد "هذا" . وباختصا،فإنّ "هذا" يخضع لعلاقة مستعمل كلمة بالموضوع الذي تهتمّ به الكلمة.

ويلاحظ رسّل أنّ لا ظرف لمركزيّة الذات يُعثر عليه في لغة المادّة . ويطرح إذن السؤال التالي : هل نحتاج حقّا إلى هذه الألفاظ ؟ ألا يمكن أن نضرب عنها الذّكر صفحًا ؟

وإجابته معروفة : " هذا " كلمةٌ لا يُحتاج إليها لوصف العالم وصْفًا تامًّا . " لا تُستخدم عناصر مركزيّة الذات في أيّ جزء من وصف العالم سواء كان عالمًا مادّيّا أو عالَما نفسيّا "[256]

تعليق على تصوّر رسّل الاختزالي ومقاربة الشرّاح لتعريف المسند إليه باسم الإشارة

رأينا أنّ الشرّاح يعتبرون أنّ مدلول اسم الإشارة متعيّن بحسب الاستعمال

256 F. Armengaud، La pragmatique، PUF، 1993، p.51.

فحسب[257]، وألفينا رسّل يعتبر أنّ " هذا " يخضع لعلاقة مستعمل كلمة بالموضوع الذي تهتمّ به الكلمة ، كما أشار إلى أنّ خاصيّة اسم الإشارة الخاصّة تتمثّل في عدم انطباقه في كلّ مناسبة استعمالٍ إلاّ على شيء واحد وانطباقه على أشياء مختلفة في أوقات مختلفة[258].

وقد قارن الدّسوقي بين اسم الإشارة واسم العلَم، فالأوّل متعيّن المدلول حسب الاستعمال أمّ الثاني فمدلوله متعيّن مشخّص حسب الوضع و الاستعمال معا. كما قارن رسّل بين اسم الإشارة واسم العلَم بوصفهما يدلاّن دون أن يصفا العالم ومقابل هذه التوافقات الجزئية بين تحليل الشرّاح وتصوّر رسّل ، فإنّ زاوية النظر مختلفة نظرًا إلى تباعد الرؤى و المفاتيح المنهجية و الإيبستيمولوجية لدى كلا الطرفيْن . ففي حين يريد رسّل أن يتّخذ من اسم الإشارة كيانا أدنى يتجاوز كونه علامة لغويّة " إشارية " بالمعنى الاصطلاحي للعبارة، ليصبح منطبقا على مدلولات أخرى لعلامات أخرى وذلك بضرب من التوسّع في مجالات انطباق اسم الإشارة .

وإكساب اسم الإشارة قدْرًا من العموميّة أكبر من القدر المتواضع عليه لغويا / نحويّا، يندرج في ما نظنّ، في نطاق إضفاء بُعد فلسفي الألفاظ أو الوحدات اللّغويّة ، وذلك بالتصرّف في الأدوار الدلالية التي تؤدّيها، وذلك خدمة لمنطلقات فلسفية معيّنة، تختصّ بالفيلسوف في نظرته إلى اللغة وإلى الفكر . أمّا مقاربة الشرّاح لاسم الإشارة ، فلا تخرج عن المنظومتين النحوية و البيانية السّائدتين عصرئذ، ممّا يعني تناسق الجهازين النظريّ و التطبيقيّ في استخلاص فوائد الاستعمال المخصوص لظاهرة اسم الإشارة في مختلف السياقات .إنّ نظرة الشرّاح إلى اسم الإشارة وعنايتهم بتعليل أمثلة وروده المختلفة (خاصّة ما ورد منها في القرآن أو الشّعر) يؤدّي بنا إلى

257 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي ، ص. 313

258 F. Armengaud، La pragmatique، PUF، 1993، p.51

اعتبار هذه النظرة أقرب ما تكون إلى التناول الأسلوبيّ القائم على فكرة العدول الأدبيّ عن الاستعمال النمطيّ (العاديّ) .لذلك لا يسع الباحثُ الحديث الذي يتناول مثل هذه المدوّنة إلاّ أن يُعيد تلخيص ما أورده الشرّاح في شكل أقرب إلى الأفهام المعاصرة حتّى وإن زعم أنّه يسلّط على البلاغة العربية رؤيةً جديدة [259] .

إنّ السياق المعرفي العربيّ الإسلامي يخلو من رؤية فلسفية تنصبّ على بعض الظواهر اللسانية من نحو اسم الإشارة بخلاف السياق المعرفي الغربيّ الذي لم يعدم مثل ذلك على غرار محاولة رسّل الاختزالية المشار إليها آنفًا.

ولعلّنا نزعم أنّ مردّ ذلك إلى وظيفيّة التعامل في المنظومة العربية الإسلامية بين اللغة و الفكر، ممّا جعل النظرة التجريدية الفلسفية غير معتبرة.فضلا عن أنّ الاعتبار القروسطي للعلامة اللّغويّة مغاير في جوهرة للاعتبار المعاصر لها، وخاصّة في ما يتعلّق بالنصّ الإبداعيّ ، حيث كان يجري تأويل العلامات اللغوية فيه بحثا عن المعنى الأصليّ وهو أحادي بالضرورة ، في حين تُخُلِّيَ عن ذلك في العصر المعاصر وآل الأمر إلى اعتراك التآويل وتعدّد المعاني . ويدخل كلّ ذلك في بعض جوانبه في تعالق التداولية بالبلاغة[260]

---

259 اُنظر :د. محمد عبد المطّلب : البلاغة العربية : قراءة أخرى ، ط.1 ، مكتبة لبنان ناشرون ـ الشركة المصرية العالمية للنشر ـ لونجمان ـ 1997 ، ص. 200 وما بعدها

260 يقول د. محمد الناصر العجيمي:» نستخلص (...) أنّ التداولية من هذه الوجهة امتداد للبلاغة وتعويضٌ لها في آن ،هي امتداد لها من حيث أنّها كما يرى بولين (Poulain) نقلا عن موريس (Morris) نمطٌ جديدٌ من البلاغة المختصّة بالعصر التكنولوجي و المعيّنة باستعمال العلامات و التحكّم في آثارها إنتاجا وتلقّيا ،وهي تعويض لها من حيث إنّها ولجت مخابر الدرس العلميّ و البحث التجريبي البعيد عن الأحكام المطلقة وصياغة نماذج التفكير المتعالية . ويعقّب الدارس المذكور بأنّ « البلاغة الجديدة» المجسّدة في التداولية تدرس وضع الإنسان وهو يتعامل مع محيطه بطريقة « ديناميّة ويحاول تطويعه لحاجاته و التلاؤم مع ضغوطه و السيطرة عليه بجعل استعمال الكلمات خاضعا لحساب الاقتصاد « د.محمد الناصر العجيمي :» النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية «ط.1 دار محمد علي الحامّي للنشر صفاقس ـ كلية الآداب سوسة 1998 ص. 581

2 ـ 4 ـ : تعريف المسند إليه بالألف واللاّم :

كما هو معلوم ، فإنّ التعريف بالألف و اللاّم يقع في أدنى درجات سُلّم المعارف غير أنّ المصنّف ـ والشرّاح قفّوْا على أثره في ذلك ـ قد أخّر التعريف بالإضافة عوض أن يجعله سابقا للتعريف بالألف واللاّم . والملاحظ أنّ الاعتبارات المتعلّقة بهذا النوع من التعريف تختلف باختلاف نوع الألف و اللاّم أكانت للاستغراق أم للعَهد وقد قسّم الدّسوقي التعريف باللاّم إلى سبعة أقسام ثلاثة منها تندرج ضمن لام العهد الخارجي. [261]

2 ـ 4 ـ 1 : لام العهد الخارجي

2 ـ 4 ـ 1 ـ 1 : الصريحيّ :

وذلك إن تقدّم لمدخولها ذِكرٌ صراحةً ، كما إذا قال لك القائل : جاءني رجل من قبيلة كذا فتقول : ما فعل الرجلُ ؟

وعليه قوله تعالى : "وليس الذكر كالأنثى" أي وليس الذكر الذي طلبتْ كالأنثى التي وهبتُ لها . فأل الداخلة على الأنثى إشارة إلى مُشارٍ بها . و المذكور معهود معيّن ، وذلك في قوله تعالى قبل ذلك " قالت ربّ إنّي وضعْتُها

261 يشير الدّسوقي في شرحه على عبارة السعد في تعريف المسند إليه باللاّم : « للإشارة إلى معهود أي إلى حصّة من الحقيقة معهودة بين المتكلّم و المخاطب واحدًا كان أو اثنين أو جماعة « (السعد ، ص. 321) إلى معنى الحصّة ، ويرى أنّها بمعنى الفرد ، و» الفرد عبارة عن المركّب من الطبيعة و التشخّص ، و الحصّة الطبيعية المعروضة للتّشخّص إنّما هو اصطلاح المناطقة « . (الدّسوقي ، ص. 321) ويعلّل الدّسوقي استعمال السعد للفظ (الحصّة) بدلا من (الفرد) بأنّ المتبادر من الفرد الشخص الواحد ، و المعهود الخارجيّ قد يكون أكثر من واحد.

أنثى "[262] فالألف واللاّم في الأنثى تمثيل للام العهد الخارجيّ الصريحيّ ، لكنها لم ترد في موضع المسند إليه ، بل وردت مجرورا ضمن مركّب بالجرّ خبر ليس ، إذن فهي في موضع المسند . ولكنّ الدّسوقي يعلّق مع ذلك قائلا : "لكنّه تنظير مناسب من حيث العَهد الصّريح "[263].

2 . 4 . 2 . :**الكنائي** :

وذلك إن تقدّم له ذكرٌ كنايةً . وعبارة (كناية) قد تُفهم بالمعنى اللّغوي أي " على طريق فيه خفاء " ويُحتمل كما قال الفنريّ أنّ المراد بالكناية المصطلح عليها عند علماء البيان، فتكون من أفراد الكناية المطلوب بها غيْر صفةٍ ولا نسبةٍ وهو أن يتعيّن في صفة من الصفات اختصاصٌ بموصوف مُعيّن فتُذكر تلك الصفة ليُتوصّل بها إلى الموصوف . فالتحرير في الآية : " إنّي نذرتُ لك ما في بطني مُحرَّرًا " من الصّفات المختصّة بالذكور فقط (ما في بطني) باعتبار تقييده (محرّرا)ملزوم للذكَر و الذكَر لازم له، فقد أطلق اسم الملزوم وأريد اللاّزم فالذكَر لم يُذكَر صراحةً بل كناية ، و المذكور صراحةً ملزُومه ، وهو ما في البطن الموصوف بالتحرير[264] ويشير الدّسوقي إلى أنّ هذا التحليل يوافق تصوّر الخطيب للكناية ولكنّه يخالف طريقة السّكاكي .

2 . 4 . 2 . 1 **العلميّ**:

وذلك لم يتقدّم لهُ ذِكرٌ أصلا لكنّه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضرًا

---

262 يشير الدّسوقي إلى مسألة التأنيث في الضمير في (وضعتها) معتبرًا أنّ الذي رُوعِيَ في ذلك المعنى ولم تقع مُراعاة لفظ ما (الموصولية) السابقة في الآية :» إنّي نذرتُ لك ما في بطني مُحَرَّرًا « وقد قال النحاة إنّ الأولى مُراعاة لفظ ما ولكنّ هذا لا ينافي أن مراعاة المعنى جائزة . (شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي ، ص. 322)

263 حاشية الدّسوقي ، ص. 322 .

264 الدّسوقي ، شروح التلخيص ، ج I ، ص. 322

أوْ لا . ومثال ذلك : "خرج الأميرُ " إذا لم يكن في البلد إلاّ أمير واحد [265] وهو مثال للمعلوم غيْر الحاضر بالمجلس، ومثال الحاضر في المجلس : قولك لداخل البيت: أغلق البَابَ ! ويستخلص الدّسوقي أنّ العهد العِلْميّ و الحضوريّ من أقسام العهد الخارجيّ لتحقّق المشار إليه باللاّم خارجا .

وإضافة إلى هذه الأقسام الثلاثة المندرجة ضمن القسم الكبير الأوّل (لام العهد الخارجيّ) يتعرّض الخطيب وشرّاحه إلى القسم الكبير الثاني (لام الحقيقة) بأقسامه الأربعة :

2 ـ 4 ـ 3 : **لام الحقيقة :**

2 ـ 4 ـ 3 ـ 1: **لام الجنس :**

وهي لام الحقيقة من حيث هي، وذلك كقولك " الدينار خير من الدرهم" و " الرجُل خير من المرأة " وعليه قوله تعالى: "وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ "[سورة الأنبياء: الآية 30]

فالمثال الأوّل على أساس أنّ الكلّ أعظم من الجزء ، فخيريّة الدينار بالنسبة إلى الدّرهم تتأسّس على احتوائه عليه احتواء الكلّ للجزء .

أمّا المثال الثاني فيدلّ على أنّ "حقيقة الرجل الملحوظة ذهنا خير من حقيقة المرأة المُلاحظة ذهنا"[266] ويستدرك الدّسوقي قائلا : "ولا يُنافي هذا كونُ بعض أفراد جنس المرأة خيرًا من بعض أفراد جنس الرجل لأنّ العوائق قد تمنع عمّا يستحقّه الجنس "[267]

ويستند الشّارح إلى ابن يعقوب ليقرّر أنّ " الحكم في التعريف حقيقي

265 السعد ، ص. 323

266 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي ، ص. 323

267 المصدر نفسه والصفحة نفسها

مفهوميّ لا فرديّ بخلاف الحُكْم بالخيريّة ، فإنّ الفضل بين الذّكورية والأنوثية إنّما تحقّق من خصال الأفراد لا من تصوّر كلّ منها، لكن لمّا كان مآل التصوّر إلى الأفضليّة في الخارج ثبتت الأفضليّة للحقيقة لذاتها لا من جهة التصوّر ، فإنّ الشيء الذي هو في قوّة الحصول يثبت له حُكم الحصول "[268] وبعد هذا الاحتجاج المنطقيّ يشير الدّسوقي إلى أنّه توجد إمكانية أخرى لتفسير المثال لا تحتاج إلى تأويل ، وهي التي أوردها في قوله : "ويصحّ أن يُراعى في الخيريّة خيريّةُ مجرّد الذّكورية على نفس الأنوثية من غير رعاية خصالها ، فيكون الحُكم حقيقيا لا فرديّا"[269] ويبدو لنا في هذا الإطار ، أنّه يفيض عن مجال اختصاصنا تخريج هذا الحُكْم القيميّ بين الرجل والمرأة ، تخريجا أنتروبولوجيا ينظر إلى التمييز بين الجنسين على أساس تسلّط الذكر على الأنثى انطلاقا من هيمنة قيم المجتمع " الأبوي " الذكوريّ، واعتبار المرأة ذات منزلة دونية ... فمثل هذا التحليل يخرج عن إطارنا لأنّه ذو بُعد حضاري عامّ ، ثمّ إنّ الاستنتاجات التي يؤدّي إليها معروفة سلفا ـ فيما نظنّ ـ فلا حاجة لنا إلى اعتماد الجاهز إذا رُمنا في البحث ابتكارًا .

فضلا عن اقتناعنا بأنّ النظام اللّغوي يَمْثُل فيه نظام "إيديولوجي" يتجلّى في مظاهر الاستعمال وقوانين المقبوليّة . فالملفوظ "المُحال" قد يكون خارجًا عن دائرة اللاّنحوية، ولكنّه ـ في الواقع ـ لا يتّسق والمنظومةَ العقائدية الموجّهة لعمل النّحوي أو البلاغيّ . فإذا ما نظرنا في مثال : " وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ " الذي أتى به المصنّف في معرض تمثيله للام الجنس ، وجدنا أحد الشرّاح يتأوّل الآية تأوّلا يتعرّض فيه إلى الماء بوصفه مادّة الخلق،يقول : " أي جعلنا مبدأ كل شيء حيّ هذا الجنس الذي هو الماء ، رُويَ أنّه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء و الجنّ من نار

268 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي ، ص. 323

269 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي ، ص. 323

خلقها منه وآدم من تُراب خلقه منه" [270]

فالمرجعيّة الدينيّة ـ متمثّلة في الرواية النقليّة ـ تُجيب على اللَّبسِ الذي قد يقع في ذهن من يقرأ آيات قرآنية أخرى تتحدّث عن خلق الإنسان من طين و الجنّ من نار مثلا ، فالشّارح يستبعد اللّبس بين تلك الآية "وجعلنا من الماء كل شيء حيّ" وسائر آيات الخلق ، وذلك بتوجيه الآيات جميعا وجهة التكامل مع اتّخاذ بعضها هيئة التفصيل واتّخاذ تلك الآية هيئة الإجمال والعموم ، عبر السَّوْر "كُلّ شَيء" .

2 ـ 4 ـ 3 ـ 2 ـ : **لام العهد الذهني :**

يقول المصنّف : "والمعرّف باللاّم قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقة كقولك : اُدخُلْ السوق، وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج" [271] . ويعود الدّسوقي إلى ابن الحاجب لتفسير معنى "مطابقة الواحد للحقيقة" ،فهي عنده بمعنى "اشتماله عليها" أمّا الشّارح(الرضيّ الإستراباذي)فيرى أنّها "صدق الحقيقة عليه" ويجمع الدّسوقي بين الرّأيين فيقول : "وعلى الوجهين فالفرد المُبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنّه معهود،أي معلوم،فله عهديّة بهذا الاعتبار،قسمّي معهودًا ذهنيًا" [272]. نلاحظ أنّ المثال الوارد دعما لهذا النوع من التعريف باللاّم،المعرفة فيه لم تقع مسندًا إليه؛ وكذلك المثال الآخر المذكور وهو قول الشّاعر عميرة بن جابر الحنفي : [من الكامل]

ولقد أَمُرُّ على اللّئيم يسبُّني فَمَضَيْتُ ثَمّتَ قُلْتُ لا يعنيني

270 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي ، ص. 323

271 شروح التلخيص ، ج. I ، إيضاح الخطيب ص.ً. 324 ـ 325

272 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي، ص. 324

كما نلاحظ أنّ الدّسوقي في استطراد يشرح فيه معنى " إطلاق الكلّي الطبيعي الذي يُراد منه الحقيقة و الطبيعة "[273]، يقول : " والمُراد بالإطلاق هنا الحَمْلُ وذلك كالحيوان في نحو قولك : هذا الفرس حيوان، و الإنسان في قولك : زيدٌ إنسان" [274] ثمّ يعلّل رأيه الذي ذهب فيه على أنّ الإطلاق هو الحمل(وهو اصطلاح المناطقة) بحجّة تتمثّل في قوله : "إنّما كان المُراد بالإطلاق هنا الحمل لأنّ الكلّيّ لا يراد منه المفهومُ و الطبيعة إلاّ إذا كان محمولا،و أمّا لو كان موضوعا، كان المُراد منه الأفْرادُ و حينئذ فلا يكون طبيعيّا ذكَره شيخنا الحفنيّ "[275]والدّسوقي يستعمل ثنائية منطقية هي : الموضوع والمحمول معرضا عن الثنائية البلاغية ـ المسند إليه والمسند ـ و يمكن تفسير ذلك في هذا السّياق، بكونه يعرض إلى مسألة منطقية خالصة ، عرّج عليها التفتازاني ، وتولّى هو تفصيل القول فيها فالسعد أتى بتلك المصطلحات المنطقيّة تمثيلا لدلالة اللاّم العهدية الذهنيّة فاحتاج إلى ذكر مفهوم الحقيقة(بمعناها المنطقيّ لا بمعنى ضديدة المجاز كما هو عليه الحال في البلاغة ـ فيما نرى) وأردف ذكرها بتمثيل يستند فيه إلى جهاز اصطلاحيّ منطقيّ ؛ فتحدّث عن الكليّ الطبيعي والجزئي والوجود . فكان هذا الانصراف إلى دائرة المنطق مدعاة إلى الشّارح ليوغل في استقصاء المبحث ـ مستندا إلى شيوخه ـ وألجأه ذلك إلى أن يفسّر الإطلاق بالحمل (لا بالإسناد) طلبا للتجانس بين عناصر النظام الاصطلاحي الذي هو بصدد اعتماده في ذلك المقام .

فالمبحث البلاغي ينطلق ـ كما بيّنه لنا هذا السّياق المخصوص ـ من منظومة نحويّة (شكليّة خاصّة) ويصب في منظومة منطقية (دلالية خاصّة) بحيث

---

273 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي، ص.325

274 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي، ص.325

275 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي، ص.325

تبقى حدود انمياز العلم غائمة .

ويضيف السعد مثالا ثالثا يستشهد به على اللاّم العهدية الذهنية ، هو قوله تعالى، على لسان يعقوب النبيّ : " و أخاف أن يأكله الذئب " وهو مثال كالمثال الثاني من حيث إرادة النكرة وإيقاع المعرفة، لذلك يقول التفتازاني: " وهذا في المعنى كالنكرة وإن كان في اللّفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ أو ذا حال ووصفا للمعرفة و موصوفا بها ونحو ذلك "[276] .

ويميّز السعد مع ذلك بين النكرة وهذا النوع من التعريف، فيقول : "وإنّما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو أنّ النكرة معناها بعضٌ غير مُعيّن من جملة الحقيقة وهذا معناه نفسُ الحقيقة ، وإنّما تُستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل "[277]ويفسّر الدّسوقي الجملة الأخيرة من كلام السعد : "فقوله كالدخول أي فإنّه إنّما يتصوّر في الأفراد الخارجيّة ولا يتصوّر في الحقيقة "[278] فثنائية "الحقيقة" و"الأفراد الخارجية" تحيلنا على المتصوّر الذهني و المرجع الخارجي : فالذي يأكل ليس المتصوّر الذهني المُراد بكلمة [ذئب [في المثال ، ولكنّه المرجع الخارجي أي أحد أفراد الحيوان الذي يعيش في الواقع و المسمّى [ذئبًا [.

وربّما أوحى لنا هذا التقسيم الثنائيّ بثنائية أخرى هي ثنائية المفهوم و الماصْدق ، فحدث الخروج مثلا يتعلّق بالإنسان من حيث هو مفهوم ولكن الحدث يبقى ذهنيا خالصا حتّى يُنجزه زيدٌ أو عمرو وهما ماصّدقان للإنسان .

2 . 4 . 3 . 3 : لام الاستغراق الحقيقي :

---

276 شروح التلخيص ، ج. I شرح السعد ، ص. 326

277 شروح التلخيص ، ج. I شرح السعد ، ص. 326

278 شروح التلخيص ، ج. I حاشية الدّسوقي ص. 326

يقول الخطيب : " وقد يفيد الاستغراق وذلك إذا امتنع حملُهُ على غير الأفراد وعلى بعضها دون بعض " ، كقوله تعالى : "إنّ الإنسان لَفِي خُسر إلاّ الذين آمنوا " [العصر : 2] و الاستغراق ضربان : حقيقي، كقوله تعالى : " عالم الغيب و الشّهادة " أي كلّ غيب وشهادة ،وعرفيّ ،كقولنا "جمع الأمير الصّاغة" ،إذا جمع صاغة بلَده أو أطراف مملكته فحسب، لا صاغةَ الدنيا [279]ويورد الدّسوقي مناقشات دقيقة تبْحث المعرّف بلام الحقيقة، واختار الرأي القائل إنّ لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس يُقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ولا نسلّمُ لزوم عدم الفرق بين المعرّف بلام الحقيقة والمعرّف لام العهد الخارجيّ العلَمِيّ وذلك لأنّ المُشار إليه بلام الحقيقة هو الحقيقة الحاضرة في الذّهن و المشار إليه بلام العهد المذكور حصّة من أفراد الحقيقة مُعَيّنَةٌ في الذّهن ، وفرقٌ بين الحقيقة و الحصّة منها" .[280]

لا يخفى أنّ لغة الشرّاح تسلك مسالك متشابهة في تفسير الظواهر وأكثرها توسّعا،أشدّها عناية بالتناسق المنطقيّ للخطاب .لذلك من العسير أن ننشئ نصّا يشرح تلك الشّروح لأنّها استنفذت "مخازن الحُجج " المتوفّرة في بابها وجنحت إلى استيعاب القول في البحوث اللّغويّة بطريقة منطقية . والدليل على ذلك أنّ المصطلحات المعتمدة ، نحو مصطلح " الحقيقة " لم يُجره الشرّاح في المواضيع المستشهد بها آنفا إجراءً بلاغيا كالذي نراه في الثنائية (الحقيقة / المجاز) ولكن الحقيقة هنا هي بالمعنى المنطقيّ : (الحقيقة الحاضرة في الذّهن) ، حقيقة الشيء أي ماهيّته . ويفرّق السعد بين لام العهد ولام الحقيقة : " فلام العهد إشارةٌ إلى حصّة معيّنة من الحقيقة واحدًا كان أو اثنين أو جماعة، في حين أنّ لامَ الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة

279 شروح التلخيص ، ج. I ، إيضاح الخطيب ، ص. ص. 328 . 331

280 شروح التلخيص ج. I ، حاشية الدّسوقي ، ص. ص. 329 . 330

من غير نظر إلى الأفراد "[281]

وعند التعرّض إلى ضربي الاستغراق : الحقيقيّ والعُرفيّ ، يهتمّ الشرّاح بالمذهب النحويّ الذي اعتمد عليه الخطيب في إيراد الأمثلة على هذا التقسيم . فأبو عليّ المازنيّ يعتبر الألف واللاّم الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول معرفةً لا موصولة : فقولك (الراجح) هو معرفة نكرتُه راجحُ وكذا (المرجوح)، أمّا عند جمهور النحاة ، فالراجح لفظة عوّضت فيها الألف واللاّم اسم الموصُول الذي لأنّك تؤوّل عبارة (الراجح) بـ (الذي رجح) في حين أنّ اللّفظة إذا خلت من الألف و اللاّم (راجح) لم يصحّ تأويلها باسم الموصول .

ويثير الدّسوقي في شرحه بلام السعد مسألة نحوية ثانية تتعلّق بالمشتقّات التي تمحّضت للاسمية والمشتقّات التي لم تتمحّض للاسمية. وقد استغلّ الدّسوقي استرسال السعد في الأمثلة على أسماء الفاعلين (نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل) ليُشير إلى أنّ أل الداخلة عليها " معرفة اتّفاقا "[282] ومسألة الالتباس بين مذهب المازني ومذهب جمهور النّحاة ن يفضّها السعد و الدّسوقي استنادا إلى جملة من القواعد :

اسم الفاعل واسم المفعول لا يكونان فعليْن في صورة الاسم إلاّ إذا قصد بهما الحدوث ،أمّا إذا قُصد بهما الدّوام ، كانا اسميْن حقيقةً ، ولم يكن أحدهما فعلا في صورة الاسم .

أل المعرفة لا تدخل على الفعل .

إلاّ أنّ بهاء الدين السبكي صاحب " عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح " لا يكتفي بشرح ما أورده المصنّف بل يقترح إضافات تتعلّق بمسألة التعريف

281 شروح التلخيص ، ج. I شرح السعد ، ص. 330

282 شروح التلخيص ، ج. I ، حاشية الدّسوقي ، ص. 332

وقد بدأ كلامه على ذلك قائلا : " كونُ الألف واللاّم للعموم مسألة مهمّة يُحتاج إليها في علوم المعاني وأصول الفقه والنحو ولم أرَ من المُصنّفين في شيء من هذه العلوم من حرّرها على التحقيق، و ها أنا أذكر قواعد يتهذّبُ بها المقصود ويبنى عليها ما بعدها و بالله التوفيق "[283] ويفصّل السبكي القول في القواعد التي بناها لتحقيق مسالة التعريف بالألف واللاّم، مفرّقا في مستهلّ بحثه بين الألف واللاّم التي تكون اسما موصولا والتي تكون حرفا ، فيستثني الأولى من دائرة اهتمامه التي يحصرها في الثانية و يقسّم بعد ذلك الألفاظ التي تدخل عليها الألف و اللاّم الحرفيّة إلى أنواع من الاسم الجمع سواء أكان جمع تصحيح أو ملحقا به غير العدد أو جمع تكسير القلّة أو الكثرة ، سواء كان له واحد من لفظه أم لا ، وكذلك الداخلة على صيغة الأعلام بعد تنكيرها إمّا لقصد الشّركة على رأي الزمخشريّ أو لغير ذلك . وكذلك اسم الجنس الذي يفرّق بينه وبين واحدِه تاء التّأنيث ، وليس مصدرًا ولا مشتقّا[284]واستفاض السبكي في إيراد أقوال عن اسم الجمع حتى بلغت تسعةّ نقلها عن النّحاة[285] . ثمّ يورد القاعدة الثالثة وقد استقاها من علم أصول الفقه، تقول بدلالة العامّ على أفراده بالمطابقة[286].وهو يذكر في أثناء تفصيله لقواعده أنواع الدلالة كما هي عليه في علم أصول الفقه ، وكذا في المنطق : إذ الدلالة ثلاثة أنواع :

دلالة المطابقة

دلالة التضمّن

283 شروح التلخيص ، ج. I ،شرح بهاء الدين السبكي ص. 331

284 شروح التلخيص ، ج. I ، شرح السبكي ، ص. 333

285 شروح التلخيص ، ج.I ، شرح السبكي ، ص. 334

286 شروح التلخيص ، ج.I ، شرح السبكي ، ص. 334

دلالة الالتزام

وقد شرحها الأصوليون و المناطقة في مصنّفاتهم ، واستعمل السبكي هذه الاصطلاحات في مبحث يقع مشتركا بين النحو و المعاني (= البلاغة) وأصول الفقه . وقد أشار السبكي في بعض المواضع إلى اختلاف بين مناهج هذه العلوم في ضرب من المقارنة ، يقول ، في القاعدة الرابعة :

" اسم الجنس يطلَق باصطلاح النّحاة على ما الفرقُ بينه وبين واحده تاء التّأنيث أو ياء النّسب على ما سبق، ويطلق عند الأصوليين على جميع الأقسام السابقة ما عدا الجمع و المثنّى . وسبب ذلك أنّ النّحاة ينظرون فيما يتعلّق بالألفاظ ، والأصوليون أكثرُ نظرهم في المعاني، فيطلقون الجنس على كلّ من الكلّيات السّابقة ، يعنون بالجنس ما لا يمنع نفسُ تصوّر معناه من وقوع الشركة فيه جنسا كان أم نوعا أم فصلا أم خاصّة أم عرضا عامّا أم صنفا ، وقد توسّعوا في ذلك ، فإنّ حقيقة الجنس في الاصطلاح المَقُول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو وما اصطلحوا عليه يقع أيضا في كلام النّحاة ،ألا تراهم يقولون "الألف واللاّم الجنسية يعنون جميع ذلك "[287]. فالملاحظ أنّ السبكي يقارن بين وجهة نظر كلّ علم من المسألة ذاتها ويبيّن مياسم كلّ منهج ونقاط الاتفاق في النّظر و الاختلاف فيما بينها . كما أنّه لا يتطفّل على علم أصول الفقه ، بل هو ينقل أقوال النظّار فيه ثمّ لا يورد الاستدلالات كاملة ، بل يستعير النّتائج أو المقدّمات أو المصطلحات ، ويحيل من يريد التوسّع على المظانّ ، فهو يستشهد بالأئمّة و الأعلام وفي الفقرة الواحدة يورد أسماء الشّافعي وابن الحاجب وفخر الدين الرازي والغـزالي وتقيّ الدين القُشيري وبِشر المَريسيّ ...[288] فهو يدعو المتعطّش لمزيد من الاستقصاء الأصوليّ إلى مصنّفات هؤلاء وغيرهم قائلا

---

287 شروح التلخيص ، ج.I ، شرح السبكي ، ص. 334

288 نفسه.

في موضع " ومحلّ تقريره علم أصول الفقه"[289] وفي آخر " ومحلّ الاستدلال لذلك أصول الفقه" [290]

إنّ التخصّص لا يحجب الإلمام بالمسائل المشتركة ، ولكنّ التنظيم يقتضي توزيع الأدوار، وهذا ما يجعل المنهج موغلا في الانضباط والدقّة . فالشروح تُراوح بين الاستطراد التّعليمي والانضباط المنهجيّ ،وهما طريقتان لا تتناقضان إذا استعمِلتا ضمن رؤية كليّة تكامليّة لا ترتضي الخروج عن الموضوع ولكنّها أيضا لا تضحّي بالإشارة إلى نقاط التقاطع بين المباحث نحويّها وبلاغيّها ومنطقيّها...

2 . 4 . 3 . 4 : لام الاستغراق العُرفي

وهي التي يشار بها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللّفظ بحسب العُرف . ويفسّر السّبكي ذلك بقوله :" و الظّاهر أنّه يُريد بالاستغراق العُرفي أنّ ذلك في العُرفِ يعدّ مستغرِقا وليس بمستغرِقٍ لجميع ما يصلُح له بل لبعض أنواعه" [291]أمّا المثال الشّائع لهذا النوع من الاستغراق العُرفي، فهو قولهم : " جمع الأمير الصّاغة" أي صاغة بلده أو مملكته لا صاغة الدنيا ،" لأنّ هذا هو المفهوم عُرفا وهو المراد عند الإطلاق العُرفي" [292]

2 . 4 . 3 . 5 : استغراق المُفرد واستغراق الجمع

يقول الخطيب في الإيضاح: " واستغراق المُفرد أشملُ من استغراق الجمع

289 نفسه.

290نفسه.

291 شروح التلخيص ، ج. I ، عروس الأفراح للسّبكي ، ص. 331

292 شروح التلخيص ، ج. I ، مواهب الفتّاح للمغربي ، ص. 331

بدليل أنّه لا يصدقُ : لا رجُل في الدار، في نفي الجنس إذا كان فيها رجُلٌ أو رجُلان ويصدُق لا رجال في الدّار "[293] . ويوضّح بعد ذلك أنّه" لا تنافي بين الاستغراق وإفراد اسم الجنس لأنّ الحرف إنّما يدخُلُ عليه مجرّدًا عن الدّلالة على الوحدة و التعدّد "[294]. و ينقل القزويني كلاما عن السّكاكي يتعلّق بمقوّم من مقوّمات الحقيقة ، وهو انفكاكها عن الوحدة والتعدّد:" الحقيقة من حيث هي هي لا واحدة ولا متعدّدة لتحقّقها مع الوحدة تارةً ومع التعدّد أخرى وإن كانت لا تنفكّ في الوجود عن أحدهما ، فهي صالحةٌ للتوحّد و التكثّر "[295] قد يكون من الإسقاط أن نتحدّث ـ تعليقا على هذا الشّاهد ـ عن تصوّر لنسبية الحقيقة قبل الحرف .

ونعتقد أنّ الخلفيّة الكلامية للسّكاكي وللشّرّاح أيضا تمنع من تصوّر لنسبية الحقيقة بمفهومها الحديث . غير أنّ إخراج ذات الحقيقة عن مقولة العدد ، فيه ضرب من التصوّر المثاليّ ، كيلا نقول " الميتافيزيقي " بحيث تكون فكرة الحقيقة متعالية عن العدد ، فإذا ما أطلقت على واقع عينيّ التصق بها العدد (مفردًا أو متعدّدا، لا فرق) التصاقا وجوديّا ؛ بحيث يستحيل أن توجد الحقيقة بمعزل عن العدد .

أمّا الذي أثار انتباهنا كثيرا ههنا ، فهو قول الخطيب القزويني ناقلا عن السّكاكي ،متابعا الشّاهد السّابق " فكونُ الحكم استغراقا أو غير استغراق إلى مقتضى المقام . فإذا كان [المقام [خطابيا مثل : المؤمن غِرّ كريم والفاجر خِبّ لئيم، حُمل المُعرّف باللاّم مفردًا كان أو جمعا على الاستغراق بعلّة إيهام أنّ القصدَ إلى فرد دون آخر ، مع تحقُّق الحقيقة فيهما ترجيحٌ لأحد المتساويين .وإذا كان [المقام [استدلاليّا

293 شروح التلخيص ، ج. I ، إيضاح القزويني ، ص. ص. 337 ـ 338

294 شروح التلخيص ، ج. I ، إيضاح القزويني ، ص. 342

295 شروح التلخيص ، ج. I ، إيضاح القزويني ، ص.343

حُمِل على أقل ما يحتمل ، وهو الواحد في المُفرد و الثلاثةُ في الجمع "[296]

إنّ لفظة " الحكم " في صدر هذه الفقرة لا يمكن أن نعوّضها بلفظة " الإسناد "، فليست تعني النسبة الإسنادية ، بل تعني تأويل حُكم الألف و اللاّم أي هي للاستغراق أم لغير الاستغراق . وهو تأويل لا يستند إلى العُرف أو قواعد النحو ، بل إلى المقام كما يرى السّكاكي ، وهو يصبّ بذلك في البُعد التداوليّ للشّرح البلاغي.

ويضبط السّكاكي المقامات ، مصنّفا إيّاها صنفين :

1) المقام الخطابيّ

2) المقام الاستدلاليّ

و الملاحظ أنّ المؤلّف قد أعطى مثالا للأوّل و أغفل إيراد مثال للثاني.حتّى أنّه لا يسعنا الجزم بكونه صنّف المقامات صنفين أم إنّه صنّف مقتضياتها صنفين.

فما وضعناه بين معقّفين في الشّاهد السّابق(كلمة" المقام ") إنّما هو وجه من التأويل ممكن ، وكان من الجائز أن نضع بين معقّفين بدلا عن كلمة " مقام " كلمة " مقتضى " ؛ لأنّ سياق الشّاهد يسمح نحويّا ،فيما نظنّ، بتقدير المحذوف (سواء كان المركّب الإضافيّ " مقتضى المقام " ، أو المضاف إليه فحسب " المقام ").

إنّ هذا التحديد للدلالة وفق المقام أو مقتضى المقام يوافق الاعتبار الحديث الذي تولّى بموجبه بعضُ الاتّجاهات التداوليّة الحديثة اهتماما أقصى بالمقام ، حتّى ذهب بعضهم إلى اعتبار التداولية علما للمقام (أو للسياق)[297].

---

296 شروح التلخيص ، ج. I ، إيضاح القزويني ، ص.343

297 هذا الشّاهد منقول عن فرنسواز أرمنغو ، مرجع سابق ، ص. 19 واللاّفت أنّه يعبّر بوضوح عن موقف بيرس مؤسّس الدلائلية (sémiotique) من مسألة العلاقة بين مقولات اللّغة ومقولات الفكر، وهي مسألة فلسفية قديمة استعادها حديثا ـ ضمن آخرين بنفنيست E Benveniste و درّيدا J. Derrida .

فالسّكاكي يورد قانونا ينتظم تحليل الأقوال المشتملة على لام الاستغراق استنادا إلى البُعد المقاميّ الذي قيل فيه ، ليكون فيصلا في الحكم على اللّفظة المعرّفة باللاّم : هل تُفيد التوحّد أم التكثّر .

ـ **مقارنة بين تصوّر الشرّاح و تصوّر بيرس** (Peirce) **التّداولي** :

إنّ الإنسان بالنسبة إلى تشارلز ساندرز بيرس ، يفكّر عبر العلامات ، بل إنّ الفكر الوحيد الذي نعرفه هو فكر عبر العلامات . إنّه فكر يوجد حتما في العلامات . ولكنّه في حدّ ذاته علامةٌ .

حسب بيرس "من الخطإ القول ببساطة إنّ لغةً مستقيمةً ضروريّةٌ للتفكير لأنّ اللّغة ذاتها هي جوهر الفكر"[298] . بيد أنّه لا توجد علامة في حدّ ذاتها، وبطريقة طبيعية، ولكنّ أيّ شيء وأيّ مظهر لشيء يمكن أن يصبح علامةً .وفكرة بيرس تتأسّس على التعالق بين العلامات، ومن ثمّة بين الأفكار تعالقا لا يبرأ من التسلسل في مسار متواصل ولا نهائيّ . بل إنّ الإنسان نفسه علامةٌ . وعندما نفكّر ، نكون علاماتٍ .

وينبغي التمييز في دلائليّة بيرس بين ثلاثة عناصر :

(أ) المادّة الدالّة : الحامل ، المحمل، السّمة الممكنة الإدراك و المفيدة .

(ب) المدلول أو المُمثّل [ما يقع تمثيله [

(ج) العنصر المؤوِّل . و نظريّة المؤوِّل ينبغي توضيحها : في الواقع لا يُطابق المؤوِّلُ Interprétant الشّارح Interprète الذي هو كائن اختباريّ. أمّا

298 تقول فرانسواز ارمنغو : « [التداولية بالنسبة إلى آخرين ، في النهاية ، هي علم الاستعمال اللّساني في السّياق ، أو بشكل أكثر توسّعا علم استعمال العلامات في السّياق.وهذا المفهوم الأخير شديد الأهميّة حتّى أنّ ماكس بلاك Max blak يقترح إعادة صياغة التداولية وفق ذلك المفهوم : إذ ينبغي أن تُسمّى « علم السّياق «، "Contextique" » (الترجمة من عندنا) ، Françoise Armengaud : La Pragmatique , Coll . Que sais – je ? , P U F , éd . Delta 3ième édition 1993, p.10.

المؤوْل حسب بيرس ، فهو عنصر مكوّن للعلامة ذاتها[299] .

هذا الإطار العامّ لدلائلية بيرس يعضده تمييز أقامه بين النمط (type) والورود (Occurrence) ويمكن التمثيل لهذا التمييز الهامّ في تحليل اللّغة عامّة و التحليل التداوليّ بصفة خاصّة بهذا البيت الشهير للخنساء : [من الوافر]

يذكّرني طلوع الشمس صخرًا وأذكره لكلّ غروب شَمْس

لقد حضرت كلمة " شمس " مرّتين، فلنا إذا ما قرأنا البيت ، تسجيلان مادّيّان أو إذا كنّا سامعين، فلنا منطوقان مسموعان مختلفان للكلمة ذاتها (بصرف النظر عن مقولة التعريف و التنكير). فما يسمّيه بيرس وُرود العلامة إنّما هو حضورها الماديّ المُؤرخ و المنتسب إلى المكان. وبكلمة وُرود نترجم اللّفظ الإنكليزى الأميركي " token " .

أمّا ما يقبل التعدّد في الوُرود، فهو النّمط وهو كيان مثاليّ مطابق لنفسه دائما خلال تحقّقاته المختلفة. وعندما نتحدّث عن كلمة من المفيد تحديد ما إذا كنّا نقصد الكلمة بوصفها نمطا، أم أنّنا نتحدّث عن ورود لهذه الكلمة في نصّ ما أو مناسبة ما. وهذا التمييز ينطبق على كلّ العلامات بصفة عامّة ـ حروفا وكلمات وجملا ـ فإنّنا عندما نتحدّث عن المعنى الحرْفي لجُملة، فإنّنا نعزلها بوصفها جملةً نمطًا، بمعزل عن أيّ وُرودٍ لها في الخطاب؛ فالمعنى إذن حاصل فقط من الكلمات المكوّنة لها ومن نظمها الإعرابيّ ؛ ولا يهمْ مَن نطق بالجملة ولا في أيّ ظروف ولا لقول ماذا. فإذا ما اهتممنا بهويّة المتكلّم وبمقصده وبوضعيّته ، فإنّنا نلاحظ أنّ المعنى يتمّ تعديله وتدقيقه وإثراؤه.

إنّنا نتجاوز المعنى الحرفيّ إلى معنى أكثر تمامًا، وهو معنى يجعل تحديد الحقيقة أمرًا ممكنا .

---

299 المرجع نفسه ، الصفحة ذاتها . تشير أرمنغو إلى أنّ أتّباع بيرس نحو موريس وكارناب يُهملون التيييز المذكور بين المؤول و الشّارح.

فبالنسبة إلى ملفوظ يتعلّق بقانون كونيّ مثل : "الماء يغلي في الدرجة المائة "، لا يهمّ من ينطق بذلك ولا أين ولا متى ـ إنّه قانون صحيح في جميع حالات وروده ـ أمّا جملة "أنا واقف"، فصحيحة في بعض حالات ورودها وخاطئة في بعض حالات ورودها الأخرى .

إنّ التميز بين النّمط type و الوُرود Occurrence ، أداةٌ للتحليل لا غَنًى عنها سواء في تحديد المعنى أو في تحديد الحقيقة. وتهتمّ التداولية بصفة خاصّة ، بكلّ ما تكون وظيفةً لوُرود علامة[300] إنّ هذا التمييز يذكّرنا بالتمييز بين اللّغة العلمية واللّغة المجازية (الشعرية، الأدبية، السياسية، الأخلاقية، الإشهارية ...) فكلمة الماء في المثال السابق لها مدلول واحد علميّا هو التركيبة الكيميائية المصطلحُ عليه H2O أي ذرّتان من الهيدروجين مع ذرّة من الأكسيجين، ولا يجادل في هذا الرمز ولا في اعتباره مطابقا للماء أحدٌ . ومن ثمّة يتعالى الخطاب العلميّ عن المماحكة اللّفظية ويتجنّب المشتركpolysémie[301] .

والألف واللاّم جنسيةٌ في كلمة الماء، وهي كذلك استغراقية تشمل جميع السوائل التي تطابق تركيبتها الكيميائية: H2O ، استغراقا حقيقيا، فكلمة الماء في هذا المثال هي كلمةُ نمط type ؛ وهي كذلك لعدم احتياجها إلى تزكية المتكلّم ولا إلى ظرفية زمانية أو مكانية خاصّة ، لتكون صحيحة. فصحّتها لا تستند على البعد التداوليّ للقول الذي وردت فيه . فالخطاب العلميّ الصحيح صحيحٌ بمعزل عن المقاربة التداولية .

---

300 F. Armengaud :La pragmatique، PUF، 1993،p.21

301 المشترك هو خصيصةُ علامة ذات محتويات متعدّدة وقيم متنوّعة . ويمثّل لها في العادة بكلمة عين . فمن معانيها (الجارحة ، رأس القوم، النقد ، منهل الماء، اسم توكيد إذا اقترنت بضمير عائد ...). انظر الأزهر الزناد، مراتب الاتساع في الدلالة المعجمية، حوليات الجامعة التونسية، العدد36، 1995، ص-ص210-173.

فإذا ما عدنا الآن إلى تحليل الشرّاح للآية : "عالم الغيب و الشّهادة" حيث اعتبروا الألف و اللاّم للاستغراق الحقيقي (انظر الفقرة: 3-3-4-2، أعلاه) وهنا لا يسعنا إلاّ الإقرار، على الأقل، بضربين من الحقيقة :

1. الحقيقة العلمية المطلقة (الماء يغلي في الدرجة المائة).
2. الحقيقة الدينية (عالم الغيب و الشهادة) .

فالحقيقة العلمية لا تحتَاج إلى تزكية المتكلّم ولا المخاطب ولا المقام ، في حين طبيعة الحقيقة الدينية تطلب تصديق المتقبّل أو هي تفترض تصديقه .

إنّ السّياق العلمي مخالف للسّياق العَقَدي،رغم اشتراكهما في امتناع المشترك (في هذا المثال عل الأقلّ) غير أنّ باب التأويل مفتوح في مقاربة النصّ الديني ومُوصد في مقاربة النصّ العلميّ .

وهذا لا يعني تراتبا ، بل افتراقا نوعيا ، فلا ينتظر من النصّ العلميّ أن يكون من مساعيه الاقتراب من دائرة التأويل ن ولا يتوقّع أن يتوق النصّ الدينيّ إلى غلق التأويل ، و الاكتفاء بفهم أوحد له . بل إنّ معتنق الديانة ، قد يبلغ تصديقه النصّ الديني مرتبة تضاهي مرتبة العلمية التجريبية الثابتة وإن كان خلوّ النصّ الديني من الصدقيّة العلمية لا يخلّ في شيء من نجاعته .

فاللافت أنّ الشرّاح أهملوا النصّ العلميّ ، ولم يمثّلوا للاستغراق الحقيقي إلاّ بآية قرآنية . وهذا يدل ـ فيما نرى ـ على مراعاتهم للسّياق الحضاريّ العامّ الذي تندرج فيه مباحث المعاني من حيث عميقُ اتّصالها بالعلوم الفقهيّة و الأصولية وسائر العلوم الشرعية . فكأنّهم اتّخذوا استهدافَ التقبّل العلميّ الشرعيّ ، غاية مباشرة لمباحثهم فالمثال القرآني تعليميّ (نظرا لحصوله في أذهان الجمهور نصّا) وهو تداوليّ لأنّه يمثّل الخلفية المشتركة بين جميع المتعاطين لعلوم العصر و اللّغات الطبيعية ـ كما تشير فرنسواز أرمنغو ـ هي أثرى اللّغات ، وهي تسمّى أيضا اللّغات الكونية لأنّنا نستطيع تمثيل جميع مستوياتها (البُعد التركيبي و البُعد الدلالي والبُعد التداولي) .

وهذا الثراء الذي تمتاز به يجعلها غير صالحة لأداء بعض الاستعمالات حيث الدقّة المتناهية و أحادية المعنى أمران واجبان[302] . ولعلّ الباحثة تشير بذلك إلى السياقات العلمية في العلوم الدّقيقة . فالعلاقة غير تبادليّة بين اللّغة الطبيعية و اللّغة العلمية ، إذ الأولى أوسع من الثانية ومع ذلك لا يمكن اعتبار الثانية مندرجة في الأولى . فالعلاقة بينهما أعقد من أن تُوضَع في إطار واضح بسيط .

3/ حال تأخير المسند إليه

تبدو حال تأخير المسند إليه متّصلة بحال تقديم المسند، فكأنّ عنصريْ الإسناد يتبادلان المواقع و يغيّر كلّ منهما رتبته .

غايات تأخير المسند إليه :

1 أوّلا : لتخصيص المسند إليه كقوله تعالى " لكم دينكم وليَ دين [سورة الكافرون، الآية 6 [وقولك" قائم هو " لمن يقول" زيد إمّا قائم أو قاعد " فيُردّده بين القيام والقعود من غير أن يخصّصه بأحدهما . ومنه قولهم "تميميٌّ أنا" وعليه قوله تعالى " لا فيها غَوْل ولا هُمْ عنها يُنزَفُون " [سورة الصّافات، الآية 47 [بخلاف خمور الدنيا فإنّها تغتال العقول. ولهذا لم يتقدّم الظرف في قوله تعالى " لا ريب فيه "[سورة البقرة، الآية 2[لئلاّ يفيد الريب في سائر كُتب الله تعالى[303]:

2 ثانيا : للتنبيه على أنّ المسند خبرٌ لا نعتٌ، كقوله [من الطويل [

لَهُم هِمَمٌ لا منتهى لِكِبارها   وهمّتُه الصغرى أَجَلُّ من الدّهْرِ

وقوله تعالى" ولَكُم في الأرضَ مُستقَرٌّ ومتاعٌ إلى حين" [سورة البقرة، الآية 37

302 F. Armengaud : La pragmatique, PUF, 1993, p. 34

303 شروح التلخيص، ج II. إيضاح القزويني، ص ـ ص . 109 ـ 114

[304]

3 **ثالثا** : للتفاؤل، نحو قوله : [من الكامل]

سَعِدتْ بِغُرّة وجهِكَ الأيّام وتزيّنَتْ بِبَقائكَ الأعوامُ

والتفاؤل كما يقول الدسوقي هو " سماع المخاطب من أوّل وهلة ما يسرُّ "[305].

و الملاحظ أنّ المسند إليه المؤخّر في المثال المذكور هو الفاعل وليس المبتدأ ـ كما هي عليه أغلب الأمثلة . ثم إنّ التفاؤل ـ فيما نرى ـ لا يتأتّى من تأخير المسند إليه، بل من الحقل الدلالي المستعمل (سعد / غُرّة) في الصدر و(تزيّن / بقاء) في العجُز، فالحقل المعجميّ ذو محامل إيجابية، ممّا يجعل إفادة التفاؤل منه أولى من إفادة المعنى ذاته من حال تأخير المسند إليه، فلو أعدنا ترتيب الألفاظ الترتيب العاديّ لما زال معنى التفاؤل، بل قد يزول النّظم، بالمعنى العَروضيّ للعبارة.

4 **رابعا** : للتشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله : [من البسيط]

ثلاثةٌ تشرقُ الدنيا ببهجتها شمسُ الضحى وأبو إسحاق و القمرُ[306]

و قوله : [من الوافر]

---

304 نفسه، ص. 114 ـ 115، ويقول محمد الطاهر بن عاشور : وقوله : « ولكم في الأرض مستقرّ » ضميره راجع إلى ما رجع إليه ضمير « اهبِطوا » على التقادير كلّها . والحين الوقتُ و المراد به وقتُ انقراض النوع الإنساني والشيطانيّ بانقراض العالم، ويحتمل أن يكون المراد من ضمير لكم التوزيع أي ولكلّ واحد منكم في الأرض مستقرّ ومتاعٌ إلى حين. وإنّما كان ذلك متاعا لأنّ الحياة أمرٌ مرغوب لسائر البشر على أنّ الحياة لا تخلو من لذّات وتمتّع بما وهبنا الله من الملائمات. هذا و إن أُريد بالخبر المجموع أي لجميعكم وإن أريد به التوزيع فالحين هو وقت موت كلّ فرد على حدّ قولِك للجيش « هذه الأفراس لكم » أي لكلّ واحد منكم فرس . محمد الطاهر بن عاشور : تفسير التحرير و التنوير، ج.1، ص437.

305 حاشية الدسوقي، ص. 115

306 البيت لمحمّد بن وهيب[ت. 225ه في مدح المعتصم بالله، الخليفة العباسيّ.

وكالنّار الحياةُ فمن رمادٍ أواخِرُها و أوّلُها دخانُ[307]

ويقول الدسوقي في تحليل البيت قبل الأخير : قوله "شمس الضحى" أضاف الشمس، إلى الضحى لأنّه ساعة قوّتها مع عدم شدّة إيذائها، قوله:

"و أبو إسحاق" كُنية للمعتصم بالله الممدوح وفي توسّطه بين الشمس والقمر إشارة لطيفةٌ، وهو أنّه خيرٌ منهما لأنّ خير الأمور أوسطها و أنّهما كالخدم له بعضهم متقدّم وبعضهم متأخّر عنه ولِمَا فيه من إيهام تولُّدِه من الشّمس والقمر و أنّ الشمس أمّه و القمر أبوه[308] وأورد السبكي وجها آخر لتأويل التشويق قائلا:

"ولك أن تقول إنّما حصل التشويق من صفة المسند لا من منه [لا من المسند ["[309]. كما أورد تأويلا نحويّا آخر للبيت ذاته: << ومن الناس من قال إنّ "ثلاثة" مبتدأ سوّغ الابتداءُ به الإفادة على رأي الجرجاني أو التعيينَ كقولهم في عُمرَ رضي الله عنه "رجل اختار لنفسه" وتُشرقُ خبره [خبر ثلاثة [>>[310]

وأشار السبكي أيضا أنّ في البيت "من البديع الجمع و التفريق"[311]

وقد أشار القزويني إلى أنّ كثيرا من أحوال المسند و أحوال المسند إليه كالذّكر والحذف و التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والتقييد وغيرها "غير مختصّ بالمسند إليه والمسند"[312] فكما يقول الدسوقي "بل يكون الكثير في المفعول

---

307 إيضاح القزويني، ص. 116

308 حاشية الدسوقي، ص. 116

309 عروس الأفراح للسبكي، ص. 116

310 نفسه.

311 نفسه.

312 إيضاح القزويني، ص. 117

به وفي الحال والتمييز والمضاف إليه " [313].

وهذه الإشارة تؤكّد أنّ ما درسناه من أحوال المسند إليه إنّما هي نماذج، وليست غايتنا من انتقائها هي بالذات، إلاّ التمثيل، فهي مشتركة ولا تختصّ بها وظيفة المسند إليه، ولكنّ المدوّنة المحدودة التي تقيّدنا بها وفّرت لنا بفضل هذه السّمة المشتركة إمكانية تعميم ما نصل إليه من نتائج عن " الأبعاد التداولية" لبعض أحوال المسند إليه، تعميما يشمل أحوال المسند إليه في مرحلة أولى، ثمّ يتّسع ليستوعب سائر المحلاّت الإعرابية، ومن ثمّة فإنّ أغلب الأبعاد التداولية " الصادقة " على المسند إليهن إنّما تحمل إمكانية " الصدقية " على سائر المحلاّت الإعرابية .

الدراسة النحوية لظاهرة التقديم و التأخير

" تقديم على نيّة التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل مع إقرار كلا العنصريْن على حُكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه، كقولك منطلقٌ زيدٌ وضرب عمْرًا زيدٌ فقد بقيت كلمتا "منطلقٌ" و" عمرا" على الحكم الذي كان لهما قبل التقديم و التأخير، لم يزل عنهما، فالأولى ظلّت خبرًا مرفوعا دائما و الثانية مفعولا به منصوبا دائما، وتقديم لا على نيّة التأخير ولكن على أن تنقل الشيء عن حُكم إلى حكم وتجعله بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه ومثاله ما تصنعه بزيْد و المنطلق تقول مرّة: زيدٌ المنطلق و أخرى المنطلق زيدٌ "[314] فالضرب الأوّل يقع فيه تغيير رتبة الوظيفة النحوية التي للكلمة و الضرب

313 حاشية الدسوقي، ص. 117

314 عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تصحيح ونشر محمد رشيد رضا، دار المنار، مصر، ط.5، 1372 هـ/1952م، ص. ـ ص. 83 ـ 84، أورده عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهمّ مظاهره الأسلوبيّة، كلية الآداب بمنّوبة، تونس، 2001، ج. 1، ص 506

الثاني يغيّر فيه نوع الوظيفة النحوية التي للكلمة"[315]. ومعلوم أنّ الجرجاني عدّ " العناية والاهتمام " قوام الاعتماد على التقديم والتأخير، يقول : " واعلمْ أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه [أي التقديم و التأخير [شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية و الاهتمام . قال صاحب الكتاب [سيبويه [وهو يذكر الفاعل والمفعول : كأنهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم بشأنه أعنى "[316] فبإمكاننا والحالة هذه أن نقول إنّ باب " العناية والاهتمام " يتفتح ليتّسع لغايات تأخير المسند إليه الأربع: التخصيص والتنبهُ والتفاؤل والتشويق .

غير أنّ عبد الله صولة لم يكن ليكتفي بما قاله الجرجاني أعلاه فكلام هذا الأخير " لا يحيط إلاّ بجزء يسير من الأبعاد الدلالية والحجاجية التي للتقديم والتأخير بالمقياس النحوي "[317] لذلك، فمن الأصلح أن تُدرس سياقات ورود ظاهرة تأخير المسند إليه لنقف على وظائفها الحجاجية (والتداولية عموما) .

ولمّا كان القزويني قد اعتمد أمثلة قرآنية، فلا مناص من النظر في سياقات ورودها.

الدراسة التداولية لظاهرة التقديم و التأخير

فالغاية الأولى التي اعتبرها القزويني " تخصيص المسند إليه " قد مثّل عليها بالآية " لكم دينكم وليّ دين " [الكافرون: 6[يمكن القول إنّ سياق ورود هذه الآية يقوم " على دحض آراء الخصوم والاعتراض عليها"[318] وكذلك تمثيله بالآية " لا فيها غوْل ولا هم عنها يُنزفون " [الصافّات : 47[" حيث يفيد تقديم

315 عبد الله صولة : الحجاج في القرآن، مرجع مذكور، ج. 1 ص. 506

316 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص. 84

317 عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، ج. 1 ص.. ص. 506 . 507

318 عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، ج. 1 ص.509

المسند عند وصف الخمر في قوله " لا فيها غوْل "الإفادة والتخصيص أي هو مُنْتفٍ عن خمر الجنّة فقط دون ما يعرف من خمر الدنيا فهو قصْر قلْب " [319]، وحيث يفيد تقديم المسند إليه على المسند في قوله " ولا هم عنها يُنزَفون " قصْرَ القلب فكأنّه قال " بخلاف شاربي الخمر من أهل الدنيا "[320] فيظهر لنا من ذلك دور التقديم والتأخير الحجاجيّ ونهوضه للإقناع بالقضايا التي يعرضها القرآن ويدافع عنها " .[321]

أمّا الغاية الرابعة التي سمّاها القزويني " للتشويق إلى ذكر المسند إليه " فقد وجدنا الشرّاح اعتنوْا بتحليل المثال الأوّل (بيت محمد بن وهيب في مدح المعتصم بالله) و أهملوا تحليل المثال الثاني : [من الوافر]

وكالنّار الحياةُ فمن رمادٍ أواخِرُها و أوّلُها دخانُ

وقد تقدّم الخبر المركّبٍ بأداة التشبيه الكاف على المبتدإ (الحياة) . ونرى أنّ هذا البيت لا يصحّ فيه قول محمد الشاوش : " لأداة التشبيه الكاف رتبة محفوظة بين المشبّه و المشبّه به "[322] إلاّ إذا قدّرنا مبتدأ سابقا للمركّب (كالنار) فيصير القول: (الحياة كالنار الحياة، فمن رماد ...البيت) وبيّنٌ ما في هذا التأويل من إحالة . ويقول الشاوش أيضا : " مع الكاف [...] تبدأ الكلام غير قاصدٍ التشبيه "[323] ثم إنّ الكاف تختصّ بعنصر من عناصر الجملة، هو الخبر في مثالنا .

ولعلّ إعراض الشرّاح عن تحليل هذا المثال يعود إلى عدم تمكّن معنى

319 محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 23، ص 113.

320 ابن عاشور، المرجع نفسه، ج 23، ص 114.

321 عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، ج. 1 ص.509

322 محمد الشاوش : أصول تحليل الخطاب، ج 1، ص 513

323 محمد الشاوش : أصول تحليل الخطاب، ج 1، ص 514

التشويق منه، فهو تشويق " قصير " لأنّك تجد المسند إليه مباشرة إثر المسند في حشو الصدر، دون أن يطول اشتياقك إليه مثلما حصل ذلك في بيت ابن وُهيب (ثلاثة تشرق ... البيت) إذ تنتظر المسندَ إليه ولا تقع عليه إلاّ في حشو العجُز .

وتبدو غاية التشويق ضربا من الأهداف التي تستعملها الإستراتيجية الخطابية، لتحقيق نجاح الغرض من التواصل .ولعلّ الغرض المقصود في البيت (وكالنّار ....البيت) هو إيقاع الاعتبار بمطابقة صورة الحياة لصورة النار وهي صورة متحرّكة . ويوجد تأخيران في هذا البيت تأخير (الحياة) عن (كالنار) وتأخير (دُخان) عن (أواخرُها و أوّلُها) وما قلناه في شأن التأخير الأوّل (أي قِصَر التشويق) ينطبق على التأخير الثاني إذ المسند إليه (بوصفه العنصر المشوّق إليه)، يرد في العجُز ذاته بعد المسند المقدّم . ويمكن أن نعتبر أنّ العجُز لا يحتوي على تقديم وتأخير فيكون المركب العطفي [أواخرها وأوّلُها [مسندا إليه (مبتدأ) ويكون [دُخان [مسندًا (خبرًا). ومن ثمّة يكون البيت مُحتويا على تقديم وتأخير واحد في الصدر . ولعلّ مثل هذا "التردّد في التأويل الذي وقعنا فيه، قد دعا الشرّاح إلى عدم الخوض في المثال . ومن هنا نقف على السمة التعليمية التي جعلت الشرّاح يهتمّون ـ فقط،عادة ـ بالأمثلة " الواضحة " و " المشهورة " التي يروْن أنّها أدلّ على الظّاهرة المدروسة و أقلّ إثارة للشبهة في التأويل. وكما أشرنا عند عرض الغاية الثالثة لورود المسند إليه متأخّرًا، وهي " التفاؤل " فإنّنا نرى أنّها غاية مشتقّة من الحقل الدلاليّ الذي " يسبح " فيه المثال (سعِدت بغُرّة وجهكَ الأيّامُ ... البيت) لا من الأثر المترتّب عن تأخير المسند إليه ـ فيما نظنّ ـ . ولعلّ الاستنجاد بالسياق الغرضي لقول البيت (والقصيدة)، هل الذي يُسهم في توجيه القول إلى مقصد التفاؤل : فالقول مدحيّ، و المُخاطب (الحاضر عبر ضمير الخطاب المتصل في "وجهك " ممدوح، ممّا يجعل المعاني التي تحتويها القصيدة تتجه إلى موضع مشترك هو المدح. وكان أن اتخذ الشاعر البيت / المثالَ مَعْرِضًا لجهة من جهات الموضع يمكن اعتبارها جهة التفاؤل . ويمكن تمثيل ذلك

كما يلي:

وليس تأخير المسند إليه ـ في نظرنا ـ سوى إجراء من جملة إجراءات أخرى لخلق انسجام بين جهة القول وموضعه . (من الإجراءات الأخرى: محور الاختيار المعجمي، التشخيص الاستعاري...) ومن ثمّة نعتبر التأخير إجراءً موقعيّا (يتعلّق برتبة العناصر) أسهم بقسط في نجاح المقصد المدحيّ للبيت، بفضل تجاوبه مع سائر الإجراءات المذكورة المندرجة كلّها في السنّة الأدبيّة التي درج عليها الشعراء المدّاحون ممّا يجعل تلك السنّة نظاما كليّا يستقطب وجوها بلاغية (وتراكيب إعرابية وصيغا صرفية وتشكيلات صوتية، ...) تؤدّي المحمول التواصليّ الذي ينشئ العلاقة بين الشاعر (المتكلم) والممدوح (المخاطب) .

والملاحظ أنّ غاية" التفاؤل "كان يمكن أن تكون نقيضها" التشاؤم " لو تمّ الإبقاء على التأخير، وكان الغرضُ الهجاءَ ولو تمّت اختيارات معجميّة مناسبة ... ونلاحظ أنّ تأخير المسند إليه ليس شرطا ضروريّا لتحقّق نوع الغاية، ويصدق ذلك على جميع الغايات، خاصّة إذا نظرنا إلى الغاية الثانية وهي " التنبيهُ على أنّ المسند خبرٌ لا نعتٌ " فهي بخلاف سائر الغايات المذكورة، نحويّة خالصة : فهي إجراء يحفظ اندراج المسند في وظيفة نحوية دون وظيفة أخرى كان سيلتبسُ بها لو لم يقع إجراء التقديم و التأخير. وتبدو هذه الغاية بهذا المعنى، غير مندرجة في الأبعاد التداولية التواصلية، فهي حلّ لمسألة "فنّية" أو فلنقل إنّ المثال وقد أُعمل فيه التقديم و التأخير، قد تمّت إزالة ما يوجد فيه من غموض تركيبي [التباس الخبر بالنعت [، وهو أمر مُفارق للغموض التداوليّ المتمثّل في أن تُعلِّق الإسناد الموجود في القول بمرجع في العالم سواء باعتماد إحالة قبلية (anaphorique) أو إشارية (déictique) فالغاية الثانية لا تهتمّ بأثر القول في الواقع، بل تهتمّ بشأن لغويّ

داخلي لا يتّصل بالوظيفة التعيينية[324] (fonction désignative) للغة بل بالوظيفة الانعكاسية لها (fonction réflexive).

لئن كان كلّ من الغموض التركيبي و المعجمي و التداولي بحاجة جميعا إلى الوصول إلى التأويل "الصحيح" ذاك التأويل الذي أراد صاحب الملفوظ أن يُبلغَه غيره، فإنّ هذا الأمر أيضا يُعدّ مشكلا تداوليّا[325] ويمكن أخذا بهذه الوجهة التداولية اعتبار الغاية الثانية تَدَاوليةً من جهة كونها تعتمد على كفاءة المخاطب النحوية: فالمخاطب يعلمُ أنّ النعت لا يسبق المنعوت فهو من "التوابع" فإذا جاء قبلَهُ انتفى عنه كونه نعتا، ومن ثمّة أمكن - باعتماد التقديم و التأخير، واستنادا إلى كفاءة المخاطب النحوية - تأويل المثال تأويلا صحيحا، وذلك بجعل المقدَّم مُسندا (خبرًا) وليس نعتا .

بقي أنّ الفرق بين هذه الغاية وسائر غايات التقديم والتأخير، أنّ الأولى بمعزل عن الوظيفة المرجعية، فالتعديل الذي ينتج عن إجراء التقديم والتأخير ذو حصيلة دلالية داخل سُور النحو لا يتجاوزه : فهو خروج من وظيفة إلى وظيفة أمّا سائر الغايات فغير معزولة عن قصد التأثير في المخاطب ليغيّر موقفه أو لتعزيز موقف حاصل لديه[326].

التأليـف

دور السياق في إنشاء الدلالة وتحليلها بين البلاغة والتداولية

---

324 J.Moeschler & A. Reboul : Dictionnaire encyclopédique de pragmatique، Editions du Seuil، Paris،1994،p.133

325 Ibid.

326 وذاك ما تُفيده نظرية الإفادة (Pertinence) التداوليّة انظر موشلير، مرجع مذكور أعلاه، ص. 139 وما بعدها

يبدو أنّ مفهوم السياق، من المركزية والأهميّة بحيث استأثر باهتمام علماء اللغة المعاصرين،على اختلاف اتّجاهاتهم ومدارسهم. وقد وجدنا أنّ التداوليين يهتمّون كثيرا بمسألة إضفاء الصبغة السياقية على الملفوظ(Contextualisation) أو نزع تلك الصبغة عنه (décontextualisation). كما تبيّنا ـ مع ديكرو ـ أنّ السياق المصطنع لا يجدي نفعا عند تحليل دلالة الملفوظات الطبيعية. فلا مناص للوقوف على قيمتها الحقيقية إلاّ بدراستها اعتمادا على سياقاتها الأصليّة، لا بنزعها من تلك السياقات .

ولعلّ مبحث السياق من لطائف العلوم الدلالية والتداولية التي تحول دون إكساب تحليل الخطاب مسحة علميّة موضوعية حادّة . فالسياق يتحول من حال إلى حال (ههنا نشير إلى التفريق التراثي بين مفهوم الحال ومفهوم المقام، وإلى إمكانية استثماره في التحليل) ولا يمكن أن تستعاد جميع عناصره على نفس الهيئة، ممّا يجعل إنشاء الملفوظات مصحوبا بحدوث سياقات متعدّدة متكاثرة.

ولعلّ عدم عناية التراث البلاغي عناية كافية بقضية السياق، يعود إلى تعارض ذلك مع التوجّه المنهجي البلاغي القائم على التصنيف والتقنين، في حين تتناسل السياقات تناسلا يجعل أمر ضبطها عسيرا ويجعل إخضاعها للتقعيد أشدّ من خرط القتاد.

نظرة المعاصرين إلى الحال والمقام البلاغيين

يوجد فارق لطيف بين الحال و المقام أشار له بعض الشرّاح، ومع ذلك فإنّ د. محمد عبد المطّلب يجمع بينهما على أساس التسوية أو الترادف وهو ينظر إلى مسألة الحال أو المقام ضمن قراءة النصّ الأدبي قراءات ذات أبعاد ثقافية ونفسية وأخلاقية . وكأنّ تأويل المقام أو الحال يجعل القراءة متلوّنة كلّ مرّة بلون ثقافي أو

نفسيّ أو أخلاقيّ غير أنّ الغاية الكامنة وراء هذه القراءات المحتملة ، تتمثّل في الوصول إلى (القراءة الجماعية) ويستعمل عبد المطّلب في شرح هذا المفهوم المتداول في أدبيات لسانيات التقبّل، مفهوم "أفق الاستقبال" ويمثّل له بمثال عامّ في ما نقدّر "[327]

ولئن بدت قراءة عبد المطّلب مثرية للفهم التقليدي لمفهومي الحال والمقال البلاغيين ، غير أنّ جهة الإفادة غير واضحة من حيث الصّلة الممكنة بين المقام وأفق الاستقبال . ويبدو أنّ الباحث يتبنى تصوُّرًا للبلاغة مُوسَّعا يجعل منها فنّا ينفتح على شبكات التحليل التي تقترحها المناهج المعاصرة مثل الأسلوبية وجماليات التلقّي و التداولية . يبدو لنا هذا الاتّجاه في قراءة التراث البلاغي على ضوء المناهج المعاصرة ممثّلا في محاولة محمد عبْد المطّلب ، قائما على التوفيق بين آليات التحليل البلاغي، وما يمكن أن يُلحق بها أو يكمّلها من آليات التحليل المستمدّة من علوم الخطاب كما تطوّرت في الغرب خلال القرن المنصرم .

كما يبدو لنا تركيز الباحثُ على " عمليّة الاتّصال " كما تصوّرها البلاغيون ذلك أنّ التواصل الأدبي مخصوص إذ " لا يهدف فيه المبدع إلى التواصل مع المتلقّي قفزًا على الصّياغة ، وإنّما يهدف - غالبا - إلى توصيل الصياغة ذاتها إليه، أي أنّه اتّصال منقطع - إن صحّ التعبير - يجعل لهذه الصياغة الأولويّة على ما عداها من عناصر الاتّصال"[328]

ويواصل الباحث قائلا : " ولم تقف عنايتهم في الاتّصال على الجانب الأدبيّ وحده ، بل عناهم - أيضا - الجانب الاجتماعي"[329]

إنّ هذا التحليل يذكّرنا بتعريف فرانسيس جاك (F. Jacques) للتداولية:

---

327 د. محمد عبد المطّلب . البلاغة العربية : قراءة أخرى ص. 258

328 المصدر نفسه ، ص. ص. 258 - 259

329 المصدر نفسه ، ص. 259

"إنّ التداولية تتناول اللغة بوصفها ظاهرةً خطابية وتواصلية واجتماعية في الوقت نفسه " .[330]

تفريق التفتازاني بين الحال و المقام

قال المحقّق التفتازاني : " الحال و المقام متقاربان بالمفهوم و التغايرُ بينهما بالاعتبار . فإنّ الأمر الداعيَ مقامٌ باعتبار تَوَهُّم كونه محلاّ لورود الكلام فيه على خصوصيّةٍ . وحال باعتبار توهّم كونه زمانًا لهَ. وأيضا، المقامُ يعتبر إضافته في أكثر الأحوال إلى المقتضَى (بالفتح) إضافة لاميّة، فيُقال : مقامُ التأكيد والإطلاق والحذف والإثبات، والحالُ إلى المقتضِي (بالكسر) إضافة بيانية، فيُقال : حالُ الإنكار وحالُ خلوّ الذهن وغير ذلك " .

ويشرح التفتازاني أولويّة تسمية " الأمر الداعيّ " بالمقام بدلاً عن المكان أو المحلّ أو الموضع وهي ألفاظ يُظّنّ تأديتُها لذلك المعنى أيضا . فيقول : "ثمّ تخصيص الأمر الداعي بإطلاق المقام عليه دون المحلّ والمكان و الموضع، إمّا باعتبار أنّ المقامَ مِن " قِيَام السّوق " بمعنى رواجه، فذلك الأمرُ الداعي مقامُ التأكيد مثلا، أي محلّ رواجه، أو لأنّه كان من عادتهم القيامُ في تناشد الأشعار وأمثاله، فأطلِق "المقامُ على الأمر الدّاعي لأنّهم يلاحظونه في محلّ قيامهم " . ولا نظنّ التفتازاني مناقضا نفسه إذ عرّف الحال بقوله في شرح المفتاح :الحالَ هو الأمر الداعي إلى كلام مُكَيّفٍ بكيفية مخصوصة مناسبة " فهو تعريف ينطبق أيضا على المقام . غير أنّ الفَارِق ، هو كما أشار إليه التفتازاني أيضا : أعلاه، يتمثّل في أنّ المقام يُتوهَّم كونُه محَلاًّ للكلام الوارد أمّا الحال فيُتوهَّم كونُه زمانا له .

ولتوضيح هذه المعاني يمكن أن نضرب عليها مثالا : الآية : " إنّ الفجّار لفي جحيم "فالمقام هذا مقام تأكيد بأداتين (إنّ) و اللام (لَ) أمّا الحال هنا فحال

---

330 F. Armengaud، La pragmatique، p. 5

إنكار بعض السامعين (أو المخاطبين) من الكفّار فحال إنكار هؤلاء اقتضت أن يكون الخطابُ مؤكّدا بأكثر من أداة ويمكن أن نستنتج من ذلك أنّ الحال يتعلّق بالمخاطب الذي يتجه إليه الملفوظ، من جهة موقفه ممّا يُلقى إليه . في حين يتعلّق المقام بكيفية صياغة الملفوظ ذاته صيَاغةً تُراعي حال المخاطب .

وهذا المبحث يقع في جوهر اهتمام علم المعاني بما هو علم " تُعرف به أحوالُ اللفظ العربيّ التي بها يُطابقُ اللفظُ لمقتضى الحال" كما يقول الخطيب القزويني في التلخيص .

على أنّ مذهب التسوية بين الحال و المقام ليس بِدعًا من الأقوال، فقد جرى عليه قول بعض القدامى ونرجّح أنّ د. محمد عبد المطّلب قد سار على هَدْيِهم[331]. يقول صاحب الأطول:" الظاهر أنّهما [الحال والمقام [مترادفان إذ وجهُ التّسمية لا يكون داخلا في مفهوم اللّفظ حتّى يَحكُم بتعدّد المفهوم بالاعتبار، ولذا حَكَمْنا بالترادف" [332]

ولعلّ المقصود بـ"وجه التّسمية" أصل التسمية أي البُعد الاشتقاقي و المعجميّ (في المعجم العامّ لا المختصّ) للّفظ . وهو بُعد خارجٌ عن مفهوم اللّفظ طبعا .

السّياق في التداولية :

يندرج مبحث السياق في الدرجة الأولى من التداولية حسب تصنيف فرنسواز أرمنغو ويتراوح النظر إليه بين الوحدة و التنوّع حسب الباحثين التداوليين

---

331 يُسمّي د.محمد عبد المطّلب الحال و المقام كليهما « مَقولَةً» من مقولات رجال البلاغة،البلاغة العربية قراءة أخرى ،ص. 258

332 محمد علي التهانوي : كشّاف اصطلاحات الفنون ، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم ، ط.1 : بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون ، 1996 : ج.I وج.II

ولئن اندرج السياق في الدرجة الأولى، فإنّه لا ينفكّ "يتوسّع" كلّما مَررنا من درجة إلى أخرى في التداولية . وهو مفهوم ينوء تحت كلكل ثِقَل خطِر ممّا يجعل من الملائم وضع حدود له من جهة ووضع تصنيف له من جهة أخرى. وتعرض أرمنغو محاولة في ذلك تتأسّس على رؤية كيفية وغير شكلية نسبيّا،تجعل السياق أربعة أضْرُبٍ .ثمّ تعرض بعد ذلك إلى منظور موحّد لمفهوم السياق يستند إلى العوالم الممكنة انطلاقا من معالجة شكلية وموسّعة للتداولية .

التصنيف الرُّباعيّ

و يتمثّل في التمييز بين :

السّياق الظرفي ، الفعليّ ، الوجوديّ ، المرجعيّ

إنّه هُويّة المتخاطبين ، مُحيطهم الماديّ ، المكان و الزمان اللّذان تجري فيهما الأحاديث . إنّه كلّ ما يشكّل قِسما من دراسة المُشيرات [اسم الإشارة، اسم الموصول، الضمير، المفعول فيه [. وهو موضوع التداولية حسب بار هلال (Bar-Hillel) ومنتاغيو (Montague).وهذا السياق هو الذي يحتوي الأفراد الموجودين في العالم الواقعيّ .

السّياق المقامي أو الجريديّ

نمرّ فيه من أمر مادّي صِرْف إلى أمر تتوسّطه الثقافة إنّ " المقام" يُوصَف ويُعرَف اجتماعيّا بوصفه حاملا لغاية أو لغايات متعدّدة وحاملا معنى مُحايثًا يتقاسمه فاعلون ينتمون إلى ثقافة واحدة . وتندرج الممارسات الخطابية في مقامات مُحدّدة تارة بشكل ضمنيّ وطوْرًا بشكل تصريحيّ مخصوص إنّ الأحاديث المجراة لها معنى تؤدّيه وهي إذ تستزرع في مقام آخر، فإنّها تتوقّف عن أداء المعنى وتبدو غير ملائمة . وهذه أمثلة على السياقات المقامية: طقْس كَنَسيّ، مساومة بضائع، نقاش نوّاب في البرلمان في حصّة عامّة، مغازلة، حملة دعابات ثقيلة بين الأصدقاء ، حوار مرجعيّ بين

شارلوك هولمز و الدكتور واطسن، نقاش بيزنطيّ، مُسارّة ليلية .

إنّها المقابل الشفوي لـ " الجنس " الأدبيّ . إنّ السياق المقامي يحدّد الأدوار المتضمّنة في القول (illocutionnaires) المؤسّسة إن قليلا أو كثيرا ، كما بيّنه أوستن (Austin) في تحليل استلزامات إتمام العمل الإنشائي . وإنّ مفهوم السّياق المقامي كما تعرضه أرمنغو يمثّل صعوبات عديدة .من بين تلك الصعوبات أنّ الممارسات الخطابية في المقام أكثر من ألعاب اللغة عند فتغنشتين (Wittgenstein) كما أنّها أكثر من أشكال الحياة التي ترتبط بها ألعاب اللغة هذه . فلا يبقى إلاّ موردُ مضاعفة التوصيفات .

السياق التفاعلي

ونقصد بذلك تسلسل أعمال اللّغة في مقطع تخاطبي، فالمتخاطبون يقومون بأدوار تداولية صِرف : الاقتراح، الاعتراض، الاستدراك . ويستدعي العمل القوليّ عملا آخر، ولكنّه مُخصّص حسب شرط مقطعيّ معيّن إنّ تسلسل الأعمال اللّغويّة أمرٌ منظّمٌ .

السياق الاقتضائيّ

يتكوّن من كلّ ما يفترضه المتخاطبون أي مقتضياتهم، بمعنى معتقداتهم وكذلك انتظاراتهم و مقاصدهم. إنّه السياق الإيبستيميّ للاعتقادات المشتركة بين المخاطبين، بالمعنى الحرفي الذي حدّده روبار ستالنكير (1972) (Robert Stalnaker) واستعاده فرانسيس جاك (Francis Jacques) من بعده (1979)، وهكذا فإنّنا نسير بهدوء نحو افتراضات سيرل(Searle) السياقية، نحو المعرفة الموسوعية، نحو الثقافة) وإذا كان ذلك كذلك، فإنّ المعنى الإجرائي في التحاليل المخصوصة و المعتقدات التي أصبحت مشتركة بين المتخاطبين تدريجيا لأنّهم متواصلون أثناء المقابلة فإنّ ذلك كلّه يحتويه السياق بهذا المعنى .

والملاحظ أنّ السياق المقاميّ يوفّر معايير إفادة ثقافية (هنا من المنافي

للآداب القول عن طفل إنّه جميل، وذلك خوفا من الحسد ؛ هناك من المُنافي للآداب عدمُ استحسان جمال طفل؛ هنا من المُنافي للآداب طلبُ تخفيض؛ هناك من المنافي للآداب الشراءُ دون مساومة) . وحسب مقتضيات السياقية التفاعلية،فإنّ عملا لغويّا مّا هو مُفيد بالنسبة إلى ما يتبع عَمَلاً لغويًّا أوّليًا مّا . وهكذا فبعد اعتراضٍ نسمع إمّا دَحْضًا أو اعترافًا بفائدة الاعتراض. أمّا في السياق الاقتضائيّ، فتتمثّل الإفادة في مراعاة المقتضيات التي أصبحت مشتركة بين المتخاطبين، بحيث لا تقع مناقضتها أو تكرارها .

مفهوم مُوحّد : المجموع السياقيّ ؛ ستالنكير وجاك

لِنذكّرْ بمفهوم التداولية الذي تبنّاه هذان الباحثان : التداولية هي دراسة ارتباط القضايا بالنسبة إلى السّياق . و المقتضى الأوّليّ لهذه التداوليّة يتمثّل في أنّ ثمّة مفهوم بسيط وواحد للسّياق . إنّ السياق الذي ترتبط به الجمل هو نفسه الذي يُستعمل في تحليل الأعمال اللّغويّة، وتُعلن ضمنه قواعد منطق المُحادثة . هذا المفهوم للسياق الموحّد يسمح بتطوير تداولية صِرف موضوعها علاجُ ما تعلّق بشروط التواصل العامّة في اللّغات الطبيعية .

1 ـ السياق يتطوّر في الوقت ذاته مع الخطاب

كلّ عمل لغويّ يغيّر السّياق، من ذلك أنّ السؤال يكلّف المخاطب رسميّا بالإجابة . و الاعتراض يستدعي جوابا . فالسياق المكيّف كذلك يمسّ بدوره ما يوافقه قولُه . إنّ السّياق هو مفعول الأعمال اللّغوية السابقة وعِلّة الأعمال اللاّحقة .

مفهوم السياق يستمدّ دقّته وثباته من مفهوم العالم الممكن

إنّ علم دلالة العوالم الممكنة (نرمز لها بـ:ع.م.) هي إطار يلائم التداولية ،ويتعلّق الأمر بمدّ بدائل الكون خارج العالَم الواقعيّ . ويمكننا تطبيق قِيم الحقيقة على الملفوظات المُكيَّفة : "من الضّروريّ أنّ س" = "س صحيح في كلّ ع. م." وكذلك الشأن بالنسبة إلى ملفوظات الاعتقاد .

" زيد يعتقد أنّ س " = "س صحيح في كلّ ع. م. القابلة للاحتساب مع اعتقاد زيد " .

إنّ قضيّةً تُصبح محدّدة بوصفها مجموعةً مخصوصةً من ع. م. ، هي مجموعة العوالم الممكنة ذات المحتوى القضوي الصادق.

إنّ القضيّة هي دالّةٌ مجموعةُ الانطلاق فيها الـع. م. أمّا مجموعة الوصول فهي قِيم الحقيقة الصادق و الكاذب . إنّها بصورة أدقّ تطبيقٌ يُرسِل الـع. م. إلى (ص ، ك) . ممّا يعني أنّه من اجل التعبير عن قضيّة من الضّروري التمييز بين الإمكانيات . وهذه المقدرة أساسيّة لدى المتكلّم. إنّ مجموع العوالم الممكنة المفيدة في مقام معيّن ، هو المجموع السّياقيّ[333] .

مقارنة بين المقام البلاغيّ و السّياق التّداوليّ

إذا أخذنا برؤية شمولية للسياق في الشّروح البلاغية أمكن لنا تمييز نوعين:

السياق المقاميّ وهو متّصل بالأحوال المنعكسة في الصّياغة اللّغويّة فهو بمثابة السبب الذي يؤثّر في نصّ الملفوظ فيُصاغ بموجبه مؤدّيا عملا لغويّا معيّنا دون آخر. ومن أمثلة هذا النّوع من السّياق : مقام التأكيد ومقام الاطلاق ومقام الحذف ومقام الإثبات .

فالمقام هو الذي يوجب خصوصيّة العمل اللغوي . وهذا الضرب من السّياق ذو بعد دلالي تركيبي . السياق الحاليّ ولا يخالف السياق المقاميّ في تعريفه إلاّ من ناحية اعتبارية ـ كما مرّ بنا في تفريق التفتازاني بين الحال و المقام ـ إذن فالسياق الحالي " هو الأمر الدّاعي إلى كلام مكيّف بكيفية مخصوصة مناسبة " ومن أمثلة

333 F. Armangaud، La pragmatique، p.p. 60-63.

هذا النوع من السياق : حال الإنكار وحال خلوّ الذّهن وحال التردّد فهو سياق يتعلّق بالمخاطب خاصّة وهو يؤثّر في السياق المقاميّ المتّصل بدوره بالكلام أو الملفوظ .

فالسياق البلاغي يتّجه إلى الملفوظ على مستويين .

1. مستوى حال المخاطب.

2. مستوى مقام القول.

وكلا المستويين ملتحمان ببعضهما بعضا ممّا يجعل التفريق بينهما بيداغوجيا أكثر منه علميّا، ومن ثمّة فمن الواضح أنّ السياق البلاغيّ كما يجلّى في الشروح أقرب إلى المفهوم الموحّد أو ما يسمّيه بعض التداوليين المعاصرين " المجموع السّياقي " . وكم هو موافق للاعتبار التّراثي شُروط السياق الأوّل كما حدّده ستالنكير وجاك، اعتبارُهما أنّ " السياق هو مفعول الأعمال اللّغويّة السابقة وعلّة الأعمال اللّغويّة اللاّحقة "[334].

استنتاجات أوّلية

لقد قام هذا العمل على رهان صعب يتمثّل في رصد نقاط التقاء مفترضة بين منوال بلاغي شرحيّ (ينتمي إلى التراث)، ومنوال تداوليّ (ينتمي إلى آخر المستجدّات العلمية والنظرية الراهنة) وصعوبة الرّهان تكمن في إهدارها البُعد التاريخي،ممّا يؤدّي إلى إسقاط المواقف العلميّة المعاصرة على مدوّنة تراثيّة معلومة .

فإذا ما استعرنا جهازا اصطلاحيّا آخر (طبيّا) ، قُلنا إنّ عملنا توهَّمَ المُلاقحة بين خلايا هَرِمَة، بائدة وخلايا مستجدّة، سائدة.

334 Op. cit. loc. cit.

وهذه الصورة التمثيلية لا تعبّر بما فيه الكفاية عن الحرج المنهجيّ الذي وقعنا فيه عن طواعية . لذلك فالقيمة الأساسية للعمل لا تكمن في النتائج بقدر ما تعوّل على مداومة التجربة ومحاولة التسمّع إلى أصوات تراثية يمكن أن تتواجب مع أصوات معاصرة إن بإنجاز طِباق لحنيّ أو الوقوع في النّشاز .

لا شكّ أنّ النتائج الممكنَ استخلاصُها من محاولة القراءة هذه، ليست نهائية ولا تامّة فهي ليست نهائية لأنّنا اعتمدنا مسالك تداولية مازالت طوْرَ التشييد، ولم يُعرف منتهاها . وهي ليست تامّة، لأنّنا لم نقرأ من مدوّنة "شروح التلخيص للقزويني إلاّ ستّين صفحةً من جملة أربعة أجزاء تحتوي نَحْوًا من ستّ مائة وألف صفحة . لذلك فالقراءة محدودة إن هي إلاّ عيّنة صغرى لا يصحّ أن نزعم أنّها تمثّل الكلّ .

ومع ذلك لا بدّ لنا من استنتاج ملاحظات نُتوّج بها قراءتنا الجزئيّة لبعض أحوال المسند إليه في " شروح التلخيص للقزويني " .

لقد توخّى الشرّاح في هذا القسم من المدوّنة الشرحيّة، منهجا دقيقا حادًّا لأنّه قام على مكتسبات نحويّة، فكان لزاما عليه أن ينطلق من المعاني النظمية (النحوية) غير أنّ قيد الاختصاص البلاغي، يُحتّم عليه [أي على المنهج [أن يصُبّ في المعاني البراغماتية (التداولية). لذلك كان منهج الشرح خطّيًا عابرًا للحدود بين علوم العربية انطلاقا من العلم المهتمّ بالبسيط (الصرف والاشتقاق) إلى العلم المهتمّ بالدّال في علاقته بالمدلول (الدلالة والمعجم) إلى العلم المهتمّ بعلاقة الملفوظ بالمقام وبالمرجع وبالمخاطب (البلاغة، علم المعاني، " التداولية").

فالشرح البلاغي خطّيّ من جهة تتبُّعه كلام المصنّف فقرةً فقرةً وجملةً جملةً وتركيبًا تركيبًا. وهو خطّيّ من جهة توسّله بعلوم العربية على الترتيب الذي

ذكرنا سواء أكان ذلك بصورة صريحة مكشوفة، كما في بعض التحاليل[335] أو بطريقة ضمنيّة، خفيّة أحيانا أخرى كثيرة .

على أنّ القول بخطّية الشرح البلاغي، لا يعني جهل الشرّاح بالتداخل بين علوم العربية وقد تحدّث السبكيّ عن ذلك بوضوح .

كما نستنتج أنّ تصوّر الشرّاح للجُمل (أو الملفوظات أو الأقوال، بمصطلح التداولية) يقوم على تصنيف مُسبّق لها وفق سُلّميّة تراتُبيّة . فإذا عُرض المثال من القرآن ألفيتَ لدى الشرّاح عنايةً به وحفاوة، وهذا غير غريب عن السياق المعرفي الكلاسيكي الذي ينزّل النصّ القرآني منزلة " القطب الذي تدور عليه رَحَى الدّنيا."[336] أمّا المثال من الشعر (والملاحظ أنّه شعرٌ جاهليّ في أغلبه، وبالجملة لا يتجاوز القرنين I وII هـ إلاّ نادرا) فيُعنى به ولكن أقلّ من الأوّل .

ويحتاج الشرّاح إلى إيراد أمثلة توضيحية من مصادر أخرى ، وربّما اصطنعوا ـ كما يفعل النّحاة ـ أمثلة و شواهد تدلّل على أفكارهم إنّ عُمدة التحليل المستقيم ـ عند الشرّاح ـ أن يكون المتصدّي للتحليل ذا ذوق سليم فالعمل الشارح للأقوال دقيق لأنّه عبارة عن وقوف على أسرار ودقائق ولطائف ، قد لا تُوجد ، إلاّ في العربية ، ومن ثمّة احتيجَ إلى اشتراط سلامة الذوق في الشارح المحلِّل .

335 شرح الآية 23 من سورة يوسف، شروح التلخيص جI ، حاشية الدّسوقي، ص. 304.

336 هذه العبارة نستعيرها من سياقها الأصليّ، إذ أوردها الجاحظ على لسان أحد بخلائه متحدّثا عن الدرهم.

وهذا الشرط يوازي " الكفاءة التواصليّة "[337] (في اللّسانيات المعاصرة) المشترطة في المتكلّم ، ولعلّ ذلك يؤدّي بنا إلى القول إنّ الاعتماد على المحلّل الكُفْء يُفضي إلى حسن التأويل وعلى ذلك فلا حاجة إلى صياغة قوانين نظرية تُعَلِّم النّاس مواصفات الشّرح، بل العبرة بالتطبيق وحسن معاشرة النصوص و الأقوال .

لقد بدا لنا تصنيف الشرّاح غايات إيراد المسمد إليه على أحواله المدروسة (الحذف، الذكر، التعريف، التأخير) تصنيفا يحتوي غايات تداولية صرفة، وأخرى نحوية، ممّا جعل التداخل بين ما هو من باب النحو وما هو من باب النحو وما هو من باب التداولية شديدا . ولا عجب في ذلك، إذ لم تكن ثمّة مناهج تداولية في عصر الشرّاح ولم تنشأ لسانيات بالمعنى المعاصر للكلمة . وإنّما كان مجهود الشرّاح متّجها إلى استخلاص معانٍ (بلاغية، حجاجية، سياقية، مقامية، ...) للملفوظات التي اشتغلوا عليها، وقد نجحوا في بعض الحالات، ووقعوا دون ذلك في حالات أخرى نظرًا إلى قلّة العُدّة النظرية (الخلفية الإبستيمولوجية والافتراضات والنظريات التداولية) التي تجعلهم ينفكّون عن رباط النحو الوثيق، من جهة، ونظرًا إلى " صلابة " البناء النظري للنحو العامليّ وتماسك نظامه من جهة أخرى. فكان أن وجدنا نقاط تلاقٍ بين التحليل البلاغي للشرّاح وعلوم أخرى (كعلوم القرآن والنقد الأدبي، ...)، مثّلت فُسحًا ومجالات تحرّك حاول فيها الشرّاح أن يُسيروا و أن يلقّحوا تحاليلهم بما وجدوه فيها من منوالات منطقيّة وكلامية وهرمينوطيقية، أعطت للشرح البلاغي استقلاليةً ولو محدودة عن المنوال النحوي الذي بقي بمثابة الأصل

337 يقول لاينس : « يدلّ مفهوم الكفاءة التواصليّة على المعارف والكفاءات الضرورية التي يمتلكها الفرد كي يمكنه استعمال كلّ الأنظمة الدلائليّة التي في متناوله بوصفه عضوا في مجموعة ثقافية اجتماعيّة معيّنة . والكفاءة اللّسانيّة، أو معرفة النظام اللّساني، إن هي إلاّ جزء من الكفاءة التواصليّة »
John Lyons : Sémantique linguistique, trad. J. Durand et D. Boulonnais, L - brairie Larousse, 1990,p. 200

الموجّه ونقطة الاستدلال القارّة ..

خلاصة عامّـة

لقد وقفنا في هذا البحث عند مدوّنة بلاغية مخصوصة هي مدوّنة شروح التلخيص للقزويني . وقد ركّزنا النظر فيها على علم المعاني ومنه تحديدا على أبواب الإسناد وأحوال الإسناد الخبري وأحوال المسند إليه.

وقد تبيّنّا في هذه الأبواب طرائق تعامل الشرّاح مع ظاهرة الإسناد تعاملا يتّفق مع التعامل النّحوي ويفترق عنه فهو يتّفق مع النحويّ من حيث اعتماد الجهاز الاصطلاحي النحويّ (من ذلك اختيار مصطلح "الإسناد" وهو مصطلح نحويّ، على مصطلح "الحمل "وهو مصطلح منطقي) ومن حيث حدّ الإسناد وعلاقته بالكلام أو بالجملة .

وهو تعامل يختلف مع التعامل النّحويّ، فهو لا يتوقّف عند نحويّة الأقوال لأنّه يدرس خواصّ الكلام ويتتبّع وجوه الاستحسان فيها. بمعنى أنّه يدرس الغايات و المرامي التي وُضعت الأقوال الإسنادية للدلالة عليها.

وغنيّ عن البيان أنّ النحو و البلاغة كلاهما يغُضّان الطرف عن اللغو و الكلام المُحال وضروب الهذيان نظرا إلى افتقار تلك الضروب إلى الإفادة .

وقد حاولنا إثراء منظورنا إلى المتن البلاغيّ بمكتسبات التداولية (البلاغة الجديدة) كما تجلّت سواء عند الفلاسفة ـ المناطقة أو فلاسفة اللغة أو اللسانيين التداوليين . وركّزنا النظر على مقارنات ـ وإن كانت محدودة وربّما "متعسّفة" على الأقلّ لأنّها لا تاريخية ـ بين بعض التناولات البلاغية التراثية من جهة والفلسفة المنطقية من جهة أخرى، لبعض المباحث (نشير هنا إلى ما عقدناه من مقارنة بين مقاربة رسّل الاختزالية لاسم الإشارة، ومقاربة المتن البلاغي لاسم الإشارة في إطار دراسة أحوال تعريف المسند إليه) .

كما اعتمدنا مقارنة بين السياق في مفهومه التداوليّ الحديث وكلّ من

المقام والحال في المتن البلاغيّ .

كما وقفنا عند تناول المتن البلاغيّ للوظيفتين التواصلية و الحجاجية للكلام في مقارنة مع المقاربة المعاصرة للتداولية المُدمجة للوظيفتين المذكورتين .

وخلصنا إلى وجود نقاط اتّفاق واختلاف من حيث وجود حلقات تراثية مؤثّرة في المتن البلاغي ، هي غائبة بالضرورة عن المقاربات الغربية التداولية المعاصرة . كما أنّ معطيات منهجية معاصرة قطعت مع بعض زوايا النّظر التّراثية .

ولكن مع ذلك توجد مباحث مشتركة في العمق ، وإن عُبّر عنها بجهاز اصطلاحي متمايز بين سياق وآخر .

ونرى أنّ رصد الفوضى الدلالية وتقنينها ، كان وما يزال مطمحًا لكثير من العلوم التراثية كأصول الفقه والنحو وعلم المعاني والمنطق القديم وكثير من العلوم العصرية، كاللّسانيات وعلم الدلالة الحديثة والهرمينوطيقا والمنطق الحديث والتداولية بمختلف مسالكها .

رغم أنّ المدرسة البنيوية ، وبعدها السلوكية في الثّلث الأوّل من القرن العشرين قد اطّرحت مبحث المعنى بدعوى أنّ دراسة لا يمكن أن تكون دراسة موضوعيّة، ومن ثمّة أقصته لأنّه يفتقر إلى المقومات التي تُشترط في الموضوع العلميّ وجعلته تابعا لعلم النفس بما هو علم إنسانيّ لا يحتاج إلى الصرامة المنطقيّة ولا إلى المنهجيّة العلمية المتوخّاة في العلوم الطبيعية الاختبارية، رغم ذلك، فإنّ المعنى عاد ليُطرح بقوّة من جديد في سياق النحو التوليدي وسائر المدارس كالوظائفية و اللسانيات العرفانية وأخيرا التداولية ؛ لتطرح كلّ واحدة من هذه المقاربات المختلفة منظورها الخاصّ لتحليل المعنى ولتحليل الخطاب عمومًا.

إنّ سرد المقاربات والمدارس التي تتناول مسألة المعنى بشكل متوازٍ يعطف بعضها على بعض باستعمال حرف العطف الواو، وقد يوحي باستقلال بعضها عن بعض أو انفصامها انفصاما، والحال أنّ الأمر على خلاف ذلك تماما، إذ تنعقد

بين العلوم المذكورة تراثية أم عصرية صِلاتٌ ووشائج عميقة قد تصل إلى حدود التداخل والتوالُج إذ ظاهرة المعنى من الاستعصاء بحيث تُحوِجُ الباحث إلى اختراق الحدود "الزائفة" بين الاختصاصات أو المدارس ، رصْدًا لجوا مع مشتركة أو لمداخل مترافدة تُحصّن النظرة من الأحادية وتجنّب المنهج التقوقعَ في إطار نظريّ / عمليّ محدود قد لا يفي بالمطلوب .

خاتمة عامّة

إنّ ما أتيح لنا الاطّلاع عليه عن كثب من المدوّنة البلاغية التي اشتغلنا عليها، وهي " شروح التلخيص للقزويني" يمكن أن يُسعفنا بالحكم على الآراء الشائعة القائلة إنّ البلاغة المكرّسة في هذه المتون التعليمية هي بلاغة جافّة مكرّرة اجتُثّت من أصول ريّانة ووُضعت على صعيد عسير التناول ضيّق الأفق، الحكم على هذه الآراء بأنّها أفكار مسبقة تفتقر إلى الدليل و البرهان أو هي آراء ذات طابع سجاليّ على نحوٍ معهود في سُنن المعارف و العلوم إذ المعلوم أنّ الثورات العلمية تتأسّس على نقد الماضي ونقضه لتأسيس بديل معرفيّ يقطع مع ذلك التراث أسباب الصّلة، وينبتّ حتّى عمّا هو صالحٌ في ذلك التراث . فمثل هذه المنطلقات "الجِذْرَوِية" (الراديكالية) تُقصي التّراث بطُمّ طميمه بدعوى أنّ القطع معه هو ثمن الحداثة و ضريبة مواكبة العصر .

لاشكّ أنّ مثل هذه الدعوى لا يمكن أن تثبت ، خاصّة و أنّ العناصر المكوّنة للتراث لم تصلنا جميعا ، فكيف نحكم بضرورة القطع مع ما لم يصلنا؟ فهذه مفارقة ينبغي أن نُلغِيَها لأنّ الكشوفات و المخطوطات المجهولة أو التي في طريقها إلى التحقيق ، لا يُعقل بباحث مُنصِف أن يئدَها قبل أن يراها بدعوى أنّها وليدة التراث .من هنا نلمّح إلى مسألة هامّة إلى مسألة هامّة تتعلّق بحساسية التعامل مع التراث الأدبي و العلمي ، في فترة حرجة كالتي نحياها ، حيث نحن أحوج ما نكون إلى نزاهة التقويم وفتح البصائر تجاوزًا للاندهاش بالآخر سواء أكان الآخر غربيّا وافدا أم أصيلا مستعادًا، لأنّ الهويّة المنفتحة هويّة ناقدة بالضرورة .

قد يكون الانبهار الشديد لأنوار الغرب التكنولوجية و العلمية ، قد حسر أبصارنا وبصائرنا عن الاغتناء المزدوج ،في غير فصام بين الأفقين التراثي و الحداثيّ ،

ليكون النظر ثاقبا يقع على الجواهر ولا يُهمل الأعراض في آن .

إنّ مدوّنتنا (شروح التلخيص للقزويني) عند كثير من الحداثيين ، تنتمي إلى " الكتب الصفراء " التي انقضى أمرها وآل بها التاريخ إلى سلّة المهملات . غير أنّ معاشرة هذه النّصوص أدّت بنا إلى اطّراح آراء سائدة كثيرة لعلّ أبرزها القول باجترار الشروح بعضها بعضا ولوْكها الآراء بتكرار عقيم، فهي صوت واحد تتردّد أصداؤه بشكل رتيب يُزعج الآذان ويصدع العقول ولا فائدة تُجنى من ذلك إلاّ التشقيق و التدقيق في فويرقات غير تمْييزيّة ،بحيث يصرف الشرّاح جهودا في غير محلاّتها ، يتجنّبون أمّهات المسائل ويُفرطون في العناية بأمور يسيرة ، ممّا أدّى بهم إلى التكلّف بل إلى " خلع الأبواب المفتوحة " نكتفي دفعا لهذه الرؤية القاصرة ، بالإشارة إلى نماذج من " الانشقاقات " الواردة في بعض الشّروح عند تناول بعض المسائل العلمية . وهي انشقاقات عمّا سطّره سواء السكاكي أو الخطيب القزويني .ولا يتوقّف الأمر عند انشقاقات ، بل لعمري تُوجَد ، إضافات علمية رائدة لم يُسبق إليها هؤلاء الشرّاح المحسوبون على عصور الانحطاط .

إنّ الشّواهد على ما أقول كثيرة منها قول بهاء الدين السبكي في " عروس الأفراح " :

" عجب من أهل هذا الشّان كيف لم يذكروا إرادة الاستغراق من أسباب الإضافة ، وهي من أدوات العموم كما أنّ أداة التعريف كذلك ، بل عموم الإضافة أبلغُ كما سبق ولم يتعرّضوا لِمَا إذا خلا ذلك من اعتباراتٍ مناسبة وأرجو أن يتّسع الوقتُ للنظر في ذلك إن شاء الله تعالى " .[338]

لعلّنا لا نبالغ إن زعمنا أنّ جُرأة الشارح في هذا الشّاهد تعكس ممارسة لأرقى أنواع الحريّة الفكريّة، في الاحتجاج على ما يعتبره سهوًا أو إهمالا من سائر

338 شروح التلخيص ، ج I ، عروس الأفراح للسبكي ، ص.347

النّظّار من المصنّف إلى الشرّاح ثمّ في تقرير حقّه في سدّ الثغرات و إكمال النقص ولكن قد يُنسب قولنا هذا إلى فرط الحماسة أو يُعتبرُ شدّا للانتباه إلى علوم قضتْ نحْبها ، قد لا أدفع هذا القولَ إلاّ بالقول إنّ أضعف الإيمان أن نقتدِيَ ـ من باب الأخلاق العلميّة ـ بهذه النزعة الأصيلة في النقد البنّاء متخلّين عن إسقاط الأحكام جاهزةً ، فكلّ تعميم يُوقِع في الخطإ .

وتتفاوت مواضع النقد و المُراجعة ، وتختلف اللّهجة المتّخذة في التعبير عن ذلك باختلاف الموضع و اختلاف عنصر الافتراق ، يقول السبكي أيضا .

"(ولها [البلاغة [طرَفان أعلى وهو حدّ الإعجاز وما يقرب منه) ظاهره [أي كلام المصنّف [أنّ حدّ الإعجاز لا يتفاوت وليس كذلك بل هو لا نهاية له وما وقع في كلام بعض شُرّاح المفتاح ممّا يُوهِمُ خلاف ذلك لا عبْرةَ به ، ثمّ يردّ عليه أنّ ما يقرب من الإعجاز ليس أعلى لنُقصانه عن حدّ الإعجاز ". [339]

إنّ في الشّاهد السابق ، ممارسة لقدر من حقّ الاختلاف يؤدّي بالشّارح إلى رفض أعمال غيره من الشرّاح ممّن أوردوا آراء لم توافق رأيه ، غير أنّ حقّ الرفض لا يستحيل إلى حقّ النقض ، لأنّ إقصاءَ المختلِف عنه ليس واردًا في أدبيّات الشرح البلاغيّ بل الشّروح تتوازى و تنشأ بينها حوارات معرفية تتراوح بين المناقشة للجزئيات ومراجعة الأسس و اقتراح الإضافات ، وحقّ الاختلاف مكفول ولا يوجد استثناء في النقد ، غير أنّ سنّة التعامل بين نصوص الشروح تقوم على آداب الاختلاف إنّ الشروح وإن قامت على جوامع مشتركة كثيرة، لعلّ من أهمّها كونها تلتقي حول نصّ المصنّف التلخيص للقزويني لتؤسّس حوله طبقات من الشرح ، لا يُفترض فيها التطابق بل لعلّها أمْيَل إلى الترافُد ، ولعلّ ما يبدو تكرارًا أو اجترارًا إنّما هي عناصر و مقوّمات أساسية عليها ينعقد جوهرُ الشرح ، ولولاها لما عُدّ شرحًا .

339 شروح التلخيص ، ج I ، عروس الأفراح للسبكي ، ص ـ ص. 138 ـ 139

أي إنّ الشروط الشكلية الضابطة لمنهجيّة الشرح كما هو عليه في عصر الشرّاح قد اضطرّتهم إلى أن يلتزموا بتلك الضوابط الشكلية لتندمج أعمالهم في سُنّة التأليف الرائج عصرئذ .

أمّا الوقوف على أنماط التمايز وضروب الاختلاف في الشروح شرحًا شرحًا فيحتاج إلى ضرب من الدراسة المونوغرافية التي تعكف على أثر واحدٍ فتستقصي طرق إجرائه لمنهج الشرح و أنماط تعامله مع النصوص الشرحية الموازية أو النصّ الأعلى ، المشروح في تعالق جدليّ مع السنّة الثقافية السائدة و المجال المعرفي لذلك العصر . بذلك الإنصات المُرهف للأثر عن كثب تتكثّف الأضواء لاستكشاف الشرح و الوقوف عند آليات الإنتاج البلاغيّ ، بحيث يسهل إثر ذلك تبيّن الحلقات المفقودة التي أدّت بهذا الإرث البلاغيّ الشّرحيّ إلى الذبول، فالأفول في مطلع القرن العشرين ، حيث استُبدلت به دراسات عصرية .

إنّ الدراسة المونوغرافية المتفحّصة تُلقي أضواء من داخل الحقل المعرفيّ تبيّن الأسباب الحقيقية للتراجع ، إذ من المعلوم أنّ أخطر الأدواء السوس الداخليّ لا الأخطار و المؤثّرات الأجنبية ، لأنّ هذه الأخيرة عرضية زائلة واضحة يمكن اتّقاؤها بيُسر . أمّا السّوس الذي ينخر من الداخل ، فيحتاج إلى تشخيص شديد التركيز .

قائمة المصادر والمراجع

I / المصادر

<< شروح التلخيص >> للخطيب القزويني (ت. 739 هـ / 1338 م)

1.<< شرح >> سعد الدين التفتازاني (ت. 793 هـ / 1390 م)

2.<< مواهب الفتّاح >>لابن يعقوب المغربي

3.<< عَروس الأفراح >> لبهاء الدين السّبكي (ت. 808 هـ)

4.<< الإيضاح >> للقزوينيّ

5.<< حاشية >> الدّسوقي على << شرح >> السعد (ت 1230 هـ / 1815 م)
مطبعة عيسى البابي الحلبي وشُرَكاه [كذا [ـ مصر ـ (د. ت.) ، 4 أجزاء.

II / المراجع

العربيـة والمعرّبة :

مرتّبة حسب ألقاب المؤلّفين دون اعتبار (أبو) أو (ابن) أو (الـ)

1. أعراب (حبيب) : <<الحجاج و الاستدلال الحجاجي : عناصر استقصاء نظري >> مجلّة عالم الفكر ، الكويت ، المجلّد 30، العدد1، يوليو / سبتمبر 2001. ص ـ ص 27 ـ 138

2. التهانوي (محمد علي): كشّاف اصطلاحات الفنون و العلوم ، تقديم و إشراف و مراجعة د. رفيق العجم . ط، بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون ، 1996 ، 2 مج .

3. الجرجاني (عبد القاهر) : دلائل الإعجاز ، شرحه وعلّق عليه ووضع فهارسه د. محمد التنجي ، ط. 1، بيروت ، دار الكاتب العربيّ ، 1995

4. جنيّ (أبو الفتح عثمان بن) : الخصائص ، تح . محمد علي النجار، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، 1952 ، 3 مج .

5. خطّابي (محمد): لسانيات النصّ : مدخل إلى انسجام الخطاب، بيروت ـ الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1991

6. دايك (فان) : النصّ و السياق : استقصاء البحث في الخطاب الدلالي و التداولي، ترجمة عبد القادر قنيني ، الدار البيضاء، بيروت ، إفريقيا الشّرق ، 2000.

7. ديكرو (أوزوالد) وسشايفر (جان ماري): القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة د. منذر عياشي، جامعة البحرين، 2003.

8. روبول (آن) وموشلار (جاك): التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة د. سيف الدين دغفوس ود. محمد الشيباني، ط1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2003.

9. الزمخشري (جار الله محمود بن عمر): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، منشورات البلاغة، قم، سوق القدس، ط1، 1413هـ/1993م، 4مج.

10. الزناد (الأزهر): مراتب الاتساع في الدلالة المعجمية، حوليات الجامعة التونسية، العدد36، 1995.

11. الزناد (الأزهر): الإشارات النحوية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، تونس، 2005.

12.السّكاكي (محمد علي): مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط. 1، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1983

13.الشاوش (محمد): أصول تحليل الخطاب : في النظريّة النحوية العربية ، تونس ، كليّة الآداب منّوبة + المؤسسة العربية للتوزيع ، 2001 ، 2 ج.

14.الشّريف (محمد صلاح الدين): تقديم عام للاتّجاه البرغماطي ، ضمن "أهمّ المدارس اللسانية" ، تونس ، المعهد القومي لعلوم التربية ، 1986

15.الشّريف (محمد صلاح الدين): تطابق اللفظ والمعنى بتوجيه النّصب إلى ما يدلّ على المتكلّم، حوليات الجامعة التونسية ، عدد43 ، 1999 ، ص ـ ص. 7 ـ 92 .

16.الشّريف (محمد صلاح الدين): الشرط والإنشاء النحوي للكون، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب، تونس، 2002، 2ج.

17.صحراوي (مسعود): التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، ط1، بيروت، دار الطليعة، 2005.

18.صمّود (حمّادي) : التفكير البلاغي عند العرب (مشروع قراءة)، الجامعة التونسية، 1981.

19. صمّود (حمّادي) : أهمّ نظريّات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، كلية الآداب منّوبة، 1998 (إشراف).

20.صولة (عبد الله) : الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبيّة ، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة ، سلسلة لسانيات ، المجلّد 13 ، 2001 .

21.عاشور (محمد الطاهر ابن): تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

22.عبد الحق (صلاح إسماعيل): التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفوررد، ط1، بيروت، دار التنوير، 1993.

23.عبد الرحمان (طه) : اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، ط.1، بيروت ـ الدار البيضاء ـ المركز الثقافي العربي ، 1998

24.عبد المطّلب (محمّد): البلاغة العربية : قراءة أخرى ، ط. 1، مكتبة لبنان ناشرون ـ الشّركة المصرية العالمية للنّشر ، لونجمان ، 1997

25. عتيق (عبد العزيز) : تاريخ البلاغة العربية ، بيروت، دار النهضة العربية ، 1970

26. العجيمي (محمّد الناصر) : النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية، ط.1 دار محمّد علي الحامّي صفاقس ـ كلية الآداب ، سوسة ، 1998

27. عيد (صلاح) : الأسلوب الأدبيّ بين الاتّجاهين النحويّ و البلاغيّ، القاهرة، مكتبة الآداب، 1993

28. المتوكّل (أحمد) : الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط.1، الدار البيضاء ، دار الثقافة، 1985

29. المسدّي (عبد السلام) : التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس، ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1981

30. مطلوب (أحمد): البلاغة عند السكاكي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط. 1، 1964

31. ميلاد (خالد) : "المعنى عند البلاغيين : السّكاكي نموذجا"، ضمن صناعة المعنى وتأويل النصّ أعمال الندوة التي نظّمها قسم العربية من 24 إلى 27 أفريل 1991، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة، 1992 ، ص ـ ص. 155 ـ 170

الأجنبيّة:

1. Armengand (françoise), la pragmatique, coll. Que sais-je, P.U.F, éd Delta, 3 ème éd, 1993, (1 ère éd.1985)
2. Berrendonner (Alain): Eléments de pragmatique linguistique, éd Minuit, 1982
3. Blanchet (Philippe): La pragmatique: D'Austin à Goffman, Bertrand – Lacoste, Paris, 1995
4. Bohas (Georges) et al.: L'analyse grammaticale dans la tradition arabe classique, in. Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques, Tome1, Pierre Mardaga éditeur, Liège, Bruxelles, 1989, p-p. 260-282.
5. Declercq (Gilles): l'art d'argumenter: structures rhétoriques et littéraires, Editions Universitaires, 1995
6. Ducrot (Oswald):
   a) Le dire et le dit, éd. Minuit, Paris, 1984
   b) Enonciation, art. in Encyclopaedia Universalis, Paris, 1990
7. Jacques (francis): Pragmatique, art. in Encyclopaedia Universalis, Paris, 1990
8. Kerbrat– Orecchioni (Catherine): L'Enonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Colin, Paris, 1988

Lyons (John) : Sémantique linguistique، trad. J.Durand et.9
D . Boulonnais ،Librairie Larousse،1990
Mehiri (Abdelkader) : La théorie grammaticale d'Ibn Jinnī.10
، publication de l'université de Tunis ، 1973
Mounin (Georges) : Rhétorique ، art. in Encyclopaedia.11
Universalis، Paris ، 1985
Moeschler (Jacques) et Reboul (Anne) : Dictionnaire enc -.12
clopédique de pragmatique، Ed. du Seuil، Paris، 1994
Parret (Herman) : Prolégomènes à la théorie de l'énonci -.13
tion : de Husserl à la pragmatique، Peter Lang، Francfort، New York،
Berne، 1987
Peirce (Charles) : The new rhetoric، art. in The new Enc -.14
(clopaedia Britannica vol ،15(Anglais
Rastier (François):Sens et textualité، Hachette sup. P -.15
ris،1989
Reboul (Olivier) : La rhétorique ، coll. Que sais-je ،.16
P.U.F.Paris، 1984
Taleb (Othman Ben) : (a) Actes de discours et performativ -.17
té en français de la syntaxe à la pragmatique، Publication de l'Université
de Tunis، 1984
b) L'énonciation : genèse théorique et évolution d'un)
concept، in. Enonciation –Signification-Références، colloque de lingui -
tique. Faculté des lettres de la Manouba، 1991،p-p.29-54
Todorov (Tzvetan) : Poétique، art.in Encyclopaedia Un -.18
.versalis، Paris، 1990

الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني

ينتمي هذا العمل إلى ضرب من ضروب الدراسات التي تسعى إلى قراءة التراث البلاغي قراءة معاصرة تستثمر بعض المناهج النقدية المستحدثة، وتتوجه الدراسة إلى جزء من ذلك التراث هو الحاصل عند المتأخرين ويعني بالشروح البلاغية، وقد اعتمدنا مدونة مخصوصة هي شروح التلخيص للقزويني (ت. 739هـ).

وقد واجهتنا عدة صعوبات عند محاولتنا الاقتراب من «الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني» منها عسر التحول داخل هذه [illegible] وطبيعتها أو تنوع في التعريفات القائمة فيما بينها (والبحث في هذا الأمر مشروع) فعمدنا إلى النظر إليها وكأنها جسد واحد أو سياقات متقاربة لرؤية عامة واحدة [illegible] ومن الصعوبات الأخرى [illegible] البلاغي فحاولنا تجنب التشتت بتركيز النظر على مبحث مخصوص يندرج في علم المعاني هو أحوال المسند إليه واخترنا بعض النماذج من تلك الأحوال (الحذف والذكر والتعريف والتأخير)

[illegible]

- [illegible] 2005
- التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة، [illegible] 2006
- [illegible] 2007
- [illegible] 2007
- [illegible] 2007
- [illegible] 2007
- [illegible] 2008
- [illegible] 2008
- [illegible] 2008
- [illegible] 2008

